





اتفاق صحرى 95 درود قادر  
اكسيدر 4.3.980

عبد الرحمن

**SÜLEYMANİYE O. KÜTÜPHANESİ**

Kisim: *Amca Hüseyin B.*

Yeni kayıt No.

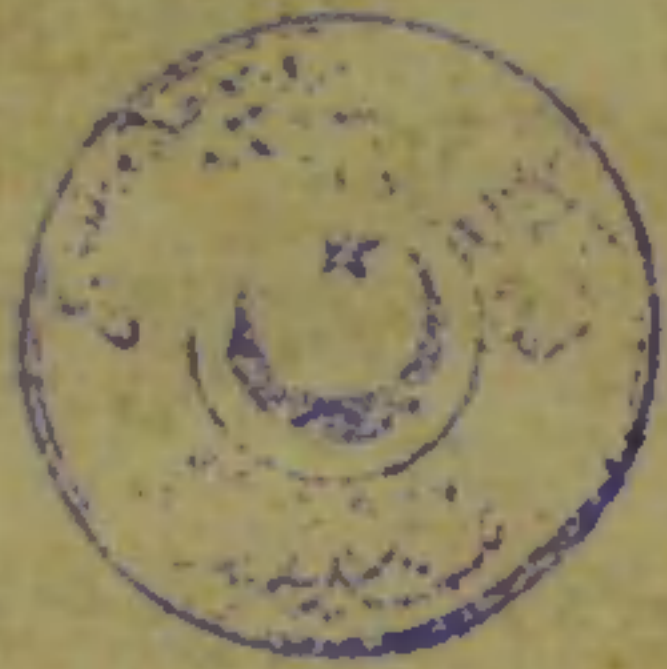
Eski kayıt No.

Teslif No.

385

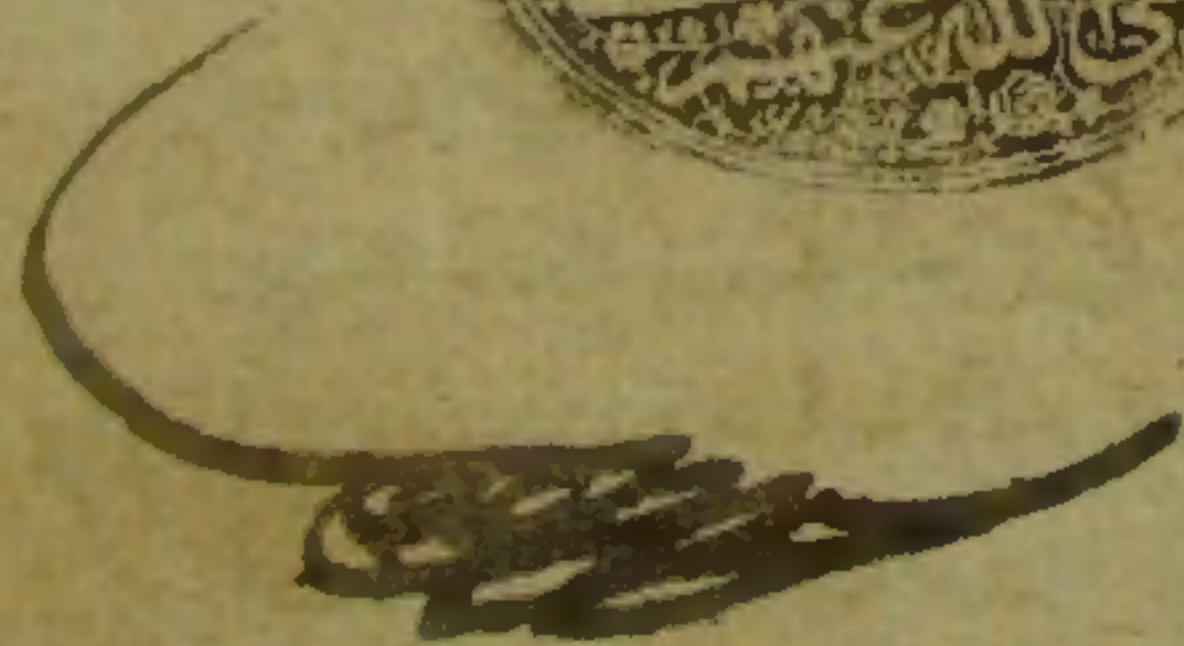


1



٤٨٥ ملاسرو على المطور

١٧٤  
١٧١٣





## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدانا الى هذا الكتاب المختص بالمعاني بمفتاح البيان وحدانا الى انبساط  
المعاني بمصباح التبيان والصلوة على سيدنا محمد الموهوب بأسرار السلا  
دلائل العجالة والمشيهد اركان الدين عاتل علمه مع نهاية ايجازه وعلى  
مصباح اوار التنزيل وصحة مفااتيح اسرار النواويل ما مدهر الكام على التوكل  
وناح وضوع العرار في الخد وفاح فان اولى ما يلحق ان يعرف  
البيه الهيم واعلم ان في انصو الاعم على الفهم ما يتوصل الى ابرار  
الكتاب الحكيم وينتقل الى انوار الخطاب الكليم الذي لا يبلغ عابره عبده ولا  
غايه مقرة وموعلم المعاني والبيان الموقف على كنه نظم القوان والاش  
لفوايده المكمونة والثائرة لفرايدة المحرزة بل المرفاة المنصوبة لا غنى في  
حقائقه المشكاة المرفوعة لا جلاء عرى رقابته وقد صنف في كتابه  
معتبرة مطولة ومختصرة للكامطول للبحر المحقق والخبير المدقق في علل انما العلماء  
والج الذي لا ينهي ولكل من ساحل سعد الملك والدين حشرة الله تعالى مع  
الصدقين الذي يضرب رايان العلم بعد انكاسها ورفع ايات الفضل  
غيب اندراسها بل قش عجاب العلم بارواح انقاسه ونش غيبه الجاهل بآيات

انعامه وتوان لي في كل مس شعرة لانا يثبت المدح كنت مقصرا فانه  
في النظام شرح التلخيص وفي الحقيقة شرح كتب الفن ولا تخصيص  
القسطاس في العلوم العربية والميزان والاساس في الفنون والآداب  
والسائر من اسنى الارتفاع الى معارج التحقيق في اول نال متبغاه  
او انتهى للاعتلاء على مدارج التدقيق فداولة فارمبشتها كتاب  
معانه جلال سطوره جواهر في درج كواكب في برج وقد علق عليه افضل  
المناخرين واكمل المبشرين امام عصره وقام دهره سيد المحققين  
وسيد المدققين السيد الشريف عامل بلطف اللطيف حواشي كشف  
عن وجوه خزائنه نقابا ودلت من شعاب الوصول الى مواده ضعا  
مسلم على اعراضات سلمها الفضلاء في كل عصر وزمان ولم يقصد احد  
لرفعها الى هذا الاوان لكنه كانه لم يرفع الاسرار عن اكثر اسرار  
ولم ينصب المنار لمعظم انواره لا يعرف في ثلثه او فصول في بيانه بل الجلاء  
مالا يراه غيره الا بالامعان واسماءه لا يسمعه سواه الا بالاعلان فاذا  
لا يحصل الا الفهم لمن يرد بها موارد هذا الشرح فلم يكن من جملة من  
الامة بحرامه ما ومهرش نه فرابدة الصنف عر سوسع دفع ما يمكن دفع  
من انكار الفاصل واعراضاته ورد ما يتا في ردة من منافات نها  
وهذا اصنع لا يراعي حقوقه سوى من يعين الله في كل شأنه ثم اني بعد ما  
كنت مدة من عمري وبذلت عدة من ايام دهرى الى اقتناء فوايد هذا  
الشرح واستطلاع خزائنه والفوض في تماره والغوض على فرايده على كل



حلال الشرب واحماره وافضل اخوانه واصحابه الذي سمع منه هذا الكلام  
مرة بعد مرة واستفاد منه فوايده كره بعد كره بواءه الله تعالى على  
الجنان وافاض علمهما شارب الفقران اقبلت بجسم الهمم على السوخل  
الحشي من اسمه واستنضت الرطل والخيل الى التوسل الى بغير معال  
خرت على الحروف كالقلم ولقت كالمدا حتى كفت المرام المراد مع فوايد  
رعد سحر بنهاه العكر القاتر باذن الله الملك الاقرب وقرانه انبغ فاضت على  
من ملهم الصواب وعرجت على مع فوايد العاصل الحشي وخدمت في بابها  
حتى نسفت المخدرات من ولاء حجابها بل كسفت حلال خرايد ما فترت عنها  
عن سبها وفنت دنق وايد ما ففرت من رخصها وثلبنها فلما اجمع نوري  
ما اذا نضمه في سلك الخور او صورته في حسن التقويم بالطف النجوم  
ينلونه عنده اولى الابصار وعلو صدقه لدى اخبار الاحرار وشفاعة بار  
من هو من الاوردان طوى الكسح عنه من في قلبه داه وسعوبه شارع  
الخير والواردون وان استنشد زلاله فافه والذوق الحار دون ارد  
ان اعظم على النمط المذكور وقصدت ان اصوره على الوجه المزبور فاق  
الله تعالى في ابداء ما اردته وانشأ ما قصدته فلما صمم العزم واسمى الحزم  
فيه راجعا من الوهاب ان يهدي سبيل الصواب انه الهادي الى السوا  
السبيل وهو حسي ونعم الوكيل الشارح الخيرة مع الله تعالى بغفره  
الحمد لله الذي احسن حقائق المعاني ودقائق البيان حمد الله تعالى على  
انعامه الخاصة المناسبة لمقصود رعايته لبرائه الاستهلال اراد بالاسهام

معناه اللغوي اعني الغاء المعنى في الرفع بطريق الفيض او الاستعانة  
لا المعنى الاصطلاحي لان حصول العلم بحقائق المعاني ودقائق البيان على  
الاعنى جملة من المعاني المتناسقة كما ساني لسن بطريق الفيض اراد  
بالصمة تامة وبغيره لا ضمير الواحد المطاع لانه سائب مقام الخضوع اراد  
بالمعاني والسان العنصر المخصوص فانظر للحقائق في المعاني والدقائق  
في البيان لان المراد بحقائق المعاني ودقائق البيان اما الخواص من حيث  
الافادة وكيفيةها واما المسائل المتعلقة بها واما ما كان فاما سائل الاولى  
الحقائق والسائل الدقائق وذلك لان الحقائق جمع حصص هي حقائق  
معنى مت واحصفت معنى اسبته ومن المعاني اما مطلع على المراد من الكلام  
اعنى المعاني والخواص المساعدة من الكلام المستعمل على الكيفيات والخصوصيات  
المسببة للمقام فاسد بها الحقائق كقولها امور اما سببها من حاق اللط  
والمسائل المتعلقة بها ايضا والدقائق جمع دقة وهي عبارة عن كل ما يدق  
مسكته والبيان اما مطلع على علم المراد من الكلام اعنى ما يعتبر في دلالة الكلام  
على ذلك المراد من مراتب الموضوع ريادة وعصا فاسد به الدقائق  
واما سائل المساعدة اصحاح يكون الصمة عبارة عن علماء المعاني والسان ان كان  
المراد المسائل ومطلق البقاء ان كان الخواص من حيث الافادة او كسبها  
واما ما كان فاصادف الحقائق الى المعاني والدقائق الى السان بمعنى اللام وان  
ما حملها الى السان ايضا اذا اردت بها المسائل ولان الدقيق انما يعتبر بعد  
التحقيق والبيان شعبة من المعاني فزع عليه ومما خفي الاعمار على المعاني



كما عرفت سحر الخواص من حيث الافادة والسان من حيث كنهه الفا  
 فاستعمل الاصل في الاصل والفرع في الفرع وكوزان مراد بالمعاني الصور العقلية  
 عليها بالفاظ وبالبليان المنطق الصحيح المعبر عما في الضمير فوجب اسرار الخلق  
 في المعاني والدقائق في السان هذا الوجه ان الصور العقلية امور ثابتة لا تتغير  
 حسب مسمى بالمدى حساسها للخلق واما الذي يحتمل عنها فهو الذي يحتمل  
 الله لان حصول المعاني اوضح دلالة على المعنى وبعضها اخفى كما لا يخفى فاسبابها  
 الدقائق في كون الصبر عبارة عن افراد الانسان مطلقا واصافة للخلق الى المعاني  
 لبيان في الدقائق الى السان لا محال لا كوزان مراد بالمعاني والسان النفس المحصورة  
 عن الدواعي فكيف ان كمال في الارادة لا ماحول كوزان يكون في الارادة طاعة الانبياء  
 بمراد الاستقلال وخصاصه ادع الامادي وروايع الاصلان  
 عطف هذه العربة على الاولى لا يفرقها في كنهه لفظا ومعنى ووجود جامع  
 من طرفها لان المسند اليه فيها واحد ومن المسند من مساسه لان المراد  
 بمفهوم حصصا اما مطلق الافراد لاساسه وبواع الامادي وروايع الاصلان  
 العلوم والمعارف والمراد به العلماء ومنها مسائل العظماء اما ما كان سبب  
 قوله انها سواء اريد بالمعاني والسان العنان اولاد وخصيص السبي بامر عا  
 عن حله من من الاشياء مما ان ذلك الامر منفردا به وحاصله قصر الامر  
 على ذلك السبي فالجور والسوء هو المصور دون المصور عليه كما سئل  
 الوهم وقد يصل في المصور عليه والشايع العرفي هو الاول فان قلت التخصيص  
 لا يكون بغيره عن سبي لا يكون بغيره فكيف حمد الله تعالى ذلك التخصيص

كل العبارة اشارة الى عدم  
 الاعتقاد بثنان البوع  
 كونه فارما من افادة  
 البلاغة واتا بغيرها اصلا

قلب السوي كما قال صاحب الكشاف عبارة عن جمع قصده الاحسان فقدم  
 التسوية من بعد انواع اللوان بغير عظمه بغير مصالح العالم فانه لو كان جمع  
 انواع اللوان اسما لعانت المضاعفة المرسطة بسبب انواع فقدم عظمه  
 العقل وما سعه من الكمالات سائر الانواع بغير سحر الشكر وسعي لهذا زيادة  
 توضيح ان شاء الله تعالى والدواع جمع بغير معنى عرسه والايادي جمع ايد جمع  
 معنى السوي والروايع جمع رايه وهي اما وادي من راي السبي بمعنى العجني  
 او ما ي من رايه للخطه اي ذلك وعن واصافة الدواع الى الايادي  
 والروايع الى الاحسان بمعنى من اول الام وافراد لاسان جمع جملها  
 من صلح وقطيعه اتفق بحكمه نظام العالم على وفق اقتضائه لخال  
 فصل هذه العربة عما قبلها لكونها استنبأ فاجابا عن السؤال من سبب الحكم  
 اما ما سبه الى العربة الاولى فكان يقال لم اهم العلماء العالمين المحصورين  
 او عامه العلماء للخاص مطلقا فقال لانه اعين نظام العالم فانه اذا علم الخواص  
 اما بالكتب وبالسبقة يحصل العمور على درجات البلاء يحصل الاطلاع على  
 الحار القران المودت الى صدق النبي الذي هو سبب نظام العالم فان  
 سبب الظلم والعدوان وبثت العدل والاضاف من النفوس الجيول على  
 العصيان هذا اذا اريد بالمعاني والسان العلماء المحصوران واما اذا اريد  
 بها المحصوران للعويا فكان يقال لم اهم الافراد لان السبي بالمعاني والسبي  
 فالجواب قول لان اعين نظام العالم فان لاسان كما استعرفه مدني بالبطع  
 كساح في نقيته الى اجتماع مع بني نونه لنبعا ونوا في خصيل الخواص الضرورية



وهذا هو خوف على ان ينصور كل احد مقصودة وتوف صافية في  
صميمه فلما اراد الله تعالى ايقان نظام العالم فلو لم يخصهم به لم تنافوا  
المراد ففان المصالح المستندة على ذلك التفاوت مثلا لو اخضع جنس البشر  
في نوع الانسان ولم يوجد سائر الانواع لعاب المصالح المتعلقة بها كمل  
الاعمال والحدث وتوكل فلما اراد الله تعالى احكام نظام العالم بمصالح حكمت  
انواع الحيوان متفاوتة في حاج بعضها الى بعض ليكمل المصلحة وينم الفائدة الا  
الاحكام والحكمة علم الاسماء على ما هي عليه في نفس الامر والعمل على تنفيذ  
النصوات والامامات ونظام العالم برب احواله واوضاعه والحال هو الخاص  
من الزمان ولا شك ان كل عصر من الزمان مصفى ما سببه من النظام وهو  
السري حرمات السج في الاحكام واورد برافته فرق الانام مطلق  
همه العزم على قبلها لوجود جامع بينهما لا المسد اليه فيها واحد  
والمنفذ ان مسائلان والامر اذ الدخال والاحضار والامر اذ الرحمة  
والفرق جمع فرقة وهي قطعة من الشيء والانام كل على الارض من داه  
ومل الحس والاسس ومعنى المراد في تلك الطوف اعطاء كل منها ما يفي  
بها من الكمال والصلوة على من الصلوة له الدعاء وابقى عليه  
فما صدر عن الملائكة والمومنين قال تعالى صلوا عليهم ان صلواتكم  
هم الالية وقد ورد في الحديث الشريف ان صلوة الملائكة على خير من  
للسلوة صلوة هؤلاء اللهم اعزني اللهم ارحمهم وندادعاه واما الصلوة  
الله تعالى عباده فقبل بمعنى الرحمة وقبل هي ايضا بمعنى غفرني بصلاتي عليهم

الدعاء

الصلوة على النبي وآله  
الصلوة على النبي وآله  
الصلوة على النبي وآله

لا اتصال لهم اللهم فصلوه على النبي العظيم ساء في الدنيا بآلاء ذكره  
واظهار دعوه واعاد شريعته وفي الاخرة بتشفيعه في امه وتضعيف  
اجره وشؤبهه مع بالعين المهمة معنى خرج والضيعة والاصل والكرم  
اسار الغم بالحكمة ومع بالعين معنى فله والدعوة الشفيع العظيم من الى  
كان والسن مع السن المقصود نفسه والمراد بالغيث والود  
هنا اما ادم او اسيرهم او اسيرهم السلام ومن حرج وظهر اما  
الاولاد مطلقا والاسماء منهم وعلى الله واصحابه الذين لهم نال الله  
قوله هم معلق بقوله تعالى لا اله الا الله مع قدم المحمد والعزة ساض في حقه  
حسبه العزم فوق الذمم والحق كل كلام او اعتقاد طاعة الواقع والمراد به  
دين الاسلام والدين لغة الطاعة وعرفا وصي النبي سابق لدوى القول  
ما ختمهم بالحدود الى ما هو صير بالذات والمراد منها السرعة المحمدية الواجبة  
الاصحاح لسه للحق اولا عطية بوصول اكبتها الى المرام على سبيل الاستغارة  
واسد له لازم المشبه به اعني العزة على سبيل الاستغارة المحمدية والدعوة  
على سبيل الشرح والمراد بتبلاؤه عزة الحق تعالى وضوءه وكما لشنهارة ثم  
ما سيجم بعندي سورة كل ضال عن الطريق على سبيل المكسرة وابنت له لادبه  
اعني الوجه على سبيل المحمدية واللوم الاسراف على وجه الرشح والمراد به ايضا  
عانه الموضوع وبهانه الاستنهاد فان سبيل السلاوة والاسراف الى الله  
والاصحاح بغير مسعوم لصلواتها من حضرة الرسول عليه فلكا سعيهم المحمدية المستفاد  
من عدمهم فلما سوت اصل الدين وظهره اما هو نيلك المحمدية واما كمال وضوء



فاعلموا برؤايتهم واراياتهم واجماعهم فاستقام السند والحصر على انه يجوز ان  
 يكون خبره حقيقى كسفه سفسها ومطره لغره والسفن جازم مطابق للواقع والمراد  
 به الاعمال بانه تعالى وعاجا به الرسول سمه الكفر بليل مظلم فله الطالب الى  
 المقصود واثبت له لازم المشبه به اعنى الليل وهو الظلم ثم طاب المشبه به  
 الاضحا لان شبه الايمان شئ نبره يندى به الى مقاصد واثبت له لازم المشبه  
 وهو النور ثم طاب المشبه به وهو اللعان وبعد فان اصف الفصائل بالتقدم  
 شرح في صاف الفن المشروع فيه المرغبه في تقديم تفصيل على تفصيل سائر  
 العلوم وتكون تفصيل الفن المقصود نترنم وعظيمه بعد التبعيم اهل على زيادة  
 الرتب والتعظيم رتب في المطلق اوله عول فان اصف الفصائل بالمقدم اه  
 وفي المقيد المطلوب ما ساقول لاسيما علم السان سعى ان البق الكالاب  
 سعدم تفصيلها على تفصيل سائر الكالان واسبقها في استحقاق التعظيم  
 هو العلمى بمناقب العلوم والمعارف اى النصد نعات والنصور او اذراك  
 الكتاب والحركات او المركات والبسائط والافدام على الحاطه سكب  
 ولطائف في الصناعات فان الاقدم على تفصيل الكمال وتفضيله بالسلك الى الام  
 منوجه للتعظيم وانما كان العلمى والنصدى اصف واسبق لان ضمايق  
 ولطائف الصناعات هى التى لا شرف الا وهى السلسله الممه ولاخيه الا وهى  
 الدبل علمه ولا مسعه الا وهى ذروه سناسها وتيرن مفرا الا وهى حصرها وعامها  
 معنى المسككل ع ان تفصيلها قبل تفصيل سائر الفصائل وتقدم على انتقاد  
 حاد ما سح لاواحه والاوه اهل الصناعات علم بخلق بكيفية العمل سواء حصل

١٢١

العمل كعلم الخبايا اوله كعلم الطب والكسبه كل يعطى من ساهى في سواد او كمر  
 وكسب الكلام لطاعه واستراره سميت بها حصولها فكسبه لا كسبها صحتها غالبا  
 عن تكلف في الارض بل حصولها حال فكره سمته بالسكف فان كل كسف حاد عطف  
 النصدى بلواصها ويوحى عن المعطوف وحده اعنى واسمها على العلمى  
 بلواصها ويوحى عن المعطوف عليه وحده اعنى اصف الفصائل فلما ادر بعد ذلك  
 لسعد المجزئه حصه فان كان محه العطا لا سعمل الحمر ان سمر عطف كقول  
 بداجله ما يدخره سرحى واخرى لا عدا سها عاصمه وان كان الحمر سمره سمره  
 لفظا معطوفا عاصمه على بعضى كان العطف في الجزه او كى يكون على وتبره  
 الحمر عنه والسرقي العطف ان قال المعنى الى التوزيع الا ان القصد في الط  
 لاس اللبس الى ربط المجموع فلا بد من اداة الجمع لاسيما علم البيان  
 قال الشارح في شرح المصاح كليمه لاسيما للاستثناء بمعنى اخرج  
 ما بعده عما قبلها في ان الكلام في طريق الاولى وصفها ان لا تنفى الجنس  
 وسبعا نفس مثل اسم لا وما بعده فذ يحفض على ان ما مر بده او بمعنى شئ  
 وتبعه ما بدل عنها اى لا مثل علم البيان او لا مثل شئ علم السان فانه اسرف  
 العلوم شأننا واعلاما مكانا فالعلمى بقايقه والنصدى لا حاطه كسبه ولطاعه  
 يكون اليق بالتقدم واسبق في استحقاق التعظيم بطريق الاولى وقد برقع  
 على انه خبره مستندة مخدوف والجملة صفة ما اى لا مثل شئ هو علم السان  
 هو قد صوب بوجه بعيد وهو ان يحمل ما كسبه على موصوفه وصوب ما بعده بتقدير  
 اعنى والمراد بالبيان فن المعانى والسان وسبابة انهم قد يظنون به وبريدونها



واصافة العلم الى البيان للبيان والمطلع اسم فاعل من باب الافعال  
 صفة العلم او السان ونظم القصر ان كاسيتا في تاليف كما انه مترد المعاني  
 مساسه الدلالات حسب ما عصبه العقل والها في النطق من غير  
 اعتبار معنى مقتضيه وليست الكسب باعتبار مجرد الالفاظ بل باعتبار  
 هذا النظم ولهذا كان للطائفة العالمة مدخل فيه فانه كثرة غرضه  
 التميز فابق ما وصف البيان بصفة مستوجب تقديم خصيلة على خصيل  
 سائر الكلمات اثباتا بقوله فانه كشف آه واورد اسماء الكتب المشهورة  
 المصنفة في العروة على وجه لم يحول شايته تكلف وترك العطف بين العاد  
 لمجيئها على نهج التقدير كقول تعالى الرحمن علم القرآن خلق الانسان على البيان  
 فخرج به في الكثرة في الكثرة في مبالغة الكاشف وهو متقدم مفعول  
 وهو الاستار وكونه والرائق المجمع صفة كشف وفائق صفة مضاعف يقال  
 فاق الرجل اصحابه يعوهم الى اعلامه بالبشر والنجى وجه اختيار الخافق  
 في السرد بل والدافق في السرد بل مما قرناه ساغوا البيان مصدر بين  
 على الشر وذلال المصدر اما جنى على الفعل مسح الساء مثل التذكار والذكر  
 ولم يعمى بالكسرة الاحرفان وما التبيان والتلفاء كذا في الصحاح والمراد بالاصحاح  
 المذكورة في وصف البيان لسر المعان المصدرية بل هي بمعنى الفاعل  
 وبيان كونه ما لا لابل لا يجازان الا بما عجز على المذهب المنصوص انما هو  
 باعتبار البلاغة وهي عرفت بهذا العلم والمعلم جمع معلم وهو الافر الذي استدلل  
 به على الطريق والتفصيل التبيين والشرح كذا في الصحاح والعامض من الكلام

خلاف الواضح والمشكل الملتبس كانه داخل في اشكاله اي امثاله <sup>لفصل</sup>  
 المعنى عال اعطيتي فلان اعطاني امره والتقريب جعل الشيء مرادف  
 مفعول للاختصار والمور الطال للمعوض وهو التناول عند الماء يقال غاص  
 في البحر على اللؤلؤ وكان المعوض في جوار القنطرة على فرايد محل ومفصل وهي جمع  
 ممددة بمعنى الدخ الكثرة قواعد كانه في غنوه المصباح فصل  
 عما قبل كونه ما لا ياكيد له او كونه استنباف جوابا بالسؤال الثاني  
 عما قبل يعني ان قواعد يكفى في اضافة المصباح موصلا او الموصل  
 الى انوار السائل فكان طريق الوصول الى انواره منظم كصاح الى مصباح  
 هندی به السها وقواعد يفيد ذلك المصباح انارة وضياء الموارد <sup>مورد</sup>  
 وهو موصع الورد الى الماء والمراد منها اصول الفن وقواعد <sup>نظم</sup>  
 النار انقادها والمراد منها الاستنباف ولهذا انغلق به قوله الى اسرار  
 السرد بل لباب الشيء خالصه والاثار جمع اثر وهو ما بقي من رسم الشيء  
 وضفا بالضاد المجمع بمعنى تم وكان المراد بالكتب الطائفة والخواص المصنوع  
 لها الكلام المورثة للكلام الكامل بالاثار المعاني الوضيفة بمعنى هذه الفن  
 ظهر وم بالفتح السالط المرتبة على معاني الالفاظ والاعمال معظم الماء  
 والاساليب جمع اسلوب وهو الفن والنوع فكان المراد منها باب <sup>باب</sup>  
 انواع المتعلق بها الاحكام كالط والنص والكفى والمشكل والخاص العلم  
 وبهذا وبالجاء مسائل المتعلقة بها والاعمال العلم المشتمل على تلك المسائل  
 متعلقه بانواع الترتيل صفاته عن الكثرة ورات من هذا العلم والجاري به وسه

كما هو النقص يعني ان استند الى  
 العلم المشتمل على تلك المسائل



مستغنى بظنه وعذب قدما للحصر اما ادعاء واما بالسطر الى ان هذا الفن موهوم  
للاجازة الدال على انه من عند الله تعالى انه له سائر الاحكام من اللال واللام  
وعمرهما وقوله لا يدرك السب اعذار عن الاقتصار في الوصف على هذا  
المقدار ولا طراء المبالغة في المدح والبيق التقدم على الشيء والى في قوله  
وما في ما وصفنا معديرا ويجعل الموصولة بنقد سريه والالف الاشياء  
السب ان الوصف المبالغة في المدح لا يخط خصائص ذلك الفن ولا يصل  
الى نهاية مصادف وان كان مترقيا من كل وصف صدر عنه او كل ما وصف  
من الصفات الى وصف اخر يعني وان وصف الى غير النهاية لان اكثر  
من كل وصف الى اخر يعنى عدم سائى الاوصاف ولا يعنى حس ايراد  
من احواله وصف اعقب معرفة احواله وصفا ثم ان وقع في ايدى جماعة  
وصح لم للدلالة على سريه ما عدا ما على ما فيها بالفرح وكثيرا ما  
يحيى الاسعاد مصموم للملح الساس على مصموم الاولى وعدم مسكبة  
لكن قوله عام الذين كفروا ابرهم عبدون الآية حتى بها الاستبعاد انهم  
الكفار الاصنام خالق السموات والارض وهذا المعنى هو المعنى بهذا  
لان تداول ايدى مثل هذه الجملة الموصوفة بهذه الصفات ذلك العلم  
الموصوف بملك الصفات مستعدا والمواد موجودة في ايدى  
يد ابرهم اياه بالبحر والمذكرة وقفه رمز الى ان لاحظا لعلومهم على المتوقفة  
على لطائفه وكونهم اسرار السعيدة عدم حلاصهم عنه لثقلوا بالانظر والا  
فلم يدرك شرف الاستعلال كما سري لا يحصل لهم الخفاء عن طائفة المتو

فلا ساء شرف الا حار طقت كسرة الماء ومحرمات من افعال المفارقة والنفا  
السائل والنوبيق الاحكام والتشديد المقوم فكان المراد من غير احكام  
المعول ونقوم للمراى وقوله مومون ساء وكلمة ما سبق او مومون  
بعد صفة طاعة وكذا قوله الا فى لا حرج واليوم الدوران والبحر المقوم  
كذا فى الصحاح ومقاصد الفن اصول وقواعده والقيل والقال اسمان  
عنى القول يقال كسر القول والقال اذ اكثره الاقوال المختلف معنى انهم  
يدورون فى بحر مسائل حول الاقوال المختلف ولا يهدون الى صق  
المرام وينقذون من بحر لطائف على ذكر الحال والمقام ولا يهدون  
عليها ساء من لطائف ذلك الفن بل يلهيهم السوء بكسر الراء حصل  
منه عدة على بسند السهم فشبتههم سهام مشدودة بحبل لا يخلص  
عنه واصافة السوء الى النقل اما من قبل اضافة المشبهة الى المسمى  
كلهم الماء او بابتداء ان ساء السعيدة لخصه لثقلته بها على  
فى الدم وهذا هو المناسب لقوله هم اسرار السعيدة وصى فى صى سري  
للسوء وسري منصوب باضمار ان والتميز السوم يقال سري الماء  
بنفسه الى سلمت وثرة فيها شدة الى اسمها سعى ولا سعى والياض  
جمع روضه وهى موضع فيه القلق العشب اى الكلاء الرطب والاصواف  
جمع حده وهى سواد العين وفى اسناد السوم الى احد اقربهم رفر الى  
انهم على تقديره وجهم عن قبة السعيدة مقتضون على طواصير الاشياء  
ولا ينجوزون الى نقل الجابق فنياسب المقصود وهو المبالغة فى الدم



والفئة العطاء واصحابها الى التعقيب كما هو المراد الى التعليق في  
احتمال الوجهين الاتي رحمان الثاني والصفة العود العاطف  
واللاطباع الاسعاس والصبر في الاصل ما يجنبه في نفسك <sup>اطلق</sup>  
على محله وهو القلب وادناه الدقائق الى التفضل من قبل اضافته  
الشيء الى اسمه اي الدقائق الحاصل بعد العمل بعد شدة صباير  
المرآيا او باصنافهم حال مدحها ومن ذوات الصور حائل كشيء طاماني  
لا ينقش فيها صورها الى ان رول ذلك الحائل عن وجودها وتكون  
العصاة الساطع الحامع عن كسب كل فضله والحامع لكل نقبته ورد  
عصا الله تعالى له الاخوان واعاد من شره ابنا بعد الزمان  
كل مضاعف الحاج والعناد هذا استنباطا وسان ما قبل  
والصناعة له طائف من مال تنبعث للنجاة والحاج الاحراز في  
والعناد المثل من الحق وعدم الانقياد له وجعل الشيء معظما والصناعة  
نكر الصادق والصانع والصناعة معها على والاخفاف المثل المصحح  
الطريق الواضح والرشاد وخلاف العي والقائه في نهجها في فضيلة  
نزل على مخدوف وهو من اسما الافعال بمعنى جد ووي صاحب الموصل  
في شرح المفصل عن الشيخ عبد القاهر اي مبهات لا يستعمل الا  
كثرة افعلي هذا عبارة الشرح بغير رتبين لكن هذا النقل مخالف  
للاستعمال قال ابو تمام مبهات لا ياتي الزمان عند ان الزمان بمنزلة الجمل  
واللام في السد عوض عن المضاف اليه والرمزة الاشارة بالشفة والجا

والمراد بهما ما اشترى والرفق ضد القلبيطة ولتكن الامر والحال  
بمعنى اذا كانت تلك الحالة موصوفة بما ذكرت بعد عنهم تنبيههم  
ما اشترى حقه بغير مخرج ولم يحصل لهم ذلك لان الله لم يملك  
حصول ادالم بمصر على طواجر الامور ولم يسهل البصيرة عطاء الله  
المورث للفقور التفضل من القطب وهي حودة نهو النفس  
لنصور ما يراد عليها من الغير والمراد منها كمال الادراك واللياقة  
بسط خفيف من غير اسعاس والمراد ما وقع عليه نظم البصيرة وخفة  
المكان كسار عن السه والسهة عن العقول القاصرة بمعنى وبعد عنهم  
ادراك ما عبره ارباب الافكار الصائبة واكتشاف ما ستره عن الادراك  
الغير الشافية فان قلت ما عاده اختيارا وعلى الواو في قوله او السمع  
قلت فائدة شمول المعنى لان اولاده السمع من غير تعين وانتفاؤه  
المهم لا تصور الا ما ساء الجمع فهو لك ما عاده في زبد الوعد ومعه ما عاده  
احد منهما واحد مكررة في سياق المعنى فيم وقد عرفت ان معنى قول  
مبهات السد لم يحصل لهم احد من مذهب الامر من كلام الواو ما  
اذا استعملت في المعنى يكون لعدم الشمول لاسها الجمع ومعنى الجمع كوز  
ان يكون معنى واحد الا ان يدل مذهب حاله ومعالجه على انها الشمول  
التقريب وسلك الحكم عن كل واحد كذا ذكره الشارح في التلويح  
والتي ما قصبت من بعض الفنون وطري هذا شروع في بيان سبب  
التصنيف وحاصل الى بعد ما حصلت في بعض العلوم من الكتابين واروت



مختصلا الكمال على الوحد اللاحق برحمتك الى حواء حوازم قدلت  
 الوحد في محصل المراد وسعدت هو ما عاود ارجع في الشخص  
 عن دواعي علم السان الى الشيوخ المشار اليهم فيها السان وقد قصد  
 شرح التخصيص وكان ينبغي على كوفي في زمان لم يسبق له العلم اعتبارا في العالم  
 ايه ووقايد له كيقين لما رأت حرص الطلبة على هذا الكتاب ولم يكن له شرح  
 خرج من النشرة للباب جمعت هذا الشرح وحسن وترت عن مسودة من  
 به استكمال بحره وسويده سمعت اجارا نورث الملال وتفرق المال  
 فمكنتهم اصطر في حوادث الزمان ومصايب الحداث الى التي الى طبع  
 به ان فحوت من الهموم العاقل فمكنت الى ما جمعت من الفوائد <sup>صفت</sup> و  
 الله رواد كما الفرائد العطر طاف واصلت معنى اودت من اللؤلؤ والاسود  
 ما وقع السعد بعني ونه كانه قال الشاعرا ستودع العلم وطاس  
 فقصه منس منسودع العلم الفه اطيس والقدر اجمع قدح بابه  
 وهو السهم قبل ان ير اسس وركب عليه بصله واللاحق بالمقام ان  
 عمل على الكمال بعد شدة نظره بذى سهام صاغة كاسه للوحوش  
 الاله بطريق المكس واصلت القدر بطريق المحصل والعداج للؤلؤان طريق  
 الشيوخ ولو حذف القدر عن السان ووقع للؤلؤان على السطر كما فعل  
 صاحب الكشاف كان احسن وقد جعلها بعضهم على قدر الميسر وبعضهم  
 جعلها اشارة الى استحقاق الاعراس في الجاهلية وليس بشيء وانما  
 في بعد بعثني الى جملتي ودعاني والمراد بصدق السمة الصاغة والارقاء

المراد

العروج والمدارج جمع مدرج وهو المذهب والمسلك كذا في الصحاح  
 وقوله بالارقاء مطلق باليهيم والى مدارج بالارقاء والعطف على لوز الحكمة  
 والشفق كمال الحكمة وكذلك الشفق حال سقمها وسقمها بحكمة والحركات  
 ماحية منها ومحط الرحال من بها وهو وصف الحركات وكونها محط رحالهم  
 عما عداها من كونهما مقصودا فان العاقل لا يحط بصلته الا في موضع مقصوده والحكم المما  
 حال ضمير بالكمال الى اقام به وقوله تدبر الله دعاء وكذا فصله على  
 والنواحي جمع ما يعنى داهية والحراس المحط والطوارق العوارض  
 والحداث بمعنى الحادثة وليس منه الحذر بمعنى الليل والنهار كما هو مسمى  
 الحواري حدث ام اى وقع والحديث والحديث والحداث كل بمعنى  
 فتمت عن سائر الحديث هذا الكلام من قبيل الالجاز والغاء  
 قصيدة بل على حذف وهو سبب عدم كونه يسمى فمكنت قسمه من سائر  
 الحكمة واصاها الى الجدة للملابسة الى سائر الحكمة او على سبب بديهة  
 مشتملة على سائر ادبها الماخذ عن الاسراع وقوله الى اقصاء اى امر اربط  
 ما كده واصاها الى العلم والمعارف سائده والافتقار الى الاخذ والانايتي  
 بنسبة الباء جمع انسان العيس والعيسون جمع عيس اما معنى الباصرة  
 او الحمار وشرط الشيء بصفته كذا في الصحاح فالمراد بالزمان عمره ويكون كلاما  
 ادعاسا او المراد به المعص للطلق فالمراد على حاله والعصم النقص عن الشيء  
 والتفتيش عن عيوبها وانما مقصوده مختصلا بالذوق الميسر على تلك الحقائق  
 اجمع حال من صغر صرف والكور الجمع والعصم النقص المجوف والمضار المبدأ

وفسفغى اى اجتهادها بانه اذا فاضلة  
 الفرق اليه للمبالغة وقوله على الزفر متعلق  
 بقوله يفسفغى وفوارزم السهم

اليها ووصلت ع

والفاقر لوقايف البيان لانه قد مضى فقايف  
 وما كده قبل فقايف لان لا تخفى عنى



وهو مصب السبق كناية عن السبق والتقديم على الاقران فان من عادة  
العرب في سباق الفرس ان يبرزوا مصب في احوال المسدان في احوالهما  
بعد وورثه بعد ساعا والحدائق جمع حادق بمعنى الماهر وهذه العرائد  
الاعظم الدرر وانتمينا والمراد لطائف الكنت كره اما مصب على القطر  
لان من مصب الاحمال اي حيا كثر او بالاكيد معنى الكثرة والعامل  
بحاج الى محرك ويصطرن ويوعطف على الحال السابق وما على على وان  
اشدح طرف بعد في او هو عامل وعلى طرف وفي مص السح كان  
كالح فكون معطوفا على حرف والمنسوب اما مجرة ورصه الشخص  
او منسوب صفة الكتاب وهذا اولى لعدم الاستنباس والعمدة  
عنه والعدوق السابق فالمتعدي به والحق التخي والسوسع في العلم  
والى مص على وان مصباح جمع مستويوب وهو دونه من المطر وغيره  
والعوالم جمع عابدة بمعنى المتغفة والاحنوا لجمع قال الجوهري حواه  
بحور حالي جمعه واخناه فاستعمال على باعتبار نضجته معنى الكمال  
وكذا حال الانطواء فانه وان كان لازما لكن بعدد س على استعمال  
بها باعتبار النضج ثم ان هذه المنصوبات اما او صاف متواليه  
واما احوال مرادوه او متداخل والمجا بل جمع محله بمعنى العلامة كعاشق  
جمع محبة والسر الازفة وكل لطف ماضية وفي فهو يحركه الى الصالح  
ولا يخفى حسن استعمال الحيا بل المنة عن الضعف في السحر والدلائل المنبهة  
من القوة في الامجاز والروض جمع روضه وقد سبق والمسمى جمع منبه

المط والمشي والمعنى بالكله العناوة والبرق المنع وذلك اشارة  
الى التخرج وعطيل الشئ عايد على كل وفي احوال عطيل على عطيل  
لان هذه الحكمة العطلة باحوالها وحدها من المصنف الطامس في حقوق العلماء  
واما اهم والتا طعن على العلم سمع او ضاع الفضلاء في احوالهم والمناد  
جمع مشهد بمعنى الحضر والمعا جمع معبر بمعنى المنتهل والمراد بها  
العلماء والاعلام والمصادر الخارج والموارد المدخل والمراد بها  
المعلمون والمعلمون ومعنى عطيلهم وشدهم منهم عن الاشتغال  
بالتعليم والعلم سعة احوالهم بالعلم والحكم وهم اسم السبي محال انهم وعلماء  
الاطلاع ندراس العلم والمعلم جمع معلم وهو الاثر الذي يستدل  
به على الطريق والمراد بالمدار واخوانه المدارس وعلونا وعلمها معاونا  
ملا درس واشغال فيها حصصا او حكما انتقى على الشئ اسرف عليه  
وورثه والشعور جمع سمس الاحوال الغروب والاستيطان الخاد  
الوطن والحامل الساقط الذي لا ساقط له سلمهون حال من الافاضل  
والسلف والناصف اطوار الكثر على فاته والعمر مع العجم عمره بمعنى  
الدفع والمراد استمرار بكاء اهله فيه معنى بس هذا ان خصوص  
هذا المان بل هو امر مسمى في دابة الى اسماء عامه فان الرمان الذي  
حاه بعده ادى في شانا واسد مصابا منه لان فيه فذ وجد الا فاضل  
وان كانوا في روايتي الحول وكانت سمس الفضل طامعه وان انتم فنت  
على الاقول وفتابعه لا سمح من الافاضل منس ولا تروى في الفصل بدارا



جمع رغبة وهي الارادة المعارضة بالفناء وبقائها  
للاختلاف في المحققين انما هي من الرغبة وقوله  
على تعلم متعلق بالرغبة في

للمسافر الاكواب ليس منها ما هو في المرات لكن ما راى  
وقد رغبنا للمحصلين لما اردتم كلامه السابق بان ذلك المعاني  
قد عاود مما كان عليه استدراكه معوله لكن التوضيح الكمال والعام والآخر  
وامداد الاساق كانه من كمال الميل ونجاة الحرس والحق معنى للمعنى  
والمراد بالاحاطة بالمثل والناصل الاحاطة السامية ومرمو على البناء  
للمحصل اي كانوا اخر ومنه والوصول في هذه اسباب كثيرة ومنها  
الشيء وانما مع مثل الخلق وان كان له من السوء استعيرت منها  
للكتب والظواهر في بعض معانيه اي المعاني وليس لشرح المحقق استئناف  
جواب لسؤال ما نحن عليه في جمع العمل المسند الى المعنى المضاف  
الى الجمع من صحاح المعنى وانما انما كنز تلك المعاني والصدى السمع  
وكول طر ارجع الى الساطع وماراه الموصل الى المعاني والمعاينة والذليل  
المرد والهادي فاصلوا نفع على المصدر بسلك الطريق فلا دليل  
وذكر الظلال مبالغة في ضلالتهم احسب اي اسلمت حواسها والوصف  
جمع فرصد واسما من العرص وهو القطع مخدعة العرص معارضة قطع  
من الرمان عكن فسمه الوصول الى المطر وهو عوف جمعها اشجارا  
ما من فرصد واحد عكن فيها العمل للمقصود ولم ينفق في ذلك الرمان  
بل اعاسق فرصد واحد وما في الشرح مصدره والفحص جمع فحص  
وهي الخرد طوع العصفه كظلمها والاعمام الدحول والجمع جمع كره وهي معظم  
واصدا الملح الى الافكار من اصدا المشبه الى المسماة اي الصافي في الكلام

كاللح والاسماء المبنود والملي ووراء الفكر ساحة السهر بالذو والشمس  
والخطارج مطح موضع الطرح والحمد بالظن السامه وكون الفضلاء من العلم  
بالسالكه من كونهم مسرورين بالعقل والكمال واللام في لعد ساهب  
بوطه للمعنى والسامى المعلوم الى السهارة والصنع الساطع والنظر في الصبي  
والظاوة الوسع فالعطف لسان وقد اورد طريق استعادة المعلوم واسما  
احد ما الاصل هو الاحد من اقواله الرمال ومراجعة الشيوخ الموصوفين  
بالعقل والكمال والسامى مطالع الكتب وممارسة وعصا الكتب من الكتب  
لا خصصها به باده الشرف وسامه السان واسماها الى من هو كالمعنى  
لن السان ثم جعل شرح هذا الكتاب بهذا العطف على قوله  
اصليته كقوله ثم انا لله مع مع التراجي جعله نظرا الى عام الجمع وان كان  
استدائه معارضا لاسان واما الاستعداد فان منى اصلا من العرص  
جمع العرص ومن جمع بهذا الشرح المحتاج الى فروع البال وزمانه كمال  
عانه الاستعداد الدليل السلس قال الكوفي في الذل بالكتب اللبس وهو ضد  
العصوبة والقصا جمع صعب بعض ذلول والعوضا جمع عوضه وهي  
ما يصعب والمراد بالامه العبارات المعنى الغامضة المسماة عن الام  
وبطريق الوصول الالفاظ الدالة على المعاني الموصله اليها وبالكفوف  
الحفنة المعاني والمعاينة المسكون كمثل العبارات وقوله وسكت بال  
على الساء المتفعل يقال وشحنها بوشحها فوسحى هي اي السببها الو  
فلسفة الوثائق ما ينسج من ادم عريضا ووضعه بالجر امة وسنة المارة



على ما فيها وكثيرا والسماح للود والفقر جمع فقرة وهي حراس  
الظهر المسمى به المصطلح بها الضالوع من الحاسس وتطلق على اليد من كل  
شئ قال الجوهرى احو دمت في القصبين سمي معة شهابا فقرة  
الظهر والظهر النحي والساعد ومد من النفي منصوب معقول عند البني  
المعدى والاساق الاعد على غير طريق والافاص من السى المسماة باليد  
وعدم الالتفات اليه والرمض النك والثاني الاعداء والكلمة الحوم  
على الساعد للعامل على حوموا على انفسهم صنفها او الساعد للمفول اى  
حوموا صنفها قال الجوهرى معة الشئ كرمه حوما مثال مرقه سرقا  
بكلمه الراد وحوم وحوم وروما واهوم ايضا اد اسم اناه وما وحوم  
اى ما اوصى ما الزمف والسمة الطرية ولقد راعى ضيعه الساس  
مع الاسهام حيث جمع من الرقص والسمة والحماة والواجب العرض  
والخط واد معاينها البعير ومن رعت غن تسويد الصحاف  
صنطى والعامل من اول السب والازراء جمع رراء بضم الراء  
ولكون الراد المصحى المصنف والسماح جمع مل على السهم والاعا  
هو ادى والكان المناسب فافصل الكلام ان يقول صلب او امر  
في غناه لان المصائب اما صلب العلف وان كان المرعى بها ظاهر مر  
هو الشخص وفي الاشارة على سائر ادوات الشرط ابدان يجمع  
الاصابة وفي اجتناب السهم على سهم استعار كثره وما صفة وعذره  
وكلمة النضال على الصال لادغام السهام وابتداء معة حيث منها السهم

شهابا على

وعام الام عظم والعلام مرر العصف عضوا والعمم عود يعلق على الصبي  
والسناد لكل الى اسباب من اسناد الفعل الى السبب فان الصبي اذ اطلع  
ان ان الشباب كل معة العمم التى هى اماره الصبي واول عطف على نار  
وعلى فاعل مس وى اشها معقول والعصه للارض وكور ان يكون اول  
ارض مبتداء ومس على صفة وعلى معقول مس وى اشها  
معة موعا معة المبتداء المصراع الاول بدل على كون تلك الدبار ينشأ  
ومناه والثاني على كونها مولدة ايضا واللام فى لغز عود موطنة للعم  
وكمره والسف مسان من النهمه لفظ والاثالى جمع اهل على خلاف  
العاس فجا بها جمع السما كذا فى الموصلى والعدوان الظلم والاثا  
الاطلاك فلم يدع المالم بك قوله الا ومعه اه يلمح الى سوز به بن اى سى  
فى مطلع قصيدته حيث قال امس ام اوى ومنه لم تكلم بومعه الدراج فاشتم  
ام اوى كسمة حمة والمراد من منازل ام اوى والدمه ماسود من نار  
الدار بالعر والبرهان والبراد وكومها لم تكلم صفة ومعة تتقدم بوزن تكلم  
الى لم تحب صدى احدى بائنه وكسمة بضم نضرون الوزن وان كن اذا  
وك مرر بالكمه ثم اسسج الكسمة باء لا طلاق لان فوافي العقبه  
مطلقة والحوما به الارض العليقة وحوما به الدراج والمثلث موصعان  
وحوله حوما به الدراج حال من دمعه اوصف لها عد صفة والعاء فى المسم  
به ل على ان اقامها فيها بعد اقامتها بالحوما به والمعنى اسس منازل طسبه  
دمعه لم كسوا لها او كاسه فى فخذين الموضعين اوج الكلام فى موع



الشك يدل بذلك على انه بعد عهده بالدمه ووطعه بالبحر فيها  
 معوه قطع وكفوق واصار لم على لا الله انما ان السؤال كان قد وقع وكمن  
 ولم يحصل للواب منها لحر الطاعة وبلدج اسم موضع والعصم جمع  
 عصف كمن ضيق جمع من عص ومن البشاهم في الحزن بالاقارب فوهم كمن  
 على بلدج قوم عني فالدمه سلس الملمس بعلامه لما راى فوما في مصب  
 واهله في شدة قوله كان لم يكن السب فاعلمه ومن الحارث بالذنب  
 وهرم حى من المص وهم اصهار اسهل لم كذا في الصحاح فعل وهم كانوا  
 في امن ورفاه وسعهم لم بغوا فسلط عليهم كما به وفوقه معوض الى اليمن  
 فنواخذنا شديدا فقال فانهم السب وبعده على عا كما اهدى ما وانا  
 صرون السالى والحدود العوارث وكنا ولاه الملك من بعد نابت نظوف  
 بذكر السب والحكم طام فاقصا منها المليك بقدره كذا بالانسان  
 روى المقادير قوله كان مخففة من المعطية وصحة الشان محذوف والحق  
 سمع الحاصل عكة في ذلك مقبرتها والصفا معروف ودول من عمار  
 اعداء الخون اى من اخوان الخون اى بين احواله منتبهة الى الصفا  
 والاس كل ما يونس به حال ما الى الدار المس اى احد والامر  
 المتخذ باللسل والصمير في اهلها راع الى مكة والجد ودرج جمع حد  
 بمعنى الخط والنخت والاشباه العوارث السواطة من العزة والاد  
 بالبيب الكعبة سرها الله تعالى وما يد ولد اسمعيل م والاشارة  
 بذلك لتنظيم قوله والخط عمله حاله والقدر يكون الدال فقول

من بعد نابت نظوف  
 بذكر انبئت

من العصاة فماد الساج ان اهل حصة تقنازان انقضوا باسمهم  
 والدرسوا من اهرم وصاروا حال كان احد منهم لم يكن على وجه  
 الارض مطحنت الاوراق في زواربا الهجران معنى اذا كان الامر  
 لذلك سبقت ما كان كسب شبان شتى ملهى في رواية مع مظلم  
 والصاكت جمع عكبوت ونسج كناية عن مهوره ورعا وصف  
 الحيات المسورة ان كان الحجاب ان يكون سائرا معالمة في الآخرة  
 فكان الحجاب معصية مستورة فكيف يجوز لفعل على كنهه حصة ال  
 في الاساء او الداله على العطف وكثرة الوقوع وفي الاصل ان  
 الداله على السك وفقد الوقوع ثم الجاية في فطر اللال حال  
 الحارة الى كذا اى اصطر رنة الله واللغة الرضى واسناده الى الارض  
 عارى وفي لفظ اللعط وفي ذلك الاسناد من المعالمة مالا يحى وكذا  
 السداد لحر الى الرمع مجازى ولا يحى حس الملح من اللعط والحمر والرمع  
 وللعصم الخن اى الخن اصل الحب للخل معنى ابر كنه عا ما الله تعالى  
 حطها والعار في قوله يعج الله يدل على الامح العس قد حصل عقوب  
 الامام بلا فصل ولا تراجع ومن في قوله منها طريده كما في قوله  
 لعيت من زيد اسد او قوله بده طمة محو وعطف ساا طمة السعم  
 لابل الغوات المعالمة المعصودة والسطوع الاربعاء والجمود سكون  
 الله والبر ان جمع بار والعواء سلوك طريق لا موصل الى المطا وحرارة  
 ظل الملك بفهم المم بمعنى المسكنة عدو واعتباره من وسعة المسكنة محدود



اعماره عن وسعه المملكه وشوكه ملكها والملك سبغ المم وكسر الام  
تصنيف ولغود مع العن الرجوع والعود بضمها الحش والرواء  
بالنظم المنظر فكان الاسلام كان في اول حال كشحه لها رواه  
وروي ثم زال عنه ذلك باستيلاء الظلمة فالان رجع الى منظره  
الاول وروي مع العموم واصل اي عاد ووجه انصا الى ما به اي روي  
ويظم على البقاء المعمول والشمول من الاصل اذ يستعمل بمعنى ما  
من الامر ويعني ما اجتمع منه والاشنان التفرق والمعنى على الاول  
يظم ما تستف من امه للطلاب بعد ان حدث فيه التفرق ولم يبق على  
الاولى من الاسظام وعلى الثاني نظم ما اجتمع من امه للطلاب بعد معرفه  
ووصل ايضا معنى المعمول من الوصول لان وصل من الوصول بمعنى  
البلوغ لاساس مهما والعماد القطع والارتباع الاقامه في الرجع  
والمهادر الفرائش والهدم المعص ولودل نقطه باسطاها لو كان آب  
عهاد وقدام والاساس اصل البناء والخور الميل عن الحق والرادق  
معربا لبروه والطوره الصم طعمه ملك الافاق سطوره  
طعمه خبر مسداه صدق الادعاء معه والسطوة البطش بالصر والاد  
يجازي من قسلا الاسناد الى السيب فان المالك صنفه بالكلية  
لكن سبيل السطوة وفي اختبارها على الطوائف ان بان السطوة الواضحة  
منه كافية في ملك الافاق والاصحاح الى اكثر منها والحق كان نداء الى  
طعم منه الحق وفي بعض السج مداه مع المم اي غايته يعني ان غايته سلوكه

اطهار الحق واعلاء كلمه الله تعالى انه اي انه الارض او بعبه او حده ملك  
والله لا الشباع والدرى كل ما استنت به يقال اناني ظل فلان وفي  
داره بل في كنف وفي ستره كذا فعل الموصوف عن الاصمعي والجمع الحاج  
وهو جمع الحاج كذا في الصحاح والمعترك المزدحم والمراد باجتماع الرعا  
اعطاء النصال والروثني لمعنى وكلم في كم مكاج حبه قال الاصمعي  
كافوهم اذ استقلوهم في الحوب ووجههم ليس رويها ليس  
ولاعنه والحار في قوله بلطى اي سار متعلق بهلك وفي قوله  
من سخط اي عدم رضاه متعلق بلطى والصاعقه نار سقط من السماء  
في زرع شديد والصل صده السيف والسرهم والسكين والرمح  
اي فبسبب تلك الصاعقه والسماك اسم لكوكن احد هما سماك  
الفرل وهو منزل القمر والافر سماك الراح وهو ليس من المنازل و  
سماك محي لازم بمعنى ارفع ومتعدا بمعنى رفع فعلى الاول قول سماك  
مبنى للمفاعل وعلى الثاني مبنى للمفعول الي السماك متعلق سماك وصا  
الرشه اي وعد الطريق المستقيم منها اي من تلك الصاعقه  
الصاعقه الحاصلة منها والمنقصف الخارج عن الطريق القويم وقد كان  
صفة منقصف والنفي خلاف الرش والاشماك في الامر كله والى جانب  
اذ كان الامر كذلك صاد الدين مرر العن اي عاد السهر يعني مره  
ومسما اما جبهه جبهه او حال والاقبال يقتبض الادبار والاشماك

وف

وقوله

الحال



الاعصام قال الجوهرى امسكنه بالشيئ ونمكنت به واسمكت به كل  
 معنى انقضت به والجاري بالامصال متعلق بمسكتا قوله على الى ارتفع  
 ارتفاعا معنويا رمتا سمة انضافه بالصفات العددية وبالملك  
 الملكة فاصبح فاعله صمير راجع الى الممدوح الى لما صار حيث سمي  
 لائق ملكا كسرة اللام ونحو ان يكون فاعله الديرى على التنازع الى لما علا  
 صا لائق بحيث سمة لائق سمور ملكا وربها فتحو اجنا الى سامة  
 فتحتم العين صا ر ملكا بفتح اللام قال فى المغرب قوله اسماء ربنا فعل  
 كذا الى قوله فيكون ما صدره وهذا الكلام ذو الوجهين لان المراد  
 بفتح العين بفتح الهمزة ان يكون مع القوة الباصرة وان يكون كذا البناء  
 المتقابل للضم مع يكون المراد بالعين عين العين وهو اللام وكسر  
 بفتح الكاف وسكون الراء لقب دال على التعظيم في عرفهم كذا السماع وضم  
 الكاف بضم الجيم والافطار جمع فطر بالضم وهو الناجية والجانب والخورق  
 من الشجر ما حوت اوراق وظهرت والنشيد بالرفع والاحكام من السد  
 وهو الحص والبناء الخاط كذا في الصحاح انه ما اشرف على الانعام  
 الى عقب قرينة من الالة ارميس والاستقبال العطف والشفقة  
 والاطواف جمع طوف والطوفة الماء التي في عنقها طوف بمعنى ان نعمة  
 مبعثة ولازمة في رقاب الناس كل ان الاطواف كذا في الاعناق قوله  
 فقر ائب الحمد لله الذي اذهب عنا الحزن كناية عن اظهار زوال الحزن  
 عنه لانه قد ستمتم له بالحمد وهذا من كلام اهلها وقوله وسمن على البناء

للفعل

للمعمول الى جوت واسمته وعلامة فكانه انصف به الوصف بحيث  
 لم يصف احد غيره به حتى يميزه عن غيره وتعيم لطفه العزم بنبوطا الى  
 يعبطني كل احد والغبط ان سمي مثل حال المعبوط من غير ان يزدوا بها  
 وليس بخير لان قد ارادوا الزوال يحفظوا الى دادوا وصفت  
 من الذوق فتد الى قوله ذلك الى كوني متصفا تلك الصفات والهمز  
 الحوكة والعطف بكسر العين وسكون الطاء المهملة بمعنى لا حب  
 ويز العطف كناية عن اصاح السرور لان الغمان يتوكل جانيه شطا  
 ومن التبعيض ومن عطى منصوب المحل على انه مفصول من الى  
 حصل في بعض الارواح لان عامه موقوف على زوال الخلال  
 المتكهن في المال على الكمال وقد سال من العطف كناية عن ازالته  
 الغفلة فان الغافل منه يتوكل جانيه والاول نسب ههنا والحق بكسر الهمزة  
 وتخفيف اللام جمع سهل بفتح السين وسكون الجيم وهو الدلو اذا كان  
 فيه ماء قل او كثر ولا يقال لها وسى فارغة سجل كذا في الصحاح ولا  
 الاله بالنبهوض وهو القيام بالشيئ والرجل جمع راجل خلاف النارس  
 والليل الوسان ومو كناية عن هباء الانعام وعاء الاقدام وذلك اشارة  
 الى طرح الاوراق ونساها ويجوز ان يكون اشارة الى الرجوع وفاعله  
 سمع الفكرة النائرة الى المنكسر الضعيف والسنوح الظهور معها الى  
 اذا جمعت ويحده واصعب الله العوائد الشريعة هاء ذلك الشرح ملتبسا  
 محذاه كثر احوال من ضجره مدفونا باعتبار كون لطافته غير ظاهرة



كل احد من حواء العزايدي كايها منها مشهورنا اي علموا والحمد لله  
والحمد لله الرجل من البر واللفظ والمطاف المعاد والنجاة والظلال جمع خيل  
يعني الصديق والخلص جمع خالص والسمع الابتناع والشكر البناء على الجبل  
ما اعطى من العروف يقال سكره وسكرته وبالله الام اعطي كذا في الصحاح  
فما عاين اي معاملة ما فاستبد من الكد وهو الشدة في العمل وطلب  
الكفر والفناء وهو العبد النفر طلب الحاجة بالبدل سمع على البناء للفاعل  
ومفعول قوله المخلص والسكوب العدول وتكون الشيء من غير الام  
اي قبل الطلب كناه عن فله في نفسه ولهذا كده بقوله قبل الوجود  
الطباع والطبع والطبيعة السحرة التي حل عليها الانسان واللدو  
للمصوم الشديده والعامل الدنيا والعواب اسم من ناب بمعنى ربح  
وعاد والمداوي لمراد بالجره سمي به لانه مع عود الى الجري والجره العظم  
والاجل المعنى التوكل الاعتماد على البقرة والاناثة الرجوع اصح كتاب  
بعد التيمن بالتبعية بحمد الله تعالى انفق اراد الالباء ان ابناءهم  
اما الاموال والطرف مستقر حال عن فاعل فعل محذوف او الاستفاده والظفر  
لغو وهما صاحب الكشاف هو الاول وقد اختاره الساج ايضا فان معني  
التمسك بالسمك الابتداء ما كساب ملتبا بالسمك للتمسك لان السمك بها لا يسل  
تذكر ما مطلقا بل بالابتداء ثم انه قال صاحب الكشاف واما كيب للمحصل  
والتيه كمالا لاسد بها فاعمل محذوف ههنا ابتداء ما ذكره ولا في  
اشعار بالامثال لقوله عليه السلام كل ام ذي بال لاسد اذ سمع انه فهو اجدع

واحد بمعنى العبارة اصح كتاب بحمد الله تعالى بعد احصاء بالسمك للتمسك  
فهيها اشارة الى التوفيق من لحدث السابغ الذي اوجه او عوانه واجتبان  
في صحيحهما ومن ما اوجه الشئ وابود او وكل كلام لا يبداء فيه بحمد  
هو واحد عمل احد ههنا على الاضاني والافضل على الصعي لان الابداء امر  
عز في معناه ممتد من بين الاخذ في التخصيف الى الشروع في البحث لانه ج  
واحد وقوله في كل بعد التمسك بدل على عدد الابداء فان قلت لم احصى التسمية  
بالابتداء للصعي قلت اما اقتداء بالكلام او احصيا طافي العمل بالسمك لان التسمية  
لما كانت حمة حقيقة وكان فيه جهة التسمية والحمد كان الاحصيا ط  
في بعد عنها فان قلت فلم لم يكتف بالسمك المستعملة على التسمية فقلت كان المقام  
معام التظيم فالتماثل بين الصعي بالجد وحمه حمة او جمع افراده حمة عليه  
هو اجل جلاله وتم نواله فقلت كنهه احصاء عن حصول الحمد والاضمار على الشئ  
بس ذلك الشئ فقلت لانم انه احصاء لم لا يجوز ان يكون من الصعي المستعمل  
من الاضمار والاشارة كصيع العقود ولو سمع كلام ان الاضمار على الشئ  
لكن ذلك الشئ مطلقا وما يكون كذا كذا لم يكن الاضمار عن بونيات  
المعهوم الخبر عنه اما ان كان كذا كذا فلا كما في قوله الخبر بجبل للصدق  
والكذب وكون الاضمار فيما نحن فيه من هذا القبيل قد لصد في توفيق الحمد  
او ادلحق شئ مما يحب علمه من تشكره فانه اعلم ان الحق اما من  
حق مبنيا للماعل بمعنى ثبت او من مبنيا للمفعول بمعنى في فعلى الاول  
يكون الحق ههنا عبارة عن امر ما في الدمة واجب ادلوه ومما سأل الحق



لا شيء لان قوله من سكر سماء سأل لقوله مما يجب ولو كان مما يجب  
 بينا ان الشيء يكون من سكر سماء سأل الشيء لان الشيء للبين الشيء للشيء  
 الشيء اذا اخذ الحجة فيكون المعنى اداء على سكر سماء وهو فاسد لا  
 سند له اضافة الشيء الى نفسه ان كان المراد بالحق هو الشك والسر  
 مكان المقصود بالسر مقصود ان كان المراد به غيره فيكون  
 الشيء من النعماء وهي بفتح النون والمدة بمعنى النعمة كالنعم بفتح  
 والفتحة والمراد بالنعماء الموصوفة بما ذكره من العلوم والمعارف او العسل  
 العاطمة للحملة بها واياها كان يكون نعمة متقدمة على التاليف مستتبعه  
 لسكر سماء المؤلف فان المؤلف فان اثر النعم ايضا هو مساهمة بعضها  
 اياها فحصل حصول ذلك الاثر ينبغي ان يخرج المنعم عليه عن هذه النعمة  
 السابقة ليزداد عليه النعم المتواليات وبكل هذه الابواب المسالمة  
 كما قال تعالى انكم تعلمون ان فضل فعلكم فان فضل فعلكم من اجل العبادة يكون  
 حاصل مقامها الصبح كما به بحمد الله اداء الشكر نعمة فافادة الاطباء  
 في قوله اداء الحق مما يجب عليه من سكر سماء فلما فائدة الاشعار يكون ذلك  
 الشكر واجبا وكون الواجب الذي صدر عنه المكلف حتى بعض النعم فانه لو  
 قال اداء الشكر نعمة مما يجب الى سأل وهو اداء الشكر فيقول مما يجب عليه  
 انما اداء وهو اداء الشكر كونه واجبا وقوله الحق سأل اي سأل فليل الى ان  
 المودى من حصول النعم لان اداء هو جمع النعم مما لا صدر عنه سكر سماء النعم  
 اكثره لخالصه ولو وجب اداء حق الكل يلزم التكليف بالاطفاق وعلى التام

يكون

لا شيء لان قوله من سكر سماء سأل لقوله مما يجب ولو كان مما يجب  
 بينا ان الشيء يكون من سكر سماء سأل الشيء لان الشيء للبين الشيء للشيء

يكون مما يجب سأل الشيء كما قال اداء على الشكر الذي هو المقصود والذكر  
 سأل فان الامر بالشكر سأل باليق من المحض انما من انما ان يكون في  
 معصية ذلك المحض والوجه الاول اولى من جهة ان المودى ما سأل  
 هو الواحد من لا يلقى به والى اولى من جهة ان يوافق الدليل للمدى  
 اوفى ما بينه وما على السداد مع في كثير من المواضع ان المستطوع في كذا  
 الاصول ان المراد بالشكر الواجب المسامحة في كسبه ومحوه عن الاسباب  
 والمصلحة بالشرع او الفعلي هو موهبة الصدق مع ما اعم الله تعالى به عليه من  
 الفعل وعمره اما اعطاء الاجل كصرفه الفعل الى مطالعة مصنوعة والسر  
 الى ما شهدتها الى غير ذلك فيكون تعليل السراج لا فساد الكتاب بحمد الله  
 على قول اداء الحق سأل على سأل لان الواجب ليس المودى والمودى  
 ليس الواجب لان الواجب عليه صرف النعم التي تاليف من المحض انما من انما  
 الى ما اعطانا الله تعالى اياه لانه هو المودى والمودى انما هو العول  
 ما يجد به وهو ليس الواجب ويمكن عباد المحض عليه ان حال قد خذ  
 على علم السائل الذي هو من جهة النعم المستوجبة للشكر المفسر بالعرف  
 المدكور فلما كان من جهة سكر سأل علم السائل اظهار تعظيم الله تعالى بالسائل  
 لكونه من جهة ما اعطى لاهل السائل سكر سأل ما طهار تعظيمه والاباء  
 عما في صممة من نعمة غير شانه واما ما في قوله في منفتح اسانه  
 ما بينها من انما ذلك السائل ادلوله كما ما في جميعها ودر منها على وجه  
 بدل عبادته على معاصده اداء ما يلقى به ذلك الشكر التعليل وهو ان



بالسمع على وجه لا تفصيل بينهما بشئ وان كان من اثار تلك النعمه  
 عن القوت ومباراة الشارح الحشر عمل الجمل على ما علمنا ان جعل الحق  
 اللابق والشئ معنى الشكر وسكره للتفصيل والار على ان القول بالحمد بعض  
 من صرف البيان الى ما اعطى له ومن في محاسن التبعيض وفي من شكره  
 معاه للسان لكن نفي عن الشكر بالمعنى العام سان السمع منه وبين الحمد  
 وعدم التعريف نفي عن المعنى بابا وان شجره ان الباعث على ما ذكرناه  
 بالوجوب وحملنا اياه على معناه لمتبادر حتى لو لم يصح به او حملناه على  
 الوجوب العادي الذي مرجعه اعتبار الاولى والاخرى وان كان بعيدا جدا  
 لم يحج الله ويكون المذكور سكره بالمعنى العام الحمد هو الشاء باللسان  
 على الجليل الشاء هو الذكوب كجبه والذكر بسم اللسان والجنان وهو المفهوم  
 من الصحاح والكشاف في معناه قوله تعالى واذا ذكرنا ما فسد وقد صرح في  
 في شرحه في حج به الذم وما بالاركان من افراد الشكر ويدل الحمد وما بالار  
 والجنان من افراد الشكر فعول باللسان بقيد بعد الاطلاق كحج ما كان  
 من افراد الشكر فاقبل ان الشاء لا يكون الا باللسان والنفيرع يفتنى  
 المعامله منه ومن الشكر ولدفع نفعه صرف الشاء الى ما مع اللسان وغيره  
 ولو مجازا مع كونه عاقل فاعول الشارح على الشاء بالجنان ليس شئ بل  
 ان ابق على اطلاقه ولم بعيد بالاصار ثبت الترادف بين الحمد والحمد  
 ومحال مصرع القوم بان الحمد عليه ان يكون اختياريا وان قبله بان  
 اعتبار ان المراد بالجميل الفعل الجليل وهو بالاختيار كحج المرح الا عند من يقيد

ايضا ما لا اختيار كصاحب الكشاف فيكون عنده المرح ايضا مراد فالحمد  
 لكن يلزم ان لا يحدده تعالى معناه الدائم كالعلم والارادة سواء جعلت  
 عن الذات او زائدة عليه بل على افعال فقط اللهم الا ان جعل ملك الصفا  
 لا ساهما من الافعال الاختيارية او تكون الذات كافيا معهما على افعال  
 سعمل بها ما عليها او مع اقتضاء سبق الاصاير للحدوث لجواز كون بالار  
 لا بالار ان كانت محال للحدوث لا مانع من التقدم الذاتي واعلم ان اخذ التعريف  
 ساول الاستنراء فلا بد من قيد يجزبه على قصد المعظم وان ادعى ان البناء  
 على الجليل لا يكون الا على قصد المعظم او انه معهم من العجز والقرب  
 يكون دعوى بلا دليل وعنايه في التعريف ما لا يعبر عن اللفظ والمرااد بالفضل  
 المراد بالفضل المعقبة كالعلم والنجاة مثلا وبالغواصل المزاجا المعقبة  
 كالموهب والعطائا والشكر فعل مسمى من معظم المعجم صرف الشكر  
 ومن السمع منه ومن الحمد وان لم يذكر في الكتاب رفر الى ان الحمد في مثل  
 هذا المقام من قبيل الشكر لان المادة مادة الاجتماع كما سطر على الشاء  
 انه ما ولد اعطى الا فصح ما حمد فعل اداء الشكر اوصفه واما عطف الحمد على الا  
 عتقاد بطريق التفسير انه انما المراد بالاعداد وليس هو العلم الذي ليس  
 من منفرد العمل بل الحمد التي هي عبارة عن عمل القلب وعطف ايضا الحمد  
 على العمل بطريق المعنى لان المعنى عن التظيم ليس مطلقا بل الاركان  
 بل العمل الذي يكون بطريق الحمد فان قبل كيف ينصور الاساء في عمل  
 الجنان وهو امر جعي فلا فخر لا ساق في البناء لا الحنا في عدم الاطلاق ومن



ان مطلع محض شخص في شانه المنعم من الاسماء والثر من الآثار حمه  
منه عن تعظيم بالنسبة الى ذلك المطلاع فان الاسماء والآثار انما مطلع  
على الحمة المسب عن التعظيم لا على التعظيم انما فقط الفرق بينهما ومن  
افعال الخواص فليست امل فمورد الحمة يكون هو اللسان بمعنى  
او فقه الحمة يكون باللسان ولم يقل كونه في مقابلة النعمة وجعل الشكر  
بالعكس كان كل ورود الحمة وطريقه هو اللسان وحده وتناول المتعلق  
بالنعمه وبغيره وكان كل ورود الشكر وطريقه اعم من اللسان وبغيره وما  
تعلق به هو النعمة وحده ما قال قبل المقصود منها سال السمع من الحمد والحمد  
على سمر في تقديم سال النسبة بين المورد بين والمتعلقين على بيان نهايتي  
الحمد والشكر فلما اتى ان الظاهر التعريف هو النسبة بين المورد بين  
والمستعمل والنسبة بين الحمد والشكر انما يظفر بها من النسبتين معرفة  
التعريفين اول ما يظفر منهما ثم فرع على ما يظفر منه كما هو ادراكه  
ومن هنا تحقق تضادهما معنى اسماء نحو التضاد في من كون الحمد اعم  
ما سائر المتعلق واخضع باقتدار المورد والشكر بالعكس وبيان كون العلم  
والشجاعة من المراتب الغير المتعدية ان العلم اما عبارة عن الاضافة بين العالم  
والمعالم او عن الاعمال الحاصل للنفس او عن الصورة المرتبطة فيها  
في من قبيل الكيفيات واما ما كان فلا يعبر بالاسمال من محل الى آخره وما حصل في العلم  
من الصور الادراكية حين تعلمه بطريق الاسمال من المعلم بل خلقه ما ذلك  
فيه بواسطة العلم واما الشجاعة فهي عبارة عن ملكة نفائسة متوسطة بين الجبن والنور

والملك من قبل الكيفيات العار العالم للاعمال واسم اسم لفظ الاسم  
يطلق على معان ثلثة اعمها ما على العمل والحرف وثانها ما يقابل الصفة  
وثالثها ما على اللفظ والكلمة والمراد المعنى الثاني حرمه جعله مقابل للصفة  
لكنه بالنظر الى الاصل لان من توصف به ما هو يعول بها ايضا بالنظر الى وفده  
احصا الاول صاحب الكثرة الثاني البضاي وحقيق مراد العرض بيان ان  
الاولى هو الاول ستمد في زيادة سلا يلحق بالمقام الله اس الوجود  
الوجود المستحق لجميع المحامد وان الشئ حقيقة وهو منقول من منون  
ويعني الصاحب لان المعنى القايم بصفة بالسمه الى يقوم به او اخره  
يستحق الصاحبه والما لكلمه ومكان السمل سمه وان التاء الثانية  
وورد ما حوى السام في صاب معنى صفت ولهذا سموا في السمه ولم يسموا  
عن اطلاق على الباري جل ذكره وان لم يجزوا عن علامه في الاجزاء عليه  
والله آده في لسان جملة الشريعة دليل على الاذن في الاطلاق صادر كذا وكذا  
الكثرة في المحامد جمع محمده بمعنى الحمد وفائدة التثنية الاول الاشارة الى ان  
بتممة الذات من غير ثبانه الواجب بالذات ووجود غيره واجب بالغير ولا يخفى  
ان الواجب اذا اطلق لا يشترط له الا ما هو بالذات والمقصود بها محقق كونه  
علما فان الاسم انما يعلم علمية مستمى ذاتيين ذلك المسمى عند العالم وبغيره  
وفائدة التثنية الثاني الاشارة الى استيعاب اسم الله تعالى لجميع صفات  
الكمال فان كل صفة من تلك الصفات مما يستحق ان يمد عليه فلو لم يمد عليه  
واحدة منها لسمي سميانه وسالم يكن مستحقا للحمد عليها فيجب ان يكون مستحقا لجميعها

تتمه  
يقول  
ان العلم  
بالعلم  
انما هو  
العلم  
بأنه  
علم



الجملة

حق ان يكون سحفا للجملة عليها والمقصود بها الموطبة لما ذكره من وجوب  
تعلق الجملة على هذا الاسم دون الآخر من اسماء الصفات فانه لجميع  
الصفات كان تعلق الجملة على تعلقها على جميع الصفات بخلاف ما اذا تعلق  
على اسم من اسماء الصفات فانه نوع اختصاص للجملة بتلك الصفة بل يدل  
عليه وعلم ان يعلم ان ليس معنى كونه مستحقا لجميع الصفات انه يدل  
عليه ولو بالاجمال لانه به اهت الفاعل مشهور بان مدلول العلم كثر ما تفيقه  
ولا يلاحظ موصفة من الصفات فكيف جميعها بل معناه انه دال على ان  
جامع لجمعها بالنظر اليه نفسه فيكون من قبيل سحفا الدال باسم المدلول  
فان تعلق الجملة على مثل ذلك الاسم فكانه تعلق على جميع الصفات ولا يميز  
التعرض للاستحقاق الوصفي لا يعرف انه لا دلالة له في النقطة على صفة  
فلينظر في هذه المقام فانه من ترال الاقدام ولذا لم يعل الجملة لخالف  
او الرارق يعني ولكن لفظ انه اسم للذات المستحق لجميع الجملة  
لا صفة مشعرة باستحقاق بعض الجملة دون بعض على الجملة لا على صفة  
من تلك الصفات ان يقول الجملة لخالق او الرارق او نحوهما ما يوصف باحتضار  
استحقاق الجملة موصف دون وصف فان ترتب الحكم على الوصف مشعرة  
الوصف للحكم كما ثبت في موصوفه وما استعمل من هذه الكلام ان يقال فعل  
ما ذكره كان ينبغي ان لا يتعرض للانعام ولا يقول على انتم ردي يقول  
بل انما تعرض للانعام بعد الدلالة على استحقاق الذات تنبيهها على تحقق  
الاستحقاق بين اي الاستحقاق الذي ولا استحقاق الوصفي فان قبل

الجملة

الذات

الذات من حيث هو موكيف يستحق الجملة والجملة يقتضي محمدا عليه صفة  
كان او فعلا فلما معنى الاستحقاق الذات استحقاقه بصفاته الذاتية  
فانها عالم يكن غير الذات وان لم يكن عينه ايضا اعطيت حكم الذات  
بخلاف الافعال يدل على ذلك ذكر الاستحقاق العقلي في مقابل الاستحقاق  
الذاتي ولوح انه الشارح كالنوع حيث قال ان الجملة على النية وغيره فانه  
سألي يستحق الجملة اول الكمال ذاته وعظيمة صفاته وثانها الجبل فخاد وويل  
الآلة اقسامها وجميع الصفات الكماله يترشح الى ذلك تعلق الجملة بالهم  
موضوع للذات المسبج لتلك الصفات اذا المطلق عن خصوصيات  
الصفات المفيد للعموم خذرا عن الترجيح بلا مرجح فان قبل السمة على تحقق  
الاسم من اعا يتصور في كلامين مستقلين يفيد احدهما الاحد هما  
الاخر الاقرب من الكلام واحد ال على الاستحقاق الوصفي لان الكلام يتم  
بافرة ولا يعطى الا اول حكم قبل الاقرب فلما المقصود بيان السكنة في الاطباء  
فان الماد كما كان ذكر الذات مع الاشعار بصفة من صفاته امكن ان  
يؤدي بعبارة اخرى احصر منها مثل الجملة المنع مثلا فان الصفة هي الدلالة  
على الذات والمعنى المقصود جميعا فلا بد من بيان الغائبة في ذكر الذات  
بالاستقلال ثم التعرض بالصفة وقدم الجملة لاقتضاء المقام مزيد  
اهتمام به استصعب الناطون في فقه الكتاب جهنا امر من احدهما  
بيان السكنة في تقديم الجملة فانها انما تذكر للمزاج عن موصفة الاصل في الدعا  
وهو الجملة مهما مبتداه والاصل فيه التقديم فلما جازية لبيان السكنة والاعا



ان ذكره لفظ ايضا بعد ضميره بدل على ان منها عبارة اخرى تدل على  
الاخصاص راجح على من العبارة بسبب هذه الدلالة ولم يسبق مهننا  
ما يشعر بذلك ولا وجه لقوله على ان صاحب الكشاف آه فان اردت تخفيف  
المقام فاستمع ما تبلى عليك من الكلام فاقول بانه النوفق قد ذكر الاداء  
ان الحمد لله في الاصل حمد الله حمد احد فالفعل له لالة المصدر عليه وسبب  
عنه وادخل لام الجز في المفعول بوزن فعل المصدر فانه لا محل مقدم الا في الخبر  
او ما يجزى مجراه كما سباني فنتبه ان شاء الله تعالى وعدل عن الصب  
الدهال على معلية الحمد الال على التجدد والكسوف الى الرفع الال على  
استحيار روما للهوام والنبات فصار به حمد كقولنا في الدار رجل فاذا  
اللام الى هذا ورد ان يقال اذا كان الاصل هذا فما مقتضى المعدول عنه وتقدم  
الحمد على الله والحال ان لنا خبره وتقدم به مرجح احدهما ان ذكر اسم الله تعالى  
اسم في نفسه والثاني ان فيه دلالة على اخصاص الحمد بانه فان تقدم ما صبه  
الثاني خبره بغيره الاخصاص كما سباني ان شاء الله تعالى وما ورد هذا السؤال  
بالنظر الى المقام وما كان البلاء في الكلام عبارة عن مطابقة مقتضى المقام  
مع الغضاضة كما سباني رجح مقتضى الحال والمقام على الامة الثانية في  
ودفع الثاني بان دلالة على الاختصاص لا يصلح للبرجح لان هذه العبارة ايضا  
بدل عليه كما ذهب الكشاف في نفسه فوله ما الرحمن الرحمن ما لك  
يوم الدين حيث قال بعد الدلالة على اختصاص الحمد بانه به صنف في قوله  
على الحمد به فتعارض التخصيصان فبقى الاهتمام المعاني مرتجا ولهذا قد مضى

به دون التخصيص ثم اعلم ان التخصيص في الحمد مستفاد من التفرق ان قصد  
به الاستغراق لان المعنى ان كل حمده تعالى فيكون الحمد مقصورا عليه لان  
كل فرد منه موصوف بانه فلا يوجد فرد منه في غيره وان قصد به الجنس  
من حيث هو موافقا باستعداد مجمل اللام في الله على كونها لا اختصاص لان المعنى  
في جنس الحمد يختص بالله فليتم اختصاص جميع بالافراد بالضرورة والال  
اوجه لان افادة هذه اللام التخصيص بمعنى المحرر على حيث لكن الثاني هو  
لمعنى صاحب الكشاف وبهذا يظهر ان ما ذهب اليه من اللام اه ذهب  
بعض الناس الى ان معنى يعرف الحمد باللام هو الاستغراق وروى صاحب  
الكشاف ولم يسن وجمعه فتنبه بعض الشراح بانه مبني على ما عند المفسر ان  
افعال العباد ليست مخلوقة تدعى بل لهم فلا يكون جميع المحامد راجعة  
اليه بل بعضها اليهم ورد الشراح بقوله وبهذا يظهر اه بمعنى سبب  
صاحب الكشاف باختصاص الحمد بانه تعالى ظهر ان ما ذهب اليه من ان اللام  
فيه لصور الجنس دون الاستغراق ليس مبنيا على قاعدة خلق الاعمال  
كما هو مدعى اجل الاعمال لانه ما اعترف باختصاص جنس الحمد اعترف باختصاص  
الحامد كلها لا مسئلة انه انما لو ثبت فرد من الحمد لغيره تعالى كان جنس ثابنا  
له في ضمنه فلا يكون الجنس مختصا به والمفرد خلافا فان قبل الاختصاص  
مناقض له به فكيف ذهب اليه قلنا اجاب عنه صاحب الكشاف بوجهين  
الاول انه لا يمنع ان يمكن العباد وادعاهم على افعالهم الحسنة التي بها  
يستحقون الحمد من الله تعالى فمن هذا الوجه يمكنه ان يعلم بدل عليه قال في سورة



التناهي قدم الظرفان يعني الملك وله الحمد ليدل بتعبه بها على اختصاص  
 الملك وله الحمد ما سجد على ثم قال واما حمد غيره فاعلم ان نعمة الله تعالى في  
 على يده الثاني انه اوداد بالحمد الحقيقي الكامل الذي يقتضيه احواله هذه الصفة  
 فاللام الحقيقية ويراد كل ان الله من باب ذلك الكتاب وعالم الخواص والاهل  
 التي هي ان يطلق عليه الحقيقة كما في كل الحقيقة لا اله الا الله في المقام  
 للصلاتي وتسريل غير ذلك من عدم فانه يتناول للمساواة مع غيره والعاضل الحسني  
 ذكره في الاول لكنه قال من هذا الوجه عكسه ان كل ذلك الحمد راجع اليه  
 ايضا اقول المتبادر من ابلاء لفظ ايضا صير الله الرجوع الى الله ان يكون المعنى  
 فمن حبه ان يوصي الكشاف يكون الاقدار والتمكين للعبد على فعله  
 الحسن المحسن به الحمد من الله ما يمكن ان يجعل ذلك الحمد راجعا الى الله كما جعل  
 راجعا الى العبد من جهة اخرى والحق ان هذا المعنى مناف لما قد اثبتناه  
 من التخصيص فانه انما ثبت اذا اخص جميع الافراد ولا يبعد ظاهر ما ذكرنا  
 جميعا في الجمل والبلد من الاختصاص لان البعض الثابت لجمع مشترك به  
 ومن العبد الى تجميع والتخصيص انما يصح اذا لم يوجد في غيره ولو ادعاء  
 ومما اوصاف الكشف بالنعيم ليس ذلك بل ما اشار اليه سابقا من نعم الله  
 الله ما صمد حمد غيره حتى جعل بالنظر الى ذلك البقرة عبارة العدم حيث قال  
 الا حمد كل حامد لكل محمود وحمد الله على نفسه لانه انما حمد على الصفة الكمالية  
 المعاصرة عليه من العنوم التي جل وعلا فهو فعله على نفسه والحمد على الفعل  
 الجليل فالجواب ان تخصيص مطلق الحمد بالله تعالى حقيقي على اصل الشيخ الى

الحمد

الاشعري وادعاء على اصل الشيخ اني منصوب الى غيره والحمد لله وذكر  
 لان الحمد وعلمه يجب ان يكون اختيارا بالانفاق فافعال العباد عند الاشعري  
 عالم يكن اختيارية لم يتعلق بها الحمد اصلا وعند المعتزلة ما كانت مخلوقة لهم  
 تعلق بها الحمد لكن الله ما يستحق الحمد معاملة تلك الافعال باعتبار كون الاقدار  
 والتمكين منه ما وعدس واما عندنا فلما كانت مكسوبة للعبد ومخلوقة لله كما  
 اسعوه بوجاهة كسبهم واسعوه ما علمه ووجه الادعاء اما الاول فلانه  
 لو لا اقدار من لم يخلق منهم واما على الثاني فلانه لو لا خلق معه لم يوجد كسبهم  
 والابدان افعالهم القبيحة التي بها يستحقون الذم ايضا صير الاقدار على  
 النفع وخلقهم ليس بمعصية واما قوله كلام الكشاف بانه اخبار الحسن ومصرفه في  
 المقام للطاقي الى الكامل من افراده رعاية لمذنبه ورد ما به يمكن اختيار  
 الاستغفار ايضا على محامدة كسبه العدم بالعناصر الى محامدة فلا في  
 من اختصاص الحسن الاستغفار في اهما ساقط طاعة اخا حدة الاغترال  
 واهما ساقط ما ولا مدح مع ذلك المضافة فلانه جميع لاختيار احد ما على الله  
 من هذا الوجه لم يزل اصدار الحسن وحمد على العمل اوداد لا همام اذ الحسن  
 لا لا يطلق عليه الحمد لا الاستغفار منته بل محامدة غيره في المقام للطار  
 منته العدم لانه يتناول للمساواة مع غيره كما دس الله صاف الكشف  
 كان كلاما صحيحا لا يرد عليه الرد بل على ان الحمد من المصادر اربعة  
 من الافعال هذه اوصاف افعال الكلام الكشاف اصداره بعض الشرائع  
 وحاصل ان صاف الكشاف انما هي كون الاستغفار بمعنى التوبة بالام

انما يقدار الله تعالى من غير ان يخلقهم  
 لا ينفذ في علم الكلام ان الاقدار على ما



لا لا المحذور منسوب في الاصل ثابت من العلة ووجهه قصد الدوام معاد  
 المعام والعلة اعاد على المقصود والحق لا الاستغراق فكذا ما ينوب معناه  
 فان قيل الدوام انما يقتضي قصد بالرفع اذا دل الاستغناء على الدوام وهو محتمل  
 كيف وقد صرح الشيخ بانه لا يعرف في رد مطلق مثلاً لاكثر من اسباب الاطلاق  
 فقال ولو سلم ما عايدل اذ لم يكن حظه فعله لان الطرف مقدر بالفعل  
 على الاصح فلما مراد الشيخ انه لا استفاد من جوده المعطى بالوضع وهو لا ينافي  
 كونه مساعداً لمعونة مقام المحذور كما اننا ابيدنا له من انتم  
 الفرق من الطرف وصرح العلة اذ او معاد من لان من فصل من الامس  
 كصاحب المتفاج وشراعه وغيرهم من المحققين قد حوا له لانه قد كان  
 عن ابد اعمام قال سلام على الدوام والساكن مع ان حظه طرف وايضا قد  
 صرح بعض الصنفين بان الاولى في الحيز الطرود ان بقدر ما يكسب الغافل لان الاصل  
 في الحيز الافراد صي قال السراج في مساح كون الحيز حمله طرفة الاضاف ان  
 المعلوم من قولنا زيد في الدار ما فيها او استقر وبعد النظر ان مجرد  
 المصدر كاف في السام من العلة ولا دخل اللام فيه فلم لا يجوز ان يوقف  
 ذلك المصدر باللام ويقصده معنى راد على ان مدلول الجنس وهو الاستغراق  
 فلا بد من دليل يدل على عدم الاستغراق معنى اللام ايضا كما هو المطور والحاصل  
 ان الدليل لا يطابق الدعوى لان الدعوى امتناع كون الاستغراق مع اللام  
 ولم يقفه الدليل واما اعاد اسما كون الاستغراق مدلولاً للفعل وحده فهو  
 ليس به دعوى فالاولى ان يكون الجنس اهـ ما بطل التوجيه من

ان ساس له وصاحب الكشاف كون الاستغراق معنى يعرف للحد باللام  
 اراد ان توجيهه غالبه وعلمه اشكال وما استلزم ان يكون اللام ليعرف  
 الجنس من حيث هو وهو يتحقق بالاستغراق اقصاه عليه فقال فالاولى ان  
 كونه للجنس معنى اذ ظهر صنف التوجيه من ساس على فالاولى ان هو الله ذو  
 افر واولان يقال ان كونه للجنس اي كون اللام ليعرف للجنس من حيث هو وهو  
 لا الاستغراق او كون التوفيق باللام للجنس لا الاستغراق معنى على ان من احدها  
 انه اي للجنس او يعرف هو الجبادر الى الفهم من اسم للجنس المعرف  
 لا الاستغراق لانه من فروع تعريف للجنس والاصل تبادل الاصل وهو  
 ان يقع في الاستعمال لان الحكم على جميع الافراد فلما يوجه بالعباس الى بقية  
 خصوصاً في المصادر التي لا خلاف في انها موضوع للجنس من حيث هو  
 من غير اعتبار فرد واما الخلاف في سائر الاجناس وعند فقهاء وان  
 الاستغراق الخاطيء عن قصد يعرف للجنس من حيث هو وهو ما بها انما ينفع  
 اذ اراد الحكم على الافراد وكان لا اقتضار على البعض به صي لا مرجع مع كون  
 المعام خطايتها ساسه المعاملة واما اذا اراد تخصيص للجنس المفتي  
 الاستغراق مع سقوط مؤنثه فغيره الاستغراق ان يكون في معناه للمعام  
 لا لا يوجد اصلاً وانهذا حال صاحب الكشاف فخذ المقام آية عن الاستغراق  
 لان اصحاب صنفه للحد به ما ابلغ من اصحاب او اوجها وافر ادنى واسهل  
 ان اللام الدامل على اسم للجنس لا قصد سوى يعرف مدلوله واسم الذي دل  
 اللام لانه لا يملك معناه الذي هو من للجنس فاذا لا يكون في استغراق هو



هو مدلول الاسم اصلا كما هو المظن قال العاصم المحشي و هو ان  
محمول ما ذكره الشارح في توجيه كلام صاحب الكشف ورده او انشاء  
ان صاحب الكشف عيى كون المحمولا في هذه المقام على الاستغراق ويجعل  
محمولا على الجنس فقط فقول منعه ذلك اما بينهم من قوله الاستغراق الذي  
يتوهم كثير من الناس وهو منهم طاعيل ان يقول معنى هذه العبارة ان كثرة  
من الناس يتوهم ان الاستغراق هو معنى توفيق المحمولا بالاسم بدليل قوله  
فان قلت ما معنى السوفى وقوله ومعناه الاشارة الى الجنس والمنفرد  
من هذه العبارة ان الاستغراق ليس معنى السوفى الذي في المحمولا وذلك لان  
استغراقه لجميع الحامد عمومه المقام وتقابل ان يقول ليس محمول كلامه  
وكذلك محمول ان صاحب الكشف عيى كون معنى السوفى بالاسم هو الاستغراق  
ويعمل معناه توفيق الجنس بدليل انه قال ولهذا يظهر ان ما ذهب اليه من  
ان الاسم هو تعريف الجنس دون الاستغراق ولم يقل من ان المحمولا في هذه المقام  
محمول على الجنس دون الاستغراق وباقى كلامه مطابق له كما مر في قول  
ذلك نعم من قوله والاستغراق الذي هو كثير من الناس وهم منهم ما مر  
لما عرفت ان كثرة من الناس يسمون ان الاستغراق هو معنى توفيق المحمولا بالاسم  
وليس كذلك بل معناه الاشارة الى الجنس وهو معنى توفيق الجنس لم انترض  
على الوجه الاول بان البناء الى العلم من اسم الجنس المعروف بالاسم في المقام  
للطائفة والشارح في استعماله هناك اعمام الاستغراق سواء كان مصدرا  
او بوزن والمقام للطلاب المنتقى للبيان اول دليل واعدل شاهد على الاستغراق

واي معنى في مقام يكون اولي بالاستغراق من المحمولا في مقام محصنه ما ذكره  
وفرقة الاستغراق كذا على علم الجبال والحوار انك قد تحققت بما اسلفناه  
ان هذه المقام ليس مقام الاستغراق فغيره بغيره اخفى من السببي بل لا وجود لها  
وعلى الوجه الثاني بانه ان اراده انه لا يكون عدم الاستغراق هو مدلول الاسم  
او مدلول الاسم او مدلول الاسم او مدلول في نفس الاسم فلا كلام في صحة  
هذه المعنى لكنه لا يحسنه وحده اختيار جعل المحمولا في هذه المقام للجنس دون الاستغراق  
وان اراده الاستغراق هناك اصلا فلهذا ان غير لازم ما ذكره والحوار اننا اختار  
الاول قولنا لا بغيره وحده اختيار جعل المحمولا في هذه المقام للجنس دون الاستغراق  
فلنا لم نختار احد ذلك بل هو مبني على اختياره من كون المحصول ما ذكره  
وقد عرفت حاله واما ما اختاره في التوجيه من ان دلالة اللفظ على الجنس وعلى  
اختصاصه به سبحانه بانه لا يحسنه لا يحتاج فيها الى الاستعانة بالمقام مع ان اختصاص  
الجنس بقوم مقام اختصاص جميع الافراد ويورد له فلا حاجة صحتها  
في ما ذكره ما هو المصنوع اعني انتفاء المحمولا من غيره تعالى وثبوته الى ان  
يراد على الجنس معنى زائد سبحانه في القرابين والاصوال فيرد عليه ان هذا  
التوجه ايضا مبني على كون المحصول ما ذكره وقد عرفت فسادا وعلى تقدير  
صحته ان كانت القرينة المانعة من ارادة الجنس من حيث هو موجوده فلا  
لاختياره مع المعارض الاخرى والآ فلا وجه للمعقول من الوجه البيناء هذا  
ما شبه لي في هذه المقام بعون الملك العلامة وهو المستعان وعلية التكلان  
لفظ على في المعاوذات بمعنى الباء التي للمعابلة كما يقال بعث هذا على ذلك



او اعظم على كذا والمادة كذلك وبكذا او ما كان للحد مقابل الانعام او دخل فيه  
كلمة والى على التباينة وقد زعم بعضهم ان ما في ما انهم موصول والعاية محدودة  
وفي المخطوف مقدر فتقدير الكلام الحمد لله على الذي انعم به وعلى الذي علمه  
فلما اكد ان يقال كيف بقدر المنقول وقد اذعن علم مفعول وهو ما لم يعلم  
وقد سمعنا امور علمه ان يكون ما لم يعلم بدلا من الضمير المحذوف ان  
يكون خبر مبتدأ محذوف يعني هو ان يكون مفعولا محلا بتقدير اعني  
والشارح الخيرة اختيار ان ما مصدرية لا موصولة لوجود المنع من  
الموصولة لنظا ومعنى اما لنظا فلما جازية الموصول الى التقدير ان  
العاية الله في الصل مع تحذير ذلك التقدير فيما عطف على الصل يعني علم  
لكون ما لم يعلم مفعول فان قلت علم يقتض مفعولين فلم لا يجوز ان يكون  
الضمير المقدر مفعول الاول وما لم يعلم مفعول الثاني قلت لان مفعول  
الاول يجب ان يكون عالما ومفعول الثاني معلوما كقولنا وما علم ادم الاسماء  
فعلى تقدير تقدير الضمير لا يجوز ان يكون هو مفعول الاول وما لم يعلم  
مفعول الثاني اذ لا وجه لكون الاول عالما والثاني معلوما بل مفعول  
الاول صيغة المنكلم والتقدير وعلمنا حذف لانه ما لم يعلم علمه والافضار  
صحتها جازية لما عرف ان المفعول الاول مخاير للثاني ليس كما فسد  
حتى لا يجوز الاقتصار وقد وقع في التنزيل كقوله تعالى لا علم لنا الا ما علمنا  
ثم غارة الشارح تقدير العايدة على تقدير الموصولة ونفع ما ذكره والصحح  
من الوجوه بتولية ومن زعم ان التقدير وعلمه على ان ما لم يعلم اي بناء على

ما ذكره

من الوجوه الثلثة فقد نفى اخرج عن الطريق القويم وهو اما بختار ما  
لا يجوز قطعا او بختار ما هو منه كل الاولى الذي رعايته كما لو اوجب بل في  
نظر البلغاء فلا منافاه بين القول بالتقدير او لا بالتقدير ثانيا اما كون  
الاول نفيا فلا يستلزم انه لا بد من المحذوف وهو غير جازية لان المدل  
منه سطر حكما ولو سقط لفظا ايضا لبقى التامع بدون المنوع واما كون  
الآخر نفيا فلا يستلزم انها وجودا من الحذف بل دليل على جزمه واما معنى  
فلان الحمد لله عايد ان يكون من اوصاف الحمد والاختياره كان الحمد  
على الانعام الذي هو من اوصاف النعم امكن من الحمد على نفس السمع فان قيل  
الدليل يدل على عدم حوار الحمد على نفس النعم وقد كان المطع عدم الامكنة  
فلما عدم الجواز بالنظر الى الحقيقة وعدم الامكنة بالنظر الى الجواز وجبه  
ان الحمد لا يجوز بالنظر الى الحقيقة الا على الانعام وان جاز بالنظر الى تنزيل النعم  
مسرة الانعام لكونها اثر او سببا ولهذا اختيار الامكنة لا الوجوه  
ولم يتوخى النعم بل تصور العبادة من الاحاطة به <sup>يريدانه</sup>  
لم يعلم على انهم بكذا او كذا ولا يريد انهم لم يعلم على كذا او كذا لانه معلوم ما ذكر  
فصل هذا الكلام ثم ان التعرض للنعم به قد يكون بطريق المصريح بالكل <sup>بعضها</sup>  
وقد يكون بطريق المصريح بالسبح فاشار الى وجه ذكر الاول بقوله  
لتصور العبادة عن الاحاطة وكيف لا وقد قال الله تعالى وان تعدوا  
نعمته لا تحصوها واسد الى وجه الثاني ما مر من قوله وثلاثا بتوصي  
اختصاصه بشئ دون شئ فانه اذا تعرض لبعض النعم رعايتها يوم منوم

واجب



ان اختصاص الحمد بالله تعالى سبب هذه النعمة دون غيره اولى فلم ينقض  
 له دفع هذه النعمه قوله وبذلك يربح السامع كل من يربح فانه  
 اذا فرض سمع النعم يكون المقصود منهم طاعة واذا لم يفرض له يذنب  
 السامع كل ما يمكن ان يذنب اليه من النعم ومن المبالغة  
 لا يخفى ثم انه صرح النعم بما الى اصول ما يحتاج اليه في معناه النوع  
 المقصود من هذا الكلام رفع شبهة نشأت عما يقدم ومنه نية توطئة  
 فاسماني من شأن المسألة من مذكور المحض في الحمد ومن مذكور في  
 الصلوة بعد الصلاة السنية انك قد عرفت ان في الصلوة بعض النعم به  
 اتمام اختصاص الحمد ببعض دون بعض وقد عرفت ان محسني ان يكون الحق  
 فيه اتمام اختصاصه وعبارة اللاحق ان الالهام انما يكون اذا ذكر  
 المنعم به مطلقا بالاعمال واما اذا ذكر مطلقا بالانعام الخاص بعد الصلوة  
 الانعام محسني ذلك الالهام به شدة الى ما ذكرنا استعمال كلمة الدال  
 على التواضع فان الكلام الثاني مما استقل بالافادة اعني ما افيد في طمأنينة  
 كانه من راجع عن الاول وما نقره التمهيد فينبغي ان يشاء الله  
 تعالى والله لا يبعد النعم كما ابشر الله البيان الى علمه لانه انعام خاص  
 وسر سعي وما يحتاج اليه في تمام النوع الحمد كما يدل عليه قوله الشايع  
 في نعمته الى الحمد ولا اصول كلمة هي العبرة الكبرى في امر السامع في حصول  
 العباد والانس والحيوان وغيره كما تفصيل المسح مثلا وروى في شبهة  
 متبركة على ملك الاصول ومنشعب منها الاصول منها والاصول موقوفة

على وجه البيان كما سمي في السابق والاشك ان الصريح بالموقوف عليه  
 اعاد الى الموقوف بالضرورة وبما في الاشارة الى ان ما كان كونه  
 الصريح به اعاد الى اصول ما يحتاج اليه لما كان شأن مبدء الصلوة من ما لا يحتاج  
 وشأن الاصول وشأن كسبه الا كما البعثات الى الاول مولى  
 ان يحتاج في تبيينه الى الحمد والى الثاني بقوله معا ونزل به نبأ يكون  
 في حصول العباد والانس والحيوان وغيره ما والى الثالث مولى وهذا  
 الى حصول العباد وغيره موقوف على ان يعرف كل احد صاحبه ما في غيره  
 قوله معا ونزل به نبأ يكون اما اسما في جواب عن السؤال عن سبب  
 الاعمال او حال من له صفة اصحابه وما دخل عليه مع كونه يفتن زيدا  
 ركنين وما في ما جنته عبارة عما يحتاج اليه في امر السامع في الجملة لا كل  
 ما يحصل في القلب او كم من سمي يحصل في الصلوة والمصلحة في اتمامه واراد  
 بالاشارة في قوله والاشارة لاسي الاشارة الى ما بها لا التي  
 لاسي بالمعدومات والمفعولات الصرفة دون الاشارة العقلية  
 وفي الكتابة مستفاد به عليه ان العوض عدم الالفاظ الدالة  
 على المتعاقب لا يتصور الكتابة اصلا لانها موقوفة على مسلم وعلم لا  
 يحصلان بدون الالفاظ فلما معنى لموله وفي الكتابة مستفاد ويمكن ان  
 الكتابة وان كانت موقوفة في الظاهر على الالفاظ لكن يمكن تخصيصها  
 بالنظر الى قدره الله تعالى خلق جميع ذرى في ضمير كل احد بحيث سلم دالاه  
 كل نفس على معناه وعلم ايضا علم صاحبه بكتب الدلالة فانهم الله



عليهم اذا توقف تفصيل الامور الضرورية على توقف كل احد لخاصة  
 ما في خبره والاشارة والكتابة لم تنبذ اعم الله تعالى على افراد الانسان  
 بتعليم الانسان بواسطة علم ادم ام انا بالوحى او بخلق علم ضرورى  
 كما هو راي ابن الحسن الاشعري والمنطى بمعنى النطق والفتيح المسمى  
 الموضع حال الفصحى الى صرح بقوله العرب عما في العرب من لغات  
 المراد منها الاصطلاحى كما ان يكون بعض اللغات بمنزلة فصحى  
 المعنى فان قيل كما ان الاشارة لا تنفى المبدء وما المعصية الصوفى  
 كذلك الانسان لا تنفى بتفصيل العاس من الموجودات فى الحال والذات  
 فى الازمنة الاليتية فلا بد من التعرض للكتابة لكونها محتاجا اليها  
 لما كان اصلا سوسل الى تفصيل الكتابة ايضا دون العكس اعلم علمه واعلم  
 ان الامام البغوى قال فى قوله تعالى علم الانسان النطق والكتابة والفهم  
 ما يقول وما يقال له وقال هذا قول ابن العاصم وابن زيد والحسن بن عوف  
 ان وج ايضا هذا النفس لكان احسن كلف مع صاحب الكشاف  
 ثم ان مد الاجتماع اعلم اه هذا شروع فى بيان المناسبة بين ما  
 ذكره فى الصلوة وبين ما ذكره فى الحمد والمراد بالجزئيات اما جزئيات نوع  
 الانسان بمعنى تناول العدل والمعاطاة امام عدم معرفة حال كل فرد  
 على التفصيل من جهة العدل والمعاطاة واما جزئيات الاحكام فتعنى  
 عدم تناولها امام عدم معرفتها مفصلة فعلى الاول يكون معنى العبارة  
 بل لا بد لحوال تلك الجزئيات المعرفة احوالها وعلى الثاني بل لا بد لتلك

الجزئيات

الجزئيات الى معرفتها والمراد بالموافق المظهر والمسهل لان الواضع للمعنى  
 هو الله تعالى واعلى منجزات من العباد اما ان يكون معجزا مذكور  
 فى الكتب الكلامية واما ان يكون معجزا على المعجزات فانه المسمى بالاحكام والجزئيات  
 من الخلال والاحكام وسابرها يحتاج الى الله تعالى سواء النظام وماه الساقى الى يوم  
 الصام من مخصص من السعى ومعلقا سائر المعجزات واما وصف  
 العباد يكونه فارقا من الحق والساطل اشارة الى ما سنبين ان قول  
 وعقل الخطا اشارة الى المعجزات وقوله وعلم من عطف الخاص على العام  
 رعاية لبراعة الاستهلال معنى اذا كان المحمود عليه مطلق الانعام  
 عطف قوله وعلم على اعلم من عقل مطلق الخاص على العام ولما كان هذا العطف  
 من عقل الاطباء اعصى بيان فائدة ذكره الخاص صريحا بعد ذكره فى ضمن  
 العام فلما يريد ان رعاية البراعة تحصل به علمه تعالى سواء الوصف كونه  
 خاصا بعد عام وهو ان كان هناك عطف اولاه وقد ذكره فائدة من الاول  
 رعاية لبراعة الاستهلال ومعنى فى الاصطلاح عبارة عن كون الاليتية متناها  
 المقصود فى الحمد والسبب فى المدح عام بوصفه ان سادته والبراعة  
 مهما معا ذكر البيان فانه والبيان بمعنى العلمين وان اختلفا معنى  
 لكنهما متحدان لفظا وهذا العذر كفى فى البراعة كما اشبه الله بعبد فى الحمد  
 ولان اشارة الى موضع علم الجنتين المعانى وهو التزكيات والخير  
 والطلعة من حيث افادتها لحواس وكنيتها فادتها الثانية التفتت  
 على جلالة البيان وعظمتها فان الخاص اذا ذكر بعد العام ممتاز عن سائر

افراد العلم



قال من الاوصاف الشريفة فجعل كأنه شئ اجزءه مغايرة للعام بحيث لا يشمله  
لفظه العام لا يعرف كلمة منه بل يجب التنصص عليه بانفرادة وهو له كما انبهر  
اي الى الجلالة وتذكيرها باعتبار كونها بمعنى الجلال والشرف كما قال  
الكشاف في قوله تعالى فمن شاء ذكره ذكر الضمير لان التذكرة في معنى  
التذكير والعطف واما باعتبار كونها ماولة بان مع معنى الفعل كما صرح به  
الشراح في التلويح فان قبل الغاية انما ذكرت للبيان وهو ليس بحاصل  
معطوف على العام والحاصل المعطوف على العام انما هو التعليم والغاية  
لم تذكره اللهم الا ان تعرف يكون ما موصول ففتح الكلام لان مع كون عبارة  
عن البيان قلنا نعم الا ان منظم الغاية ومنشأ لما كان هو البيان ذكره  
واسندنا الله ومن البيان بيان لقوله ما لم تعلم او ردد عليه انه قول  
وما لم يعلم من البيان علم برأى السجج ايضا وهو مردود لان تلك العباد  
نوعهم ابتداء فلاف المقصود وهو العطف على ما انعم في يكون الحمد  
عليه عدم العلم قبل حفظ هذا الابهام وظهوره فاده على التقدم برعاية  
السجج فان قبل التعليم لا يكون الا لغير المعلوم وما فائدة قوله ما لم تعلم  
قلنا فوايد الاولى كالتنقيص بعدم العلم مطلقا في مقام الخضوع للعلم  
الصريح بمجموع غير المعلوم الذي علمه في مقام ذكر النعمة الثالثة السبب  
على ان الذي علمناه ما هو الذي لا يعلم بقوانا وهدانا لو خيكننا وانفسنا  
الاربع كمال اظهار المدة العظيمة حيث وقانا عن شرى الجحش الى شر العلم  
خبر من لطفنا بالصواب انه النطق على القول لان القول يتناول كلام

الله تعالى فلا يصح التفضيل مطلقا لان هذا الفعل لا يصلح الا لله تعالى  
هذه في الحقيقة تعليل المحذوف بقدر الكلام لم يذكر الفاعل وهو الله  
عالي لتعينه وظهوره لان هذا الفعل لا يصلح الا لله تعالى لان الفصل  
التيمة وعال الكلام البيهقي فصل اراد ان الفصل وان كان مصدره في  
لكنه اسم عمل صحتها ما بمعنى المفعول كالضرب بمعنى المضروب او بمعنى الفاعل  
كالقول بمعنى العادل وكذا المراد بالخطاب الكلام المخطوب به فلا المعنى المصدر  
وذلك لان المراد بيان كونه اشارة الى المعجزة ولا يناسبها المعنى المصدر  
في شئ منها ومن في من الكلام ومن الخطاب ببيانته يشير بها الى ان  
اضافة الفصل الى الخطاب على كلا التقديرين ببيانته والمخصص بمعنى البيان  
الواضح مرفوع خبر لفصل الخطاب يتبينه اي يعلم بيننا بعالم بينت الشئ اي  
علمنا عينا اصله اهل به بل اصله ذهب البصريون الى ان اصل  
ال اهل واسندوا على بان مضبغة اهل واعترض عليه بانه مضبغة اهل  
لا اهل فلانهم الاستدلال واجب ما لم سمع او بل وسمع اهل ولو كان اهل  
ذلك لو صدق مضبغة فانه يجهل بما مضبغة في الكلام لا يقال ان انقضاضه باولي  
الاختار عنج المضبغة لا نقول المضبغة قد بربنا عظمت وقال الكسائي اصل  
اول وقال سمعت اعرابيا مضبغة نقول اول في مضبغة قال ثعلب ففقد حار  
اصلين محسن لا كما قال اهل السيرة وروى عن ابي عمر ثعلب  
ان الاهل الغريبة سوا كان بها نافع او لا والاول القرابة سا بها فهو اصل  
من الاصل وهذه الم سبجمل الا في الاشارة ف وقلة السماع في مضبغة لا نقض



صغير اهل ولا ان يصغر العظم فوج على صغر العقبة ودرامتنع الال  
 ان يكون لكل مجاز حقيقة بدليل الغلبة وان لم يجب والظاهر جمع  
 ظاهر كصاحب واصحاب قال الشارح في شرح الكشاف الاطوار على  
 جمع ظهر سميت بالمصدر وجمع ظاهر اي كاصار واصحاب وشهاد  
 والحق ان جمع فاعل على افعال لم يثبت جمع فاعل ان اصحابا جمع صدى بالكم  
 طفيف صاحب كغيره وانه اوضح بالكون اسم جمع كغيره وانهار فان  
 قيل في اللؤلؤ اجنوا وانا واما الى الذين حصنوا على هذه التواريخ بالجمع  
 هم الذين بنوا حكماء ابو عبيد ومما جمع جان وبيان فلنا قال الجوهري  
 انا اظن ان المثل جنابها لان فاعل الجمع على افعال واما استناد و  
 جمع شريد وصحب الا ان يكون عددا من النوادر على نحو في الامثال  
 جمع خبر بالاشتداد هذا اخذ من الخبر بالتحذف اسم  
 تفصيل فانه لا يثبت ولا يجمع ولا يؤنث واما قلنا اسم تفصيل لانه  
 لو كان مختلف خبره فجمع مثل قال الجوهري واما قول الشاعر الاكبر التل  
 عري بني اسد بدم من مسود وبالسد الصمد فاما شانه لانه اراد  
 عري محمدا مثل رميت ورميت اصله مما يكن من شئ بعد الحمد  
 اي اصل ما بعد مما يكن من شئ بعد الحمد فاذا كان الاصل ذلك  
 وقيل انما وقع اسم هو المبتداه معي مما وعمل هو الشرط يعني  
 ونضمت معنى ذلك الشرط والاسم فلنضمها معنى الشرط لزمها  
 الفاء حيا لازمة للشرط فالباق فان قيل اذ كان على لزوم الفاء لانا

لا مانع منها معنى الشرط وكان الفاء لازمة لهما للشرط غالب  
 وجب ان يكون لزوم الفاء ايضا غالبا والابتنم الفرج على الاصل  
 قلنا ما تضمن اما معنى الشرط مصر حابه وجعل الفاء دبلا عليه  
 وجب لزوم الفاء كليا بخلاف الشرط فانه لا يحتاج الى دليل كذلك فلو لم  
 الفاء كليا لضعف للمزنية ولنضمها معنى الابد اسبب نظمها المبتداه  
 لزمها لصوق الاسم اللازم للمبتداه لزموم العام الخاص به على ان لازم  
 مجرور صفة الاسم لا يرفع صفة للصوق الاسم او لا معنى للمزوم  
 الاسم للمبتداه قوله وابقاء على لقوله لزمها الفاء وقوله لزمها صوق  
 الاسم والحق عبارة عن الهاء والاسم وما عبارة عن الشرط والاسم  
 فاعرف بمعنى اذا اه ان قيل كون ما معنى اذا بنا في الشرط  
 مقارنته بالفعل لفظا ومعنى لان اذا كما يليب ما من له مضارع ايضا  
 وما في مضاه حد ان يكون في حكمه فلنا لا يلزم من كون كلمة بمعنى كلمة  
 اخرى في الجملة ان يكون في حكمها مطلقا لجواز تعابرهما في بعض الاحكام  
 لغرض من الاعراض فان الما لا وضع لفادة وقوع امر لوقوع غيره  
 لم ان يقرن بما يدل على الوقوع وصنعا وهو الماضي حقيقته في الجملة  
 وما قام او معنى هو الما لم يكن وما لم يعلم فظهر من هذه التفسير ان في ايراد  
 قول سبويه وجب فاعل خبر ما يفهم من الطغندي والوجه تقدم  
 يعني ان الوجه الصحيح كونه ظرفا بمعنى اذا مستغلا استعمال الشرط  
 لا حرفا كطوبا ثبتت في موضع ان حروف الشرط مخصصة في لود وان



واما بالاجماع ولان في الاسبحة والحرفه بالمعنى فلما احدث  
 كان اسما كذا علم النبلاء ومعلوم المعاني والبيان وعلم نوابها  
 يعني علمه زيادة اختصاصه بالبيان ومعلوم المعاني والبيان  
 وعلمه اختصاصه بنوابها وهو البديع بناء على لمن المراد بقوله  
 علم السلافة ومعلوم نوابها هو المعنى الاضافي دون ان يكون علمهم  
 للمعلوم السلفه اذ لا ضرورة في الحل على العلم مع ارتكاب وجهين  
 من خلاف الاصل العظم على هذا الكلام اعني البلاغة ارجاع الضمير  
 باعتبار المعنى الاصل لانه لم يخله اطلاق العلوم اما بالنظر الى  
 الدعوى فلما ذكره واما بالنظر الى الدليل فلان فصرح في الدقائق  
 وكشف الاستار علمه لا يوجب الفصل مطلقا لتضمن بعضا جهات  
 اذ يتوقف هذه الجهة اصلها سواء جعله هكذا او جذا الكرخ  
 وفي بعضها ومبطلها ويمكن وحسبه بانه اما ان الضمير باعتبار وجهه  
 الى ما هو عبارة عن العلوم السليمة واما اضافته الاجل سواء فقد قصد  
 الزيادة المطلقة وكذا اضافته الاجل الى العلوم في المتن كما يقال باله  
 ولا يشيخ اعد لابني مروان ويراو الاعد لان علم الاطلاق ولها بني من ان  
 اختصاصه بالبراد ان بني مروان عادلون وحاصل عدل منهم اذ لم يكن منهم  
 عادل سواها لا يغيره من العلوم استارة الى ان القصير  
 غير حقيقي بالنسبة الى سائر العلوم فيجوز ان يعرف الدفن والاعمال  
 بالبدعيه وسباني عام خصه ان ساءه فكون من ادق العلوم

ان قل دقة المعلوم يستلزم دقة العلم لا اذ قد فكشف مع التعليل  
 من المصنوع اذ بهاه والسعر من الشارح بقوله فيكون فلما  
 صيرنا موهبة طوبى لادعاء شهرتها وهي ان وفائق العرفه من ادق  
 الدقائق وصحة التعليل والتفريع علامتها وبه يكشف عن وجودها  
 وبه يثبت وهو ان ارجاع الضمير صيرنا الى علم البلاغة ونوابها كما  
 في قول اذ به يعرف لا يخلو عن مساهمة لان علم نواب البلاغة لا دخل له  
 في الكشف المذكور على المذهب المنصور وهو ان الجواز القران لكونه  
 في اعلا طمعا البلاغة دون شئ اخر وان اوضح الى علم البلاغة معطو  
 محمل ومحمل السام اللهم الا ان يرجع الى المجموع بطريق السلف فصار  
 الى المسالك في المد لان المراد بكشف الاستار معرفة اذ به عجز  
 عنه الكشف بالمعروف ان رطلها سياتي ان الكشف منها ليس بمعنى  
 الاظهار العبر وقول لان المراد كشف الاستار الى قول خارج عن  
 طوق البصيرة الى دلاله المعلوم وقول وهذه وسيلة الى قول  
 والا فوزه اثره الى شرف الغاية فيكون من اصل العلوم لكون  
 معلومه من اجل المعلومات الخ اعاده للمعنى مع حاصل الدليل  
 واللام في قول لكونه متعلق بمعجز يعني ان المراد بكشف الاستار  
 المضيق باناما اعجز <sup>العلم</sup> لكونه في اعلا مراتب البلاغة لا سبب  
 اخر فان من حصل هذه العلم حصل له رفق بمعرفة على لطائف  
 في القرآن لا يحصى فينتقن به ان البلاغة اما عجزوا عن معارضتها

اعجز البلاغة



لا شئ من تلك الدقائق الخارجة عن طوق البشر فان قيل قوله لكونه في  
 مراتب البلاغة مخالفاً ما سأتى من اختاره معاوت بلانته القرآن قلنا  
 المراد بالاعلى صحتها من الكلام ابلغ مما عداه بحيث لا يمكن للمعاصرين  
 والانيان مثله بغيره قوله الخارجة عن طوق البشر فلان سأتى ما سأتى  
 فان قيل كيف التوفيق بين ما ذكره هنا واصل السؤال ان كلام  
 المحصن هنا مخالف لكلام صاحب المفتاح بوجهين انه نسب الكشف الى علم  
 البلاغة وصاحب المفتاح قصره على الذوق حيث قال وذكر الاعجاز هو  
 الذوق ليس الا انه قال بكشف الاسرار عن وجوه الاعجاز وقد ذكره  
 صاحب المفتاح حيث قال ثم البلاغة وجوه متعددة راجعة الى امانة  
 اللسان اي ازالة الغيب ليجلي عليك اما نفس وجوه الاعجاز فلا واصل  
 الجواب ومع الجوابين الا انه ومع النافعة او لا وادج فب الاول ومع  
 الاول تقرير الاول ان صاحب المفتاح لم ينكر الكشف لانه صرح بكونه  
 مدركاً ولا شك ان المدرك للشئ يكون كاشفاً لشفه قطعاً بل انما  
 انكر الكشف بمعنى الوصف والبيان للغير لانه صرح به اصلاً حيث قال انتم  
 ان شئ الاعجاز امر غريب لا يمكن اما طه اللسان عنه ليكشف لك الحال  
 وسعها بالمعالي برشدك الى هذه الاستحال كافي لطلاب في قوله لجلي  
 عليك وما ذكر المحصن صحتها لادل على انه يمكن وصفه فلان في هذا الكلام  
 وتقريره ان نسبة الكشف الى علم البلاغة باعتبار كونه سبباً بعيداً  
 فانه سبب قريب للذوق والذوق سبب قريب للكشف فهو سبب بعيد

مستقيمة

وقصر صاحب المفتاح اياه على الذوق باعتبار كونه سبباً قريباً يعني  
 ان الموصل الى معرفة الاعجاز ايضاً لا قريب باللسان الا الذوق والى هذا  
 اشار ان راجح بقوله لجلي على انه انما يدرك به العلم ولو بالذوق المكتسب  
 منه لا بغيره من العلوم وانما اشعر هذه الكلام ان ادراك الاعجاز  
 لا يتصور الا بالذوق الحاصل من هذه العلم ورد عليه ان العرب يدرك  
 الاعجاز بالسبب من غير ان يكون لهم على هذه العلم وحصيل ذوقه  
 فاجاب انه اعلم اذا كان الفصح حصصاً ما ان لا يكون شئ غير الذوق  
 الحاصل منه مطلقاً على الاعجاز وليس كذلك بل المصداق والمضاف  
 اليه سائر العلوم وقد اشترى الى كون الفصح اضافياً في مواضع من  
 المفتاح كقوله في افر علم الاستدلال ان وجه الاعجاز هو امر من جنس  
 البلاغة والفضاحة والاطراف لك الى هذه الخاتمة الا طول حده  
 حده من العلم في السبيل لك الى ادراك الاعجاز على هذه المذهب  
 الخامس وهو ان اعجاز القرآن ليس الا كونه في اعلا طمعا الملك  
 الا طول حده من علم السعاني والسمان فان المتبادر من هذه العبارة  
 ان يكون الفصح بالاضافة الى سائر العلوم ويكون المقدر الا طول  
 حده من العلم دون سائر العلوم وكقوله في افر البيان  
 لا علم بعد علم الاصول كشف للفتاح عن وجه الاعجاز من هذه بن العليمين  
 فان هذه العبارة مفعلة في ان الفصح حصص على الاضاف الى سائر  
 العلوم والمراد بالاصول في عبارة المفتاح على ذكره الشرح اما اصول

تجلى



الدين الى الكلام اذ لا بد منه في ما قبل المتشابهات وورده الى الحكام وهو  
 العدة الكبرى في معرفة حقيقة معاني القرآن او اللغة والنحو والصرف هذا  
 واعلم ان في كل قول لا علم بعد علم الاصول اه اختلا في المنقول  
 اشكالاً اما الاول فلان عبارة المصاحح هكذا لا علم في باب التفسير بعد  
 علم الاصول اقراسها على المراد اه ما من كلام الله تعالى ولا احون  
 على ما في ما قبل متبهاه ولا اصح في ذلك لطابق نكته واسماده ولا  
 اكشف للضمان عن وجوه الخازنه وقد ذكره والان الظرف من اعني في باب  
 التفسير وبعد علم الاصول متعلقان باقراء اي العون وانفع على معني لا  
 علم انفع منها في التفسير بعد علم الاصول وجوزوا ان يتعلقا بمعنى التفسير  
 من لا علم فاذا تعلقا باقراء لا يكون قوله اكشف مقبداً بالطرفين المذكورين  
 السببه كما لا يخفى وقد حمل الشارح عبارة المفتاح على الوجه الثاني فتعلما  
 كذلك وليس كذلك واما الثاني فلان المبتدأ ر من هذه العبارة ان  
 علم الاصول ايضا اكشف بل انه اكشف منها وان غيره كما كشف ايضا  
 لكنها اكشف وكل منهما كما ترى ويمكن دفعها اما الاول فبان المراد به  
 تحصيل علم الاصول فلا دلالة على كونه كاشف فضلاً عن الاكتشفية  
 عاينه ان يتوقف علمه الاكتشفية والاف وفيه واما الثاني فلان معنى  
 العبارة ليس ما ذكر بل هي الاكسمة عن علمها ولا يلزم منه اسماها لها هي  
 يلزم ثبوت الكاسمة لغيرها بل عاها الامر ان ثبت لها الكاشفية وكيفية  
 ان سلب الصفة عن غير سى ما يستلزم اثباتها كذا كذا الشئ اذا كان ثبوتها

ضرور بالجماع في كل الشهاده فان وجود الاله ضروري فاذا نفى عن الغير  
 سلبه تعالى والاكتشفية ليست كذلك ما لم فانه دقيق وبالقبول صديق  
 يعلم لا يمكن اه كنهه مع تصديق اللجنة السابق اعني لا علم اكشف  
 من العلم من قول لا يمكن بيان وجه الاليجان اه استناف حوار عال  
 اهما بل كشافان عن الاليجان على وجه الكمال حتى يدرك محصوه هذه احوال  
 على طبق اللغة وقد سعمل في تراكيب المصممين فيما اذا قصد الاستغفار  
 عن الكلام السابق الى ما لا يقع تعلق به وهو الانسب منها معنى ان ادراك  
 وجه الاليجان محصوه بحال لانه موقوف على احاطة بهذا العلم احاطة  
 بانه وموج لغير علم العيوب في لادخل كنه بلاغة القرآن الاليجان علم  
 ان مل كمال في المصاحح في آفة الفن الثالث ولبنى علم المعاني على  
 التنبه لتراكيب الكلام واحدا هو احد الاليجان الاحاطة به الالعلم العيوب  
 ولادخل كنه بلاغة القرآن الاليجان علمه الشامل ولعل ان يقول ان اراد عدم  
 امكان الادراك محصوه الاليجان عدم الامكان مطلقا سواء كان  
 طريق الكسب والاصح تعليله بقوله لا مسمع الاحاطة بهذا العلم لغير علم  
 العيوب لان طريق ادراكه غير محقق في ذلك كوا ان يدرك البديهة  
 كما يترقنه وان اراد عدم امكانه بالكسب صح التعليل لكن لا يصح تفرع  
 عدم ادراك كنه بلاغة مطلقا الاليجان علمه الشامل فندبر وقد جرينا  
 في هذه على اصطلاح المصنف انفقوا على ان في مثل هولنا اظفار  
 المصنف ثبت بطلان استغارة ما كنهه واستغارة فكنهه لكن اختلفوا



في معنى ما يطلق عليه هذا ان اللفظان الى ثلثة اقوال وهو المختار ان  
 الاستفارة بالكتابة هو اسم المشبه المذكور كتابة باعتبار ذكر لانه واد  
 الذي هو اللفظ والاستفارة التخييلية هي اللفظ على انها قد اراد بها  
 صورة محسنة متبينة بما بينها للصفة ما اختار صاحب المفتاح وهو انها  
 اسم المشبه المستعمل في المشبه به كالصفة المراد بها السبع ادعاء كعله  
 مراد فالاسم السبع على عكس الاستفارة الصريحة واما الاستفارة  
 المحسنة فصاحب المفتاح فيها مع القوم ثم يلد من العلم المحس من ان  
 الاستفارة بالكتابة عبارة عن التشبيه المضمحل في النفس المدلول عليه  
 باثبات امر للمشبه مختص بالمشبه به وان التخييلية عبارة عن اثبات ذلك  
 الامر للمشبه وقد جرى الشارح رحمه الله مرها على اصطلاح المحسنة ضرورة جرت  
 كلامه على رآه والآفة هو ضعيف لان جعل الاستفارة بالكتابة والتخييلية  
 عبارة عن التشبيه والاثبات لا يوافق الاصطلاح واللفظ كما خرج به الشارح  
 في موضعه ولهذا قال منها وقد جرت في العلم ان الابهام عبارة عن ان يطلق  
 لفظا معنيين قريبين ويجوز ويراد البعيد اعتمادا على قرينة خفية وهو في ان  
 مجرد وهو الذي لا جامع شئاما لا بلام المعنى القريب وهو الذي  
 جامع شئاما لا بلامه وما نحن فيه من هذا القبيل لانه اراد بالوجود معناه  
 البعيد اعنى الطرق والحيات وقد قرن بها استار بلام المعنى القريب اعنى  
 ما يواجه به ثم اعلم ان الشارح عبارة عن ذكر شئ بلام المستعار منه ان  
 كان في الكلام استفارة او المشبه به ان كان فيه تشبيه للمعنى المستعار

ان كان

ان كان فيه مجاز المرسل والاستفارة بالكتابة لما كانت عند المحس شبيها  
 في المحسنة يكون كون الاستفارة شبيها باعتبار كونها مما لزم المسند به ولا  
 يشترط كونه ملفوظا لا يعرفه السمع مطلقا كما ثبت ان شأنا الله تعالى  
 واما قول الشارح في الجواب عن اعتراض المحس على صاحب المفتاح <sup>طلب</sup>  
 الفوق من المحسنة والشرح ان الامر الذي هو من خواص المسند به لا يور  
 في المحسنة بالمسند كالمسند مثلاً حملناه على المجاز وفي السمع لا فرق في لفظ  
 المسند به لم يحج الى ذلك ففيها لا يفتيد في هذا المقام ولا يجوز ان يكون  
 شبيها للمجاز المرسل بان يقال اثبات الوجود لا على طريق المجاز  
 على راي المحس كما ان اليد في قوله عم اسير عكر طوماني اطو لكن به اعجاز  
 عن السمع وذكر الطول بفتح ما قال الشارح في موضع وما كان معنى للكينة  
 والحسنة عند المحس امر من معنويين غير داخلين في تعريف المجاز او رد  
 لها فضلا على حدة وفي موضع اخر فعلى ما ذكره المحس كل من يعطى <sup>لفظا</sup>  
 والمبينة حصة مسجلة في المعنى الموضوع له وليس في الكلام مجاز  
 لغوي واكالم بعد اثبات الاستفارة محسنة كالوجود مع  
 جواز عدد المحسنة لان الاستفارة غامض من لوازم الوجود لا الصور  
 المحسنة عن الاشخاص وان كانت من ملاجئها وذلك انما يكفى في الشرع  
 قطع القران فعلى ان بمعنى مفعول القران في الاصل مصدر بمعنى جمع  
 يقال قران الشئ قرانا جمعه ومعنى القران حال قران الكتاب قرادة  
 وقوانا والمفهوم من الشرح انه نقل الى المفعول ثم الى الكلام المنقول بمعنى

اقول



الكل في شامل لكل والبعض والمفهوم من شرح الكشاف حيث قال  
 القرآن في اللغة الملح تنقل الى المجموع المملو ان يكون الفعل اول الكلام  
 بالمعنى المذكور فان المراد بالمجموع المملو من مجموع ما من الالف على  
 المجموع من الحروف والكلمات شامل لكل والبعض بدليل قوله  
 وفرة بالكلام المنقول على النبي ءم المنقول عنه بالنوازة المكتوبة  
 في المصاحف مطلق نارة على الكل ونارة على الكل فان هذا التنبيه  
 ليس الا للمطلق وكذا المطلق ليس الا المطلق وهذا أولى لان النقل  
 خلاف الاصل وتعليل خلاف الاصل بقدر الامكان هو الاصل لا يقال لكن  
 طمسه بان جعل فعل اسما ما لا يكون معنى معمول لا كلاما مستقلا  
 مقبلة السهل الا لا معمول اذا جعل بمعنى المفعول يكون وصفه تبينا  
 في كونه اسما مصدر ونظير تالف كلامه منزلة المعاني المراد  
 بهذا الكلام بيان كنهه فيما بالنظم على تالف الالفاظ حال كونها معانيها متحدة  
 ودلائلها متحدة ترتيبا بعضها بعضا كما بناه ذلك الترتيب والشك في  
 على وجه يقضي السهل لا هو السهل في النطق وضم بعضها الى بعض كيف  
 اتفق وما كان الالفاظ باعتبار كمال البلاغة والبلاغة باعتبار هذا النظم  
 لا يجوز ترتيب الالفاظ كيف كان اختيار النظم عليه والناسه اشتغال  
 على اسما طمسه وهي ان اعتبر في محرد النظم يكون مصرحة  
 بان بلاخط تشبيه ترتيب كلماته بترتيب الدور وبطلق النظم الموضوع  
 المشبهه على المشبه وان اعتبر في نظم القرآن يكون مكين مع التخييل

اللفظ واصل ان فيه فائرين الاولى البنية  
 طمسه الالفاظ فان نظم الالفاظ بعبارة من

بان بضم في النفس تشبيه كلاما بالدور على طريق المكينة وتشبيهها  
 النظم على طريق الجملد وعلى التقدير من معنى الاشارة الى ان كلاما  
 كالدور كانا حقا تقسم قنارتا لانه تشبيه كتب الشخ  
 ما بقدر المنقطع بحسب مقتضى طبع المسائل والافهم ليست حيث  
 كانت مرده فعل جمع السج لم انصرفت حين جمع معمول  
 الصلة لا لعدم على الموصول لان معمول الصلة اذا كان مقدا  
 على الموصول يلزم تقدم الصلة على الموصول بل يلزم تقدم الصلة  
 على الموصول لان العامل من حيث هو عامل يقتضي التقدم على معمول  
 فاذا قدم الموصول على الموصول لعدم الصلة على الموصول بغير نيل  
 المتقدم على المتقدم على الشيء وذلك باطل لانه كتقدم جزء من الشيء  
 الترتيب الاجراء على قبله وانه بطلان الترتيب المفروض اذا عرفت  
 هذا عرفت ان في قوله كونه كتقدم جزء من الشيء المتباعد عنه  
 سحا لان الجزء لا لعدم على الشيء الترتيب الافراده بل انما يقدم بعض الافراده  
 المراد على البعض الا فرقا لوجه ان يقال على فعل لا يقال الصبر في قول  
 علم راجع الى الجزء لا الشيء حتى يلزم ذلك لا ما نقول فيكون  
 بوصف بالمرتبة الاجراء عيننا لان عدم الشيء على نفسه محال مطلقا  
 فمسائل والافهم انه جازر قد اشتمل في كلام المسند من المعاني  
 عدم جواز تقدم معمول المصدر عليه مطلقا هو قد جوزه الفاضل الرضي  
 لكن اذا كان معمول هو ظرفا او تشبيهه وتبعه المتأفرون ومثل

نظمه على ذلك النوع



الاول مولا فلما بلغ منه السعي والثاني مولا مالا يحكم بها  
راعه وقدس الله الآيات فلما استشهد بان يقال هذا ان المثالان لا بد  
على المطلوب يجوز ان يكونا من الشئ اذ رده مان نظاير ما ذكرنا كثيرة  
في القرآن وكلام العرب الموثق بعينهم فلا يمكن ان يحمل على الشذوذ ثم لما  
ورد ان من لم يحوره مطلقا صدر في الجمع عاظا مقدا بنفسه الموحى  
رده بان تقدير المتعلق في جميعها يكلف مستغنى عنه فلا تتركب بالضرورة  
ثم ما ورد ان الاركان ضروري لان المصدر ما دل بان مع الفعل ولا  
شك ان ان كان مصدرا لا يمكن السهم وكذا ما في حكمه رده ايضا  
بان ليس كل ما اول شئ حكمه حكم ما اوله فلا يجب ان يكون المول بان  
مع الفعل في حكم التنبه كقولنا لا يوجب على الزمان والمصدر ليس كذلك  
على ان لا نسلم ان اذا كان مصدرا لا يمكن التقديم عليه والظرف وشبهه  
من الجار والجر وما يكسبه راحة من الفعل حتى يعلل به الضمير كقوله  
وما الحرب الا ما علمتم وقد فهم ما موعنها ما حدث المترجم اى ما حدثني او  
اجباري عنها ومعنى التقي المستفاد من حرف كقوله ما ما انت  
بنعمة ربك تجنون حيث قال الزجاج نعمة ربك موصول بمعنى السعي  
والمعنى اسعي بكم الجنون بنعمة ربك وسحني الفرق بينهما في باب  
الاطمار لما كان موزي ماد كرهنا من مفهوم الشئ والتطويل  
واحد في الحقيقة حال الفرق بينهما على ما سيجي وحاصله ان الزايد  
في التطويل غير معن وفي الشئ معن مثال الشئ قوله فاعلم علم اليوم والاس

معد ومثال التطويل والاس مولا كذا ومبنا وهي حكم كل سطق على  
قرينة اه المراد بالجم الكلي القضية الكلية سمى للشئ باسم  
اشرف اوزائه وبالجم ثبات جزئيات موضوع تلك القضية فان لها  
احكاما يتعرف من تلك وليس المراد جزئيات تلك القضية اذ لا يرى  
لها فضلا عن ان يكون لها احكام يتعرف منها والمراد بان تطبيق  
على الجزئيات اشتغالها على احكامها بحيث يندرج كل حكم من احكام  
الجزئيات تحت حكم تلك القضية فهي حصص من الاشياء هذا هو  
على علم الترادف من قولنا لاثبات القواعد ان الشواهد يجب ان يكون  
من التبريل او كلام البلاغ لان اثبات القواعد لا يتصور الا بذلك  
بخلاف الترجيح وصحة ما من قوله لكونها من التبريل الخ ولذلك فرع في  
الخصصة الا حصص على مجرد التعريفين ولم ال من الاول وهو النقص  
ذكر اول المعنى للمعنى الاول وهو النقص ولم ينف كون المراد  
ذلك المعنى الذي يستعمل بوجه بطريق المجاز او التضييق وهو البيع  
ثم طبق عبارة المتن على هذه المعنى وذلك اشارة منه الى ان  
المعنى الاول وان امكن ان يراد عنها لكن الانسب هو الثاني والاول  
فليجوز ان يكون جهدا حال بمعنى جهدا فيعلم منه عدم النقص في  
الاجتهاد وان يكون منصوبا بمرح الكاخص اى لم اقص في الاجتهاد  
ولا يجوز ان يكون عينة لانه كما ان يكون في المعنى فاعلا او مفعولا  
ولا وجه لشي منها ههنا واما الثاني فلان هذا الفعل اذا قرئ بالجهد



وخوفه فلما يوجد في الاستعمال الاسعد الى معمولين باجاء الاعضاء  
 حتى قال صار له في الافعال وهو لا بالكوك حدها وقال الجوهري لا الك  
 صهي لما كان الاستعمال على هذا المنوال ناسب ان يجعل عبارة النص  
 على ما ينبغي بمعنى في محقق ما ذكره من الالحاث اما اورد  
 هذا التفسير بعد قوله اي المحصر لان المتبادر من ظاهره اضافة التحقيق الى  
 المحصر كمنعه عما تم وقوعه وبسبب الامر كذلك بل المراد ايراد  
 مباحث من اول الامر كمنعه لا يشوبها شبه وسكوك ولان الحقة  
 عبارة عن الالفاظ كحاسباني ولا معنى لخصه سوى ما ذكره ولولم  
 ناول الفعل المنع بالميث اعترض عليه بان ما ذكره انما يستقيم اذ صلح  
 العلم المذكورة علته للفعل المنق وبكون له علم اخر لا يفي لا يصلح ان  
 يكون علم للفعل المنق ولا يفي بما لم يكن له علم اخر سوى العلم المذكور  
 وما نحن بصددده عالا يصلح العلم المذكورة اعني نقره ما ان يكون علته  
 للفعل اعني المبالغة في الاحتياط للمنافاة بينهما فيكون علم للمنفق وهو  
 عدم المبالغة وجوابه باللام انه لا يصلح ان يكون علم ساعدا للمبالغة  
 في الاختصار وقوله للمنافاة بينهما ممنوع لجواز ان يوجد عبارة  
 مطلقة مثلك بعضها ببعض غاية التشاكك بحيث يكون احد المراد  
 وتناول المقصود منها بعيدا غاية البعدم ببالغ في اختصارها بان  
 يعبر عنها بعبارة قليلة ووضحة الدلالة على المقصود وقد عوى  
 المناقاة باطله نعم لا على الشارح ان اللزوم المستفاد من الشرط

ممنوع  
 يكون

كيف وقد صرح نفسه في شرح المقام وبغيره من كتب الشرح بقوله ليس  
 كل كلام من نفي ومثبت من فصل ما نوجه النفي منه الى القيد بل قد توجه  
 القيد الى النفي فان القيد ان يبينه او لا ودخل النفي عليه ما ساق  
 السعي الى القيد وان عكس القول في المعنى احد الاعتبارين على  
 القيد بن مثله معنى اخر يبينه اكراما نكرت الضرب ارادة لا كرام ومنه  
 ما ضربته بالضرب الذي هو للتأديب لم يصدر عنى وبعبارة اخرى  
 النفي ايضا منها لاج عن الاشارة الى هذا العلم ان في قوله  
 لولم ناول الفعل المنق بالميث بوج مساعلة لان الفعل المنق  
 هو ما منع وهو غير ما اول ما ذكره فلو قال واما عن النفي المتفاد  
 ومن لم يمنع تركت المبالغة صريحا بالمقصود ودفعها بوجه ظاهر  
 العبارة من توصي العلة الى الفعل المنق لم يرد عليه هذا ولا الاول  
 نصحا او لا ونحو جانا بنا اما الصريح اولا حيث قال وكان  
 القسم الثالث بغير مصون عن الحشو والتطويل والتقصير واما السك  
 اي الاشارة عن البعد ما ساقه قال فاما للاختصار مفتقرا الى  
 الايضاح والتحريد فان قايته للاختصار لما فيه من التطويل و  
 افتقاره الى الايضاح لما فيه من السعير وافتقاره الى التحديد لما  
 فيه من الحشو وانما كان هذا الامر افرط ايا تجاوزا عن الحد لان  
 كلاما من الحشو والتطويل كما سبق عبارة عن زيادة لانفاذه وبعبارة  
 صاحب المقام ليست كذلك فان في كل لفظ منها فائدة لو تركت



عا في الباب انه عكس ان جبر من اصل المسئلة بعبارة اخرى عا  
 ولا يلزم منه ان يكون وحشا او بطول كلهما من قبل الاطباء كذا التقيد انما  
 يلزم اذا كان فيها خلل اما في النظم او الاسعال كما سباني ان شاء الله تعالى  
 ذلك عا انه اما لا نظير لغيرها ولا يلزم منه ولقد اعلمنا  
 انظارا من المسئلة انما ياتي به المسئلة عن طشوة الى ساج الكارة وان  
 احتمال ان يكون كحل على النواضع وحضم النفس ولا يعرف بتقديم  
 المسئلة منها جهة حسنة ان اصل لا يلزم من انتفاء مقتضى  
 المحصن والتفوي انتفاء جهة الحسن مطلقا لجاز ان يحصل بانها  
 اخر مثل ان يكون المقصود من الكلام ما ان انصاف المسئلة  
 المسئلة يضمنون لغيره على الاستمرار بحيث بعد من المنه من التصفين  
 به لا مجرد الاخبار بوصول المسئلة كما في قوله تعالى سنزليهم وقولهم  
 الزاهد شرب وطرب فلما الاستمرار فيها الحسن انتفاء من العديم  
 بل من المصارع كما صرح به الشارع في كون تقديم المسئلة فان اصل  
 المقصود ما هو موصوفه المسئلة محمول للجنة دون وصفه  
 للجنة وما اعسار ان ملار ما ان لكن قد يقصد الثاني الاول كما اذا كان  
 الكلام في الزاهد وانما بل ينصف بالشر عقال الزاهد بشرط وقد  
 الثاني كما اذا كان في الشراب ان بل ينفع وصفا للزاهد فيقال شراب الزاهد  
 فلما هذه دقة اجتهاد صاحب دون الصم فلما وحده يحمل كلامه عليه ويمكن  
 ان يقال انه ما وصف كتابه ما وصف كان سطة ان تبوه ان احمد

في حصول النفع به على كماله في نفسه والابال الله تعالى في ذلك نفوي  
 الاستناد لدفع هذا الوهم وان كانا بعيدا فكانه قصد جعل الواو  
 للحال مع اشكال لان ما جعل الواو للحال جعل للحالة حالية في لاقا  
 الى الواو ولا الى المسئلة المقدم بل يكفي ان يقال اساء الله تعالى  
 وايضا ليس الواو مما يحى ابنا صي تركب ما ذكره كمالا يحق  
 من فضله حال من ان سيع تيعني انه حال من مجموع ان سيع ما ولا  
 بالنفع فيكون بيانه مبينة المفعول لان النفع مفعول ثان للموال  
 عال الله البشني ذكره لكونه محض فعلي هذا كان الانسب  
 اه او رد عليه ان اختيار هذه العبارة يجوز ان يكون لغرض  
 ايهام ان غيره تع لا ينبغي ان يقال اما شدة او انفراد كويس بوارد  
 لان ذلك القصد لا يلزم قوله موحى لتضمنه ذلك الابهام ولم الوكيل  
 عطف اما على جملة موحى به نوضح كلامه ان قوله ونعم الوكيل  
 بجملة ان عطف على شئ من الاول موحى به فيكون المحصول بالمدح  
 محذوف بقدر مؤخر كما في قوله تعالى نعم العبد فيكون عطف نعم الوكيل  
 على ما هو محسوس من قبيل عطف الجملة العقبية الاشارة على الجملة الاسمية  
 الاخبارية وهو باطل وجوابه اننا انسلم انه معطوف على ما قبله لم  
 لا يجوز ان يكون معترضا الواو للاشارة ان بناء على القول يجوز  
 وقوع الجملة المعترضة في الكلام كما سباني ان شاء الله تعالى ويكون  
 الغادة الرغب في تفويض الامر الى الله تعالى الى سلمناه لكن لا نسلم

اقول



ان حمله مع الوكيل انشأ بنية فانا نقدر في المعطوف فاما بقدرته  
 ذكره سابقا ان وهو نعم الوكيل ويقدر في الجز الفول كما هو المشهور  
 فكون المعنى وهو مقول في حقه مع الوكيل فيكون المعطوف ح  
 حمله جنة من مطلق حرا فاعلم انشأ بنية فيجوز عطفا على الاسمية  
 الجنية السابقة بلا ونة والثاني حسي لكن عطفا عليه ليس  
 باعتبار كونه مفردا بل باعتبار كونه معني حسي ويكتفي فان عطفا  
 الجملة على المفرد لا يجوز من غير تاويل فيه بدليل ان قراء الكوف  
 عاقر او فارق الاصباح وجعل الليل سكنا قال اهل التفسير جعل  
 الليل عن معنى المعطوف عليه فان فارق بمعنى فلق وقال الكواشي  
 وابو البقاء ان قوله يقبضن عطفا على الفعل الاله عليه صفات  
 تقديره يقبضن اجفانهن في الهواء ويقبضنها بعد البسط  
 كالسج في الماء ولو جاز المعطوف من غير تاويل لما ارتكبو هذه النكاح  
 لكن لما كان المعطوف بالناو بل خلاف الظاهر اضا جوابا في الائمة  
 كما في قول تعالى ان الله يمشرك بكلمه منه اسم المسيح عيسى بن مريم  
 وجيها في الدنيا والاخرة ومن المقربين وكلم الناس فان وجيها  
 ومن المقربين وكلم احوال من كلمة كما صرح به في الكشاف وقد عطفا  
 بعضها على بعض وبغير الاسلوب في التكلم حيث يدبر عنه بالفعل المصاح  
 عليها على جذوة المكتة مما نحن فيه المباعدة في الممدح لان المعطوف  
 حمله معلوم والى على الممدح العام ثم ان هذا المعطوف وان حارب هذا الناول

كس

لكنه في الحقيقة عطفا لانشاء على الجز وهو باطل وسبغى جمعهم ان  
 شاء الله تعالى وانما من الفاضل المحشى على حد بئ المعطوف بالفتن  
 باننا نختار ان معطوف على حسي ولا حاجة الى اعتبار تضمنه معنى  
 حسي ويكتفي فان الجملة التي لها محل من الاعراب وافقة موقع  
 المفردات ويجوز عطفا على المفردات وعكسه وحسن اذاروي  
 في المعنى كونه كما في قوله تعالى تعالى انا نبشرك بكلمة منه اسم  
 المسيح عيسى بن مريم وجيها في الدنيا والاخرة ومن المقربين  
 وكلم الناس فان وجيها ومن المقربين وكلم احوال من كلمة  
 كما صرح به في الكشاف وقد عطفا بعضها على بعض وعدل في التكلم  
 الى صيغة الفعل تنبها على جذوة فنهنا عدل الى الجملة الفعلية  
 الاله على الممدح العام مبااعدة فيه وعلى حد بئ عطفا لانشاء  
 بان ذلك جاز في الجملة التي لها محل من الاعراب يصح عليه العطف  
 في سورة نوح ومثله يقول قال زيد يودى المصلون وصلى في المسجد  
 وكفاك حجة فاطمة على جواره قوله تعالى وقالوا احسبنا الله ونعم  
 الوكيل فان هذه الواو من الحكاية لا من المحكي اي قالوا احسبنا  
 الله وقالوا نعم الوكيل ويمكن ان يجاب عن الاول بان اساق المعربين  
 على التضمن بدل على الحاجة اليه وقوله فان الجملة التي لها محل  
 من الاعراب وافقة موقع المفردات لا يدل على جواز المعطوف بالناو  
 بل النكاح المذكورة انما هي المعطوف بالناو بل وبغير الاسلوب فان

بل  
 قبل



ما وجد صورة العطف كان الاولى جملة على الظاهر لان التاويل على  
 الاصل فالاولى ان لا يصار الى فلنا عطف الجملة على المفرد ايضا صلا  
 الاصل فيبارضات والشرح معنا عامة من اتفاق اهل النفس بالجملة  
 كلام الشارح موافق لكلام الثقات وكلام المفرض مع عدم مطابقة  
 له غير مؤيد به دليل على صحة وعن الثاني بوجهين الاول انه  
 اراد يجوز عطف الانشاء على الاخبار في الجملة التي لها محل من الاعراب  
 جواز عطفه مع بقائه على انشاء ثبته فلان كيف ولو جاز ذلك لزم  
 وقوع الانشاء خيرة المبتدأ بل انما وبل وقد منع من منعنا  
 على الشارح في تجويزه اياه كما ثابتي في احوال المسند ان شاء  
 وان اراد جوازه مع صفة عن ظاهره اما بتقدير الفعل او صل  
 في معنى الاخبار فلما وجد لتفصيل الجملة بالتي لها محل من الاعراب  
 ولا حاجة الى نقل نص العلامة وتمثيله لان عطف الانشاء على  
 الاخبار جاز مطلقا والشارح لا يمنع بل صرح به في مواضع  
 من مباحث الفصل والوصل الثاني اننا لانسم جوازه في تلك  
 الجملة مطلقا ونص العلامة لا يدل عليه وانما يدل على جوازه في الجملة  
 المحكية بعد القول ولا نزاع فيه لان المراد بهما لفظا مما وكن  
 فيه وليس من ذلك القبيل وما استشعر هذا المنع اراد ان  
 به فقه قال وليس من الجواز مختص بالجملة المحكية بعد القول  
 اذ لا يشك من بامكانه في حسن قوله زبد ابوه عالم وما أشق

وعمرو ابوه محل وما جوده وجواب اننا لا نشك في صحة كنه  
 يمنع كون الواو منه للمطف لجواز كونها غير احصية كما سبق سلمنا  
 لكن لم لا يجوز ان يكون الجملة السابعة في ما وبل المحكية ويكون التقدير زبد  
 عالم وهو ماسي وعمرو ابوه محل وهو جازع مع سر على السادس ان رد  
 على الكسب مطلقا فبغير مستقيم كيف وقد وقع نظره في القرآن حيث  
 قال تعالى وما واه جهنم ومن المصير قال مسد نقل عن الشارح في قوله  
 تنبيه لا اعراضا وقد منع لبعض الحاشية في كون صل المدح لا سيما عند  
 عدم المحضوصان فلما بعد سلم صورة هذا النقل عنه لا يمكن تطبيقه  
 على عبارة السبع لان قوله كنه في لفظه اسند راك من قوله وان  
 صح فكانه قال وان صح باعتبار كنه لا يصح باعتبار افعول ما قال كما صرح  
 به صاحب المفتاح وغيره لان ما ذكره محال فظاهر ما استظهر ان في  
 المحضوص من ههنا احد هما انه مبتدأ والانشاء به خبره مقدم عليه  
 والآخر انه خبر مبتدأ محذوف ما قال على راي اخر ان عن قول من جعل  
 حالا بتقديره فذاو عطف على فالف الاصح بتقديره موقفا لوالا  
 قال وهذا وان الشروع في المقصود اهـ الا وان سفسد عن  
 الحسن وجها وانه كزمان ولزمنه واراد بالمقصود من الكمال  
 لامن الفن لان المقدمه داخله في المقصود خارجة عن الفن  
 ولهذا فبالمقاصد فيما سباني بقوله في هذا الفن قال اما ان يكون

الاشباه



والله اعلم بالصواب

من قبيل المقاصد في هذا الفن المراد هذا الفن في البلاغة  
وما يتبعها مما بعد في علم البديع فمنها من قبيل المقاصد في هذا الفن  
لانه وان كان خارجا عن فن البلاغة لكنه تابع له وداعل في مجموع فن البلاغة  
وما يتبعها ان كان الموضوع من الاضطرار عن الخطار في تاديب المراد  
اعلم ان ذكر هذا المخرج الاخر له عن التفسير المعنوي فانه يوجب  
مغلقا في الاسفل وهو موصوفات لانه لا يكون له في السور والآ  
بل في بعضها كما سبق ان علم المعاني بحيث عن احوال التفسير من حيث  
اخذتها او افعالها والافهم ما يعرف به وهو الحسن دون ان يقول  
والافهم هو الفن الثالث كما في الاولين ليس علم فاعلم البديع كما علم  
فانما هو علمه وعلمه منع ظاهر مدع بالاسماء اما مقتر  
المع فان حال في القسم الاخر لا يمكن ان لا يكون الموضوع منه الاضطرار  
عن التفسير المعنوي فهو ما يعرف به وهو الحسن ليكون مما لا  
لا يجوز ان يكون سنا هو واما تعريفه الدرع فان يقال قد سمعنا  
واسمها ما علم كذا من المصنف والفنون الثلاثة فقصدنا نقل الآثار  
وسهل الاستفراء لانه ديدان من النظم والاثبات له وان القسم الاخر  
منه ما علم ان الشارح الخفية قد جوز في بعض مضامينه كون الاستفراء  
في مثل هذا الموضوع محمولا على معناه العرفي اعني مقابل التفسير  
سواء على ان الامور المذكورة خفية في الكتاب فكانه قبل كل ما هو خفي

فهو من خارج كما ذكره لان مد الحزن وذكره كذلك ورد ما ان الاسماء  
العرفي استدلالا بحكام الحزنات على حكم الكل والمقصود من  
الفن في قبيل الافام لانه مد حكمها الى المقسم فانها تصوب  
فصلها ومعرفة احكامها فاعلم ان الاستفراء هو فوق على قبيل  
الافام وهو فصل الافام به لانه الدور والوجوب ان يحل الاستفراء  
في مثل هذا المقام على معناه اللغوي وهو المنتفع **قال** لان الثاني  
ان يعرف **القول** راد ما لاني ما لا يكون من قبل المقاصد في هذا الفن  
ولم يذكر الاول كسواء بالاول ولحق ان الحاجة انما هي من الفن الثالث **القول**  
وذلك لان المصنف قال في الاضطرار هذا ما يتيسر ما دون انه جملة كونه  
من اصول الفن الثالث وعبث اساء بذكره في علم البديع بعض  
المصنفين منها ما علم اما في الاصول في فن البلاغة او لعدم كونه  
راصدا الى حسن الكلام البليغ ومنها ما لا ناس بذكره لا احتمال  
على غايته مع عدم دخوله مما سبق وهو شتيان الاول في السور  
الشعرية وما فصل بها السامي الصول في الابداء والخلص والاسماء  
فقدنا فيها فصلين ختاما بها الكتاب قال الشارح في اول الكتاب  
بعد نقل عبارة المصنف الا قوله فقصدنا فيها فصلين ختاما بها  
الكتاب فاعلم ان الخاتمة انما هي خاتمة للفن الثالث لا خاتمة للكتاب  
خارجة عن الفنون الثلاثة كما توهم بعضهم وانت خبير بان قوله  
فقصدنا فيها فصلين صامتا بها الكتاب مع ملاحظة ما قبله من

قال



ما ذكره البعض لان معنى الكلام في سبب اسما به ما في علم المبدع المفضل  
 منها ما ليس له ذكر فلهذا لم اذكره اصلا ومنها ما لا بأس بذكره وهو  
 شيان واذا لم يكن ما بس بذكره عقدنا بينهما فصلا ليكونا على  
 الكتاب لا يفر من الفن الثالث كما فعلوا وعما ذكره كلامه في اخر  
 المقدمة الخ هذا ابطال يكون سكر مقدمه للعظم كما ذهب الرزوني  
 او لتعليل كما ذهب اليه واصله ان التكنية المعد بها انما ذكره  
 اذا اوضح الكلام على خلاف مقتضى الظاهر وقد اوضح معنا على مقتضى  
 لان الاصل في الاسم التنكير سيما اذا وقع خبر او التعريف عارض  
 عليه سبب مقتضيه ولا مقتضى له معنا اذا لا يحسن ولا سبب غيره  
 فيبقى على اصله وهو التنكير ثم اذا اجتزعت مبتدأه حاج الى التكنية فيكون  
 لكن لا ضرورة مدعو اليه واما فنون السلب فقد صار كل منها معروفا  
 سبب احوار الكلام في المقدمة اليها فلهذا ادخل فيها اللام لكن بغير  
 على المصحح انه قال في اخر سبب مقدمه وما يجزئ به عن الاول علم المتكلم  
 وما يحسن من التفسير المعنوي علم البيان وما يعرف به وجوه حسن  
 علم المبدع واللام في قول مقدمه ذلك الفن الاول علم المعاني مثلا ان  
 كان اشارة الى علم المعاني لم يصح الملل للمفهوم حمل الشيء على نفسه  
 وان كان اشارة الى ما يحسن به عن الاول صح الملل لكنه يلغوا في علم  
 سبب ان الذي يحسن به عن الاول علم المعاني وكذا الحال في الفن الثاني  
 والاسم اللهم الا ان يحار المعاني وسال لا شك في كون الملل في الفن الثاني

والثالث مقدمه المبدع في الفن الاول علمها سوقا للفنون العلمية  
 في نسق واحد وان من صاخر الفصاح في ذكره الاف ام التلخيص  
 حيث لم يذكر التفسيرين في الاول بقرب العهد الى  
 هذه مقدمه في ما من معنى الفصاحة والبلاغة المتبادر من هذه  
 الصادرة انه اراد بالمقدمة ما هو الحق اعني الالفاظ من حيث دلالتها  
 على معانيها الوضوئية لانها التي في بيان معنى الفصاحة والبلاغة وبذلك  
 لا الالفاظ المجردة عن المعاني ولا المعاني المجردة عن الالفاظ وسببا في  
 لهذا زيادة تحقيق قول اي هذه مقدمه اشارة الى انها جنة مبتدأ  
 محذوف وقوله واخصار معطوف على معنى الفصاحة وقوله وما يخل  
 عطف على ما من معنى الفصاح وقوله اشارة الى البيان وما بيان لما  
 في ما يصل والمراد عسا في الله الكلام ما من السبب من الفصاح  
 والبلاغة وما ان من جمع البلاغة ما او ما ان ان السبب من الامور  
 التي يجمع اليها البلاغة في اي علم يعرف وعصا لها ان حاصل المقدمة  
 ان يعرف عامة العلوم العلمية على التفصيل فان فيها من ان عاينة  
 الاخر عن الخطا في مادته المبراد وعناية السال الاخر عن التفصيل  
 المعنوي وغاية المبدع معرفة وجوه الحسن وان يعرف سبب  
 الاصحاح المعاني على التفصيل فان فيها من ان الناس لا يكس  
 محاسن السها فان غايتها كل منها لما عرف فيها على التفصيل يعرف  
 سبب الاجتناع اليها لان العلم لا يحتاج اليه الا لغاية فظهر ان

ذلك



عطف وجه الاصباح الى العامة من قبل عطف التفسير وبها بحث  
وهو ان قوله واخصار علم العلماء في علم المعاني والساكن قال  
في اوامر المقدمة فخرج العلماء الى تلك العلوم جميعا لا الى محرد المعاني  
والساكن وعلم ان حال المراد اخصار علم له زيادة اخصاص بالبلد  
في ذلك العلم بل دليل قوله فيها ايضا وسهو علم البلاغة لمكانه في  
اخصاصها بها فلا منافاة المقدمة ما خوذ من مقدمه ليس  
كونها ما خوذ منها كوزان يكون بطريق النقل لماسم  
ظاهرة بلها فيكون لفظ المقدمة مصدرة في مقدمه الكتاب  
او العلم وان يكون بطريق الاستعارة فيكون مجازا واما  
النقل من الوصف الى الاسم او التقدير بوصفها مؤنثا  
كما قبل في الحنفية والمقصود بهذا الكلام دفع ما توهم بعض الشراح  
سراج المفتاح ان المقدمة تلك الدال لم يرد في اللغة لكن العلوم عملها  
كذلك لعصمة المبالغة ووجه الدرع ان العلامة قال في الفائق المقدمة  
من قدم بمعنى تقدم وفتح الدال خلف من القول وقال الجوهري مقدمة  
للمشئ بكسر الدال اوله وقال مقدمه العلم لما يتوقف عليه مسائل  
معنى ان لفظ المقدمة يوافق بالاشكال على معنيين الاول مقدم  
العلم وهي ما سوي عليه الشروع في العلم والثاني طائفة اي قطع  
من كلام الكتاب قدمت امام المقصود والارتباط لذلك المقصود  
بتلك الطائفة وانتفاع تلك الطائفة في ذلك المقصود وسواء

دلك المقصود والارتباط على تلك الطائفة بان دلت على معان  
مستفادة منها ما يتوقف عليه المقصود او لا بان دلت على معان  
سبغاد منها امور نافعة في المقصود من غير توقف فظهر ان  
مقدمة العلم هي المعاني الصريحة من المعاني الوصفية المستفادة من  
الالفاظ وان مقدمة الكتاب هي الالفاظ الدالة على المعاني الوصفية  
لاها المسماة بالكلام عرفا وهي التي تقدم من الاجزاء الكتاب  
الذي هو عبارة عن الالفاظ الدالة على المعاني الوصفية كما هو  
الظاهر يؤيد ما قال الشارح في شرح المفتاح رد اعلى بعض النسخ  
ومن لم يخف من اللفظ والمعنى ولم يعرف ان الكتاب او القسم  
منه او الفصل منه او المقدمة هو عبارة المحصورة المترتبة  
المسوقة لبيان المعاني والاغراض المقصودة منه قال بانها  
فان قبل سمة الالفاظ بمقدمة الكتاب اغا نصح اذا كانت تلك  
الالفاظ دالة على مقدمة العلم حتى يكون من قبيل سمة الدال  
باسم المدلول واما اذا كانت دالة على ما لا يتوقف عليه الشروع  
ففيها بالمقدمة غير صحيحة ولهذا قال الفاضل المحشي اثبت  
في هذا الكتاب مقدمة العلم وفتره بما هو المشهور في الكتب  
ومقدمة الكتاب وهو اصطلاح جديد لا نقل عليه في كلامهم ولا هو  
مفهوم من اطلاق اسم فلنا هذا استفرا بقى فلا يفيد لان عدم  
الوجود ان لا يدل على عدم الوجود فلعلى الشارح اطلع على نقل في



ما يتوقف

في كلامهم اوضحه من اطلاقهم وان لم يطبع عليه المعترض على ان  
صاحبه الموافقة فداطلاق لفظ المقدمة على ما لا يطلق عليه الشروع  
اعني الموقف الاول فان ما ذكره فيه من ان الكلام كما صرح به الفصل  
المحتمل في شمله لا وثيقه ما جعل عن انكار الافكار وكفى به حجة في صحة  
ما لا بد له على مقدمه العلم بمقدمه الكتاب ثم الفاضل المحي قال وانما العلم بالبرهان  
ذكر في سره للرسالة المشتملة على المقدمة الكتاب ما يذكره في فصل الشروع  
في المقاصد لا سيما طبعه وهي ههنا امور ثلثة التي الاولى بيان  
الحاجة الى البرهان ثم قال واما ما يذهب اليه السارحون من ان المراد  
بالمقدمة ما يتوقف عليه الشروع في العلم فغير نظر لا مكان الشروع  
به دون تصور ههنا الثلثة واما ما ذكره من البصرة فليس امره صوابا  
مسمى الافتقار على ما ذكره قال في هذه الكلمة ونظم منه ان صلبه  
في هذه الكتاب مقدمه العلم من الحدود والموضوع والغاية صلبة في شرح  
الرسالة مقدمه الكتاب ما يتوقف عليه الذي ذكره ههنا وتوقف  
الشروع في العلم على هذه الامور الثلثة في لا يثبت مقدمه الامة  
الكتاب فقط ويحتاج في توجيها فلولهم المقدمة في العلم وهو  
وغاية الى تكلف لان هذه الامور عن مقدم الكتاب بالمعنى المذكور  
كما اضاع اليه من اثبت مقدمه العلم فقط على ما سأل ان شاء  
من كلامه ويمكن ان يقال العبارة ليست كما فعل فاننا لم نجد نسخة الا  
وهي ممكنة الامور ثلثة في لاسي سى ولوسم والتف المذكور ههنا

لا يصدق

لا يصدق على الحدود والموضوع والعارة كما عرف انه اعاد صدى على الامور  
ولا التفسير المذكور في شرح الرسالة لان ما ذكره في الكتاب  
انما هو الاطلاق في قوله مقدمه الى الخارج حيث اطلق امور مذكورة واد  
به الاطلاق والى على تلك الامور ما على خلاف قوله من اللفظ والمعنى  
الذي انما ان الدال سى باسم المدلول وحكم عليه باحكامه كذلك  
العكس فيكون معنى العبارة وهي ههنا الفاظ دالة على الترتيب  
في لا يكون تلك الامور عن مقدمه الكتاب ولا ضاح في وجهه  
هو مقدمه في كذا الى تكلفه لان اغايلهم من الصلبة واذ لا فلا  
سعى لو اعترض على الشارح بان كلامه في هذا المقام ساقى كلامه في شرح  
الرسالة حيث اثبت ههنا السوف على هذه الامور وثقاه على  
لكن لا وجه للاهم الا ان يقال مقصود ههنا محدد التمثيل حكاية كلام  
المعجم لاسان ما هو الحق عندهم ان في حوله ما سوف عليه سأل  
سامي والاولى ان يقال ما سوف عليه الشروع في سأل كما  
في المختصر لان ما يتوقف عليه نفس سأل العلم من المبادى لا  
المقدمة بل هي ما سوف عليه الشروع واما قولهم مقدمه فموصو  
وعامة فالظاهرة ان المراد بالمقدمة العلم مطلقا فانها مدعى بذلك  
المعنى فيكون في المدعى القصور وفي الغارة والموضوع معنى الصدى  
لان الذي من مقدمه الشروع اغايلهم الصدى في غاية العلم وموصو  
موضوع لا يتصور انما كما سأل في موضوعه وعدم فرق في البعض



اما اندفاع الاول بالفرق بينهما فلان هذه المقدمة معدة للكلام  
وعدم علم ان المستند منها لا يمكن ان يوقع عليه الشروع مخدرة  
اصح وانما وجهه بان مد الرفع اعابج اذا لم يكن معرفة الغاية  
فما توقع عليه الشروع فان بهذه المقدمة مهيأة مسجلة على سان  
عاه العلوم العلمية كاسس والطامة ان التكليف ليس للموضوع  
بل مع سان الموقف فليسا بل واما اندفاع الثاني بالفرق بينهما  
معدم الكلام لما كانت عبارة عن الالفاظ الدالة على المعاني الوصفية  
ومعدم العلم عن المعاني المستفادة من تلك المعاني الوصفية صح  
ان يقال معدم الكلام في سان معدم العلم بمعنى ان مد الالفاظ  
في سان تلك المعاني واعلم ان للناس في معرف المعاني  
الى امر اما السهام فعمل حلوض الكلام عن التقيد معنى السافل  
لظواهر كس سني اذ دخل فيه مافيه التقيد اللفظي وعلى تقدير  
تقديم التقيد معنى اللفظ والمعنوي سكنت بدخل فيه صنف الثالث  
وعلى تقدير خروجه لا ساول السرف فصام المفرد والتكلم والمقصود  
وكل منها وصل صوغ الكلام على وجه له بوجه تمام الافهام بمعناه  
ستبين المراد ويرس الالفاظ بآية اذ ما يفرق فخصه وبغرب  
اسماء وبدل مقاطعة وهذا على تقدير صحة تكليف لا ساول  
فصام المفرد والكلام وان كانت فصاحة الكلام معنوية منه ضمنا ل  
هو تعريف لفصاحة الكلام لان الضوع صفة وان قيل الضوع مصدر

فصاحة على م

من

من الجبني للمعنوي يكون تعريفنا لفصاحة الكلام ولا يتناول فصاحة الكلام  
وعمل سني الاصابة في اللفظ وفي الاسلاف دون اعمار الصدق والآلة  
وهذا على تقدير عدم الاصابة وحمل اللفظ على المفرد والاسلاف  
على الكلام لا يتناول فصاحة الكلام والمفرد منه يحال كخص بفصاحة  
المكلم لان الاصابة فعل هو من التقسيم ثم التعريف كما فعله المص  
واما البلاغة فعمل الاجازة من غير عجز والاطناب من غير حطل وهو ما  
لانه مع عدم التعرض فيه للمساواة لا ساول بلاعة الكلام لان  
الاجازة والاطناب من افعال المكلم بغيره بذكر العجز والمقصود  
سان بلاغتها على ان البلاغة لا يخلص بالاجازة والاطناب وقبل ما  
مختصة العامة ورضيته الخاصة وهو مردود لانه مع احصاء من سلام  
الكلام لا ساول بلاعة كلام الله تعالى لان فيه عالم بغيره الخواص  
وكيف العلوم فان اياها لم يعرفه قوم من كبار الصحابة المشهورين  
بالبلاغة رضوان الله تعالى عليهم اجمعين وقيل اسم جامع حسن  
اللفظ في صحة المعنى وليس شئ لان المراد حسن اللفظ وصحة  
المعنى ليس بواضح فلان سبب التوفيق وعلى تقدير ان يحمل حسن  
اللفظ على الفصاحة الراجعة الى اللفظ وصحة المعنى على الفصاحة  
الراجعة الى المعنى وعلى المطابقة بمقتضى الحال وان كان بعيدا  
لا ساول بلاعة المكلم فوجب ايضا التقسيم ثم التعريف كما فعله



المعنى واعلم ان قوله الا الاطباء من باب نكرة الهمزة عاشر  
 المخرج كقولك فلان لاجل هذه الالة شئ الى من احسن الاله فان  
 قيل ساء ان الاله لا يكون الا لئلا يكون فكيف يكون من ذلك الباب  
 قلنا المراد به مذهبهم المعنى وهو الطويل انه ليس  
 ومعنى الاصل سى عن الاسماء والظهور معنى ان العصابة والاكل  
 اللقمة مشعرة عن البيان والظهور فان الالة شئ الى من احسن الاله فان  
 به المحمودى فلا بد على الشارح انه قد لازم بالمستقى واللازم قوله  
 حال مع الاصل واصح ما لما سبق فان انطلاق اللسان فلو  
 اللقمة عن التكنة وجودها بما يلزم الظهور والبيان والباء الذى  
 لا ينفع ولا سى كلامه وان كان من العرب والهمزة للمعبر ورد  
 والسان واعلم ان قول الشارح الاله شئ الى من احسن الاله فان  
 اللقمة بالان العصابة معنى السان والظهور لكن روى صاحب السان  
 عن الامام الماهر صاحب المثل اسمه انه قال الذى عنى ان النقص  
 فى اللغة الظهور والسان فقال اصح الصبح او ظهر قال ما حكاك من  
 موسى وادخى صرون وافصح منى لسانا الى ابي بن قولنا  
 موصف بها المفرد والكلام لا تنزع فى انصاف المركبات السابعة  
 بالمصاحف فان ابني المفرد والكلام على ظاهرهما من الانصاف  
 بها بالضرورة فوجب التأويل اما فى المفردات وفى الكلام فافضالا  
 فى المختصر التأويل فى المفرد فمحملة على ما ليس بكلام بغيره مما يلزم

بالكلام واختار العاضل الحشى فى الكلام فمحملة على ما ليس بمفرد  
 معرسم مقابلته بالمفرد ويرجع هذا بان تلك المركبات قد يستعمل  
 على كلمات كثيرة من ابيات او اتصاف ابيات فربما يوجد فيها  
 تنافر الكلمات بل ضعف التاليف والنفقة انصاف محتاج فى معر  
 مصاصه المفرد الى فتود اخرى وحمل يدورها موصى بهم الكلام  
 واقفا المفرد على حاله وبيرد على ان المفرد ما لا يبراد بخبره الدلالة  
 على جزء معناه مساو لالاعلام المركبة ولا معنى فى جواز اشتغالها  
 على تنافر الكلمات كما اذا سمى بامره امده مثلا ويمكن ان يقال  
 المفرد والكلام فان لم يمتد فيها وحده اللفظ كما ذكر فى بعض كتب  
 النحو يخرج تلك الاعلام بلا ممة والا فنقول انها مركبة فى الاصل  
 وهو المعبر فى باب العصابة فتتم القول ما قبلها بما يقين على طاهما  
 فان اختصاص الكلام بالمركب انما اشد وقوى من اختصاص  
 المفرد بالكلمة الواحدة اذ اطلاق الكلام على غير المركب انما هو مجاز  
 عرفى بخلاف اطلاق المفرد على غير الكلمة الواحدة فكيف يصح القول  
 بمعية الاول ومطلان السارى واما المركبات المذكورة فسوف حكمها  
 من حكم الكلام طريق الدلالة لان هذا المعلوم بيقين ان القيد فى  
 مصاصه الكلام انما عينته لاشتغاله على التركيب ولا دخل للاشتر  
 فى هذه المعنى ولم يسمع كلمة بلغة اعترض على بان  
 الدليل لا يستلزم الدعوى اذ لا يلزم من عدم انصاف الكلمة بالبطانة



عدم انصاف المفرد يسمى بالسن كلام منها بها واحد ما اراد بالكل  
 ما ليس بكلام كما اراد بالمفرد ذلك ولا حتى بعده واصحاب ان  
 اصحاب السمي يصعد ليست من خواص ما بعد المحرود من اصناف  
 بزمانية بها فلو انصف المفرد بالبلاغة لانصف الكلم ايضا بالانها  
 من ترتيبات المفرد ولا اخصاص لها بما جبهه الجردة فلما لم يسمع  
 هذا علم العلم بيقين بها صحيح الاستدلال قال في المحضر رد اعل  
 بعض الساج التعليل بان البلاغة انما هي باعتبار المطابقة لمقتضى الحال  
 وهي لا يتحقق في المفرد ومع لان ذلك انما هو في بلاغة الكلام المتكلم  
 قال على سلم اسماء المطاوعة في المفرد مع ما سمي ان  
 لكل كلمة مع صاحبها مع ما ليس لها مع اخرى وان المعام والحال  
 واحد قلنا المراد بالمطابقة كما سمي في لاندراج تحت كلام كل مكسوك كسعه  
 على راي واشتغال الكلام على خصوصية من الخصوصيات على راي اخر  
 فلما مطابقة في المفرد بشي من المعنيين مع قد يكون المفرد مشتاه  
 للمطابقة لكن فرق بين ان يكون الشيء مشتاه لشي وان يكون هو  
 به واعلم انه لما كانت الفصاحة عند سماع المقصود من  
 في الكلام ورفع اعقده من اورده خطيب البجن على المص وتنبه على ضعف  
 ما قيل في الجواب عنه بيان ذلك ان المص قال في الابيضاح للناس في تفسير  
 الفصاحة والبلاغة احوال مختلفة لم اجد ما فيها بلغتها منها ما يصلح لتفسيرها  
 به ولا ما يشبه الى الفرق بين كون الموصوف بها الكلام وبين كون الموصوف

بها المتكلم فالاولى ان تقتصر على بعض القول منها بالاعتبار بن فتقول  
 كل واحد منهما تقع صفة لمعنيين الى وروى عن الخطيب انه قال مرفضا على  
 المص انما قوله كل واحد منهما تقع صفة لمعنيين الى اما ان يكون من التعليل  
 او من عند نفسه والقسمان مستقيمان اما الاول فلكونه مستلزما للتباعد  
 واما الثاني فلانه لا مدخل للراس في تفسير الالفاظ بل هو خوف على النقل من  
 واجيب عنه بانه اراد بالناس المعروفين كالساكنين وبعبارة الفاهم  
 والامام الرازي ولا يلزم منه ان لا تجده في كلام غيره والشارع دفع اعتراض  
 الخطيب و اشار الى ضعف الجواب المذكور ووجه الدفع ان ما ذكره المص من  
 التفسير وان لم يكن مصرحاً به ولا مشيراً اليه لكنه ما هو من اعتبار انهم  
 واطرافهم فانهم انما يطلقون الفصح على اللفظ اذ كان جاداً على التوا  
 المستنبط من استقراء كلامهم سواء كانت لغوية او صرفية وكان  
 ذلك اللفظ كثيراً الاستعمال على السنة العرب الموثوق بغير بينهم  
 ومعلوم ان اللفظ الموصوف بما ذكره هو الذي يكون خالصاً عن الامور  
 المذكورة وانهم ايضا يطلقون الفصح على المفرد والكلام والمنسجم  
 والاشك انهم لا يبدون بالفصاحة في المفرد ومعنى ارادوه في الكلام  
 معنى ارادوه في المتكلم وكذا الحال في البلاغة فاذا لم يوجد في كلامهم  
 نص في تفسير الفصاحة والبلاغة والتجيز بين افهامها والاشارة اليها  
 وكان يفهم من كلامهم وان لم يقصدوا ان الفصاحة والبلاغة في الكلام  
 معوناً على ذنك المعنيين وان الاولى منع صفة للثلاثة السابقة

... ولذا الكلام



لاثنين يراد ايهما في كل من الاقسام بمعنى مقايير الاضاح ان يقال سبر  
 العضاضة والبلاغة على هذا الوجه محال لجدة في كلام الناس كلفه احده  
 من اطلاقهم فاندفع اعتراض الطبيب وظهر ضعف الجواب المذكور  
**قال** وقد ساء في نسبة العضاضة بالخلوص لما ذكره اه **اقول** قوله لكونه  
 لازما له على التنبيه وقوله شبيها للامر عليه للنساج وحاصل ان فنة  
 العضاضة بالخلوص لكونه لازما لها كلفه ساء شبيها للامر لان الاطلاع  
 على الذاتات في نهاية العصة ولا لازم كلفه لكل من المفرد والكلام ظهر  
 من الخلوص عن الامور المذكورة فان كون اللفظ مثلاً عارياً على  
 العواصم كثر الاستعمال عند العرب لا يعلم ذاتيته واذا اعتزكونه  
 عنه لما لا لا يخص بواحد منها فالمعريف بمنزلة لا يفيد وقيل عن  
 الشارح في وجه الساء ان الخلوص لازم غير محمول لكونه العضاضة  
 وجودية والخلوص عدمي فلا يصح ان العضاضة هي الخلوص وان صح  
 ان الفصيح هو الخلوص وانما استقام في الجملة لغرض البلاغة وادعاء  
 انها صفة للخلوص قال ومحقق الكلام ان تضادق المشتقان كانا  
 والصاحك مثلاً لا يستلزم تضادق ماضياً كالناطق والضحك الا ان  
 يكون احدهما بمنزلة الجنس لا كالمخرج والماضي فانه يصح المنزلة  
 محصوره وما نحن فيه ليس كذلك لما ذكره ما قال الفاضل المحشي في بحث  
 اما اول فلان هذا الوجه يقتضي عدم صحة العضاضة بالخلوص لا سيما  
 تعريف الشيء بما ليس محمول عليه كما هو المشهور في السنة العظمى ودعوى

الادعاء وقصد البلاغة محالاً يلتفت اليه في التوقيعات واما ثانياً  
 فلان كون العضاضة وجودية والخلوص عدمي لا يستلزم ان لا يكون  
 الخلوص محمولاً عليه لواز صدق العدميات على الوجوديات كما في قولك  
 ابيض لا اسود على ان كون العضاضة صفة وموردية ممنوع كل كونها  
 عبارة عن الخلوص المذكور استلزم للمعنى اللغوي حيث قال فصح الاعلى اذا  
 قصد لغة والطلول ساء وصح اللين اذا اخذ غوبه وذهب بباده  
 ويمكن ان يجاب عن الاول بان كتب الادعاء والمفعول ليس سميحاً  
 بالامور المبينة لاغراض وفوايد يتعلق بذلك منها تعريف صفة  
 المصاح فلم المعان بالبيع فانه ليس محمولاً عليه مع ان المعترض من  
 المتفتين على جوازه لغواً يذكرها في شرح ومنها تعريف المصطلح  
 العلم بمحصل صورة الشيء في العمل فانه ليس محمولاً عليه مع  
 انه قابل لجوازه لغاية ذكرها في حواشي شرح المطالع ومنها انه  
 للكلام الوحدة بعمل عدم الانقسام الى غير ذلك من التقرينات  
 بالامور المبينة لاغراض يتعلق بذلك وعن الثاني بان الوجودي  
 يستعمل بمعنى الموجود ومعنى عالم بعمل السلب جزاء من مفهومه  
 فلما راج ان يقول اردت لوجودي الموجود وبالعدم المعدوم  
 لا ما جعل السلب حراً من مفهومه ولا شك ان المعدوم لا يقع محله  
 على الموجود ولا فصحاء لكل الاغاد في الوجود وان صح حمل العدم  
 بالمعنى الثاني على الموجود فان قيل لا يجوز ان يكون المعدوم لازماً



للموجود لا يستلزم عدم المفرد وعلى تقدير جواز لزومه لا بد ان يكون  
 محمولا لان اللازم عبارة عن الخارج المحمول الممتنع الاستحالة وقد قال  
 الشيخ لا يلزم بغير محمول قلنا اللازم هو ما ليس بمفرد بل المفرد  
 لازم وهو ما يفرق بين ثم لا يلزم ان يكون لازم محمولا لان اللازم  
 عتبات حمل وانصالي والمحمول هو الاول والاساسي كوجود النيازك  
 البسمت فالاولى في الاعتراض على الشارح ان يرد وقال ان ارد  
 بالعدم المفرد فلام ان المخصوص كذلك وان اردت به ما جعل  
 هو المصنوع في نفسه ككلمة لاخرى فتفاد من عدم هذا المعنى  
 على الوجود في ما معنى اخذ وجوابه اثبات كون المخصوص مفردا  
 وقد احتج عن المنع الاصل بان اللفظ اذا وصف بالمصاحف كما حال  
 في هذا اللفظ فصاحف براد ان فيه سلاسة وجرادله وما يورث مسا  
 لا يجراد له سلفه محض كذا وكذا وان كان لازما لمصاحف  
 ثم ما كانت مخالفة في المفرد راجعة الى اللغة اهـ ما خرج عن بيان  
 اطلاق اللفظ الصحيح على ما يكون من الامور المذكورة امر فافهم  
 من اطلاقات القوم ومفهوم من اعتبار اهم المصاحف ثم ان في بيان  
 ان اطلاق القوم على كل من الاف م التثنية بالمعنى الذي اجتهد المص  
 وكذا اطلاق السلب على المعنى من حيث انك المعنى امر ما هو ايضا  
 من اطلاق القوم فان قلت لم لم يفرض لم رجع التثنية كما يفرض لم رجع  
 المخالفة قلت لان مرجع في المفرد والكلام واحد وهو سلاسة

كما سمي والمقصود بهما بيان ما يقع الاختلاف حتى يثبت  
 الاشكال اللفظي واعلم ان في قوله راجعة الى اللغة نوع من مخالفة  
 العوائق في المفرد ليست راجعة الى اللغة بل المصنف كما سمي  
 حق العبارة ان يقال الى الصرف او الى الفوائس المستنبطة  
 من استقراء اللغة واما قال كانها حقيقان مختلفان كما ينبغي  
 من عدم الجزاء بالاشكال ولا ينبغي قوله الا ان لا تغدو جميع اللغات  
 المختلفة لان حال الحقائق المختلفة اذا علمت علم حال باقي حكمها فكلها  
 قال لا تغدو جميع الحقائق المحصلة في تعريف واحد فكلها اما في حكمها او قول  
 ذلك بالنظر الى الظاهر على ما ينبغي لان اطلاق الفصاحة  
 الى قوله نظر الى الظاهر اما قال نظر الى الظاهر لعدم الحكم بالا  
 سنة اكل اللفظ لا محال ان يكون لفظ الفصاحة موضوعا لكل واحد  
 من المعاني المذكورة باوضاع مستفدة بل يكون موضوعا لكون  
 اللفظ على السنة العرب الموثق بغيرهم ادور واستعمالهم له كونه  
 وخاصة ان ذلك سلامة عن التقيد ومخالفة العكس المعنى  
 والتأليف الخوى وتنافر الظروف والكلمات فيكون اسميهما  
 من المفرد والكلام معنويا واما سنة كيهما من الكلام والمكلم  
 فيجمل ان يكون بطريق الحقيقة في الكلام والجاز في المنكلم ويجمل  
 العكس بما ثبت في موضوعه ان اللفظ اذا ادر بين الجاز والشرط  
 يجمل على الجاز ترجيحا على المشتك وكذا الحال في البلاغة فاما ان



يكون حقيقته في الكلام مجازا من المكمل او بالمكن والحاصل ان  
 ما بين اللفظين لا يستعملان في المعطوفين لا استعمالا في ملك  
 المعاني المختلفة فكان الاصل في الاستعمال هو الحقيقة حكم بالاشراك  
 لكن عالم لكن بعد الاوضاع مقطوعا به جعل الاشارة سطر الى  
 الظاهر قوله ولا يخفى تغزير توفيق مطلق العن اذ لا وجود له في  
 المطلق والا لكان لفظ العن مشركا بمعنى اذ لا معنى للاشارة  
 بمعنى الا ان يكون للفظ معنى كقولنا مساوئ الناس مضاعفا  
 وفي لاسوء معنى الاشارة على قوله اه فنه ساه لان الاشارة  
 بانه لا مدخل للمعنى في تفسير الالفاظ لم يرد على قوله لم احد في كلام  
 الناس ما يصح لتفسيره بل على قوله فتقول كل واحد منها مع صفة  
 الى امر ما ذكر من السوء فان كان على ذلك القول ولو قال بعده  
 الى اخره لم يرد شي ثم لما كان معرفة الطاعة هو قوله الخ  
 اصله في ان الصفاة على معنى جزء من البلاغة ام لا فذهب  
 صاحب المصباح الى الثاني والمضى الى الاول والطامة انه ايضا اصطلاح  
 اخذه المصنف من اطلاق العوم واعشارهم وان قال بعضهم ان  
 الابيضاح ان المصنف قد سجع منها ابن الاثير ونقل عنه انه قال الصفاة  
 مخففة باللفظ والبلاغة يتم اللفظ والمعنى ثم قال وقد ضرب مثلا لافعال  
 ان الكلام كالانسان والصفاة في التركيب كالخس في الجسم وفي المنة  
 كالخس في كل عضو والبلاغة كالروح فيه فاذا احسنت الاعضاء وناب

التركيب ويحمل الروح على الكمال في الجمال والى حصة من المال لا كس  
 اصطلاح المصنف اعاد اصطلاح السكاك لانه جعل الطاعة كالروح  
 ولا شك ان من الاعضاء والتركيب ليس من الروح وقصده  
 المنة والكلام من من الطاعة عند المصنف ثم لودكر مقام الطاعة  
 المطابقة لمعنى لئال كان مناسبا كما لا يخفى فالنص في الكلام  
 في المنة عارضا للحكم بان الصفاة تكون في المنة ايضا  
 وكان الاشارة بعد العلم بها اوصافا فاما ان يحمل قوله في المنة  
 صفة للصفاة فمحملة فاستغنى او بعد من معلومة وان كان قد  
 الموصول مع معنى الصلة محملا فنه من النجاة ولا حسن معناه  
 ما ذكره وصلة فالاساء على هو ان الصفاة من المنة او على  
 ما قبل الصفاة بالمسمى صفاة لان كلامها مع صفة لا كس  
 بالمعنى لان المقصود من صفاة المنة لا الصفاة حال كونها  
 في المنة وان كان المال واحدا او محتملا ان يحمل طرفا لعموم معلوما  
 بالصفاة لا باعتبار ارادة معناه المصدرى بل باعتبار تضمن معنى  
 للحصول والكون كما قالوا ان في العنصرين المعد والساء والشر وكذا  
 كوراعها في الظروف حاصه وان لم يرد بها معنى مصدرى فخ  
 يكون قوله الكتابه اراد المعنى الذي يحمي الصفاة لا بعد العامل  
 الظروف حلوصه من تنافر الظروف والعناء اه فعل في  
 وجهه محلات صفاة المفرد في الامور المذكورة ان المفرد له مادة



في روده وصوره في صفة ودلالة على معناه فعبه اما في مادته  
 وهو السافر او في صورته وهو مخالف العباس العربي او في  
 على معناه وهو العرابه ويمكن ابداءه في الكلام ايضا بان له مادة  
 وعلى كلامه وصورته في الناحية العارضة عليها ودلالة على معناه  
 التي كبرى فعبه اما في مادته وهي ساو الكلمات وفي صورته وهو  
 السافر او في دلالة على معناه وهو السافر حتى لو وجد في كلامه  
 من هذه الناحية الى امره - هذا الشارة الى ان السافر السافر  
 من الخاص سافر كل لا مع الاكابر الكل فعبه هذا كان الاولي  
 اعادة لفظ من في المعطوفين كعبه في كبرها للاختصار مع وضوح  
 المراد فالسافر وصف في الكلمة السافر ما عود من صور الدالة  
 وهو امر يحدث في الحواس فعبه ان كان ما كعبه على هذا المعنى  
 السافر عاده كعبه سام بل الاول بافال في سجع السافر ان السافر  
 ان يكون الكلمة معنوية على اللسان كعبه على السمع حكم الذي الصحيح  
 والظن السليم بل السافر بالمعنى المعنوي ان يقال ان السافر وصف  
 في الكلمة بوجه كعبه على السمع سافر فعبها على اللسان وسافر  
 النطق بها فكأنهم انما سرفه به كعبه ساسا كعبه اعبه ومساها لها لا  
 كعبه في الحقيقة اياها السفل بكعبه الساء ومع العاف صفة كعبه  
 المراد بها وكعبين القاف كعبه السجع بكعبه الهاء وسكون المعنى  
 ومع الحاء المعجمة وكعبه ثاسا سود والصبر عاده الى العرج في

الى السب السب ووقع من السب اسود فام ثبث  
 كعبه النحلة المنفصل العرج السب السام وهو مجرد عن عطف على كعبه  
 في السب الذي على كعبه السب وهو قوله بعد وسدى من كعبه  
 وتنقن بناصرة من وحش وهو سفل العبر اللاحض والاند  
 الاظهار والاسال مع الشهادة لعمد اد وطول في الحد والمراهم  
 في كعبه الموصوف له لاله الصفة عليه والاسماء المحرر  
 السب على السب في كعبه اي كعبه حاصرا في كعبه ووجه  
 اسم موضع والمطل النكاحا طفل قال تنظر الى طفلها بالعب  
 والسب في كعبه في كعبه في كعبه في كعبه في كعبه في كعبه  
 والوحش جمع وحش والمراد من نواظر وحش وجهه صدف  
 المصاف واعم المصاف السب معناه والمعنى بعد من السب عاظهار  
 صدف اسلا وكعبه ساو منها عاظهاره كعبه من نواظر وحش هذا كعبه  
 وكعبه ان يكون عطف على جيبه في السب الذي بعد السب السب ورج  
 وهو قوله وبيد كعبه الربم سب سب اذا اي نضته ولا  
 الحمد المعنى والربم النطق الابيض الخالص والنض الوقع والماشد  
 ما عاظهار القدر المحمود من كعبه والمطل الخالي عن الخلق والمعنى وعظير عسا  
 كعبه النطق غير منجا وزقذره المحمود واذا رقت عنقها وهو محمل الخالي  
 فعبه عنقها معنوية في حال رجع عسا ثم ذكر انه لا شبهة على النطق  
 في اللحن الخالي وقوله في كعبه اللاحض من كعبه في كعبه السب



فرع والغام السديد السواد وما مفرد من الحزم والاشتراك الملتصق  
 والعمود على الفحل ومنها كالقصور في الكلام والمنفك كل صفة متوالية  
 كثر التثنية والواحدة على السهم من هذا ان الكلمة والحق في ظاهرها باها  
 ليس طويلا اذ ارسله عليه شدة السواد ملتصقا بصفة بعض لغات  
 كثر تشبيهها في الجند بكما في الحلة طارده غنا كلها وان شدة  
 مصمم معنى شدة ذلك العزم وهو من مثل اصا والعام الى الخاص والمادة  
 عن الروايات كالمبايعة فيكون جميع سورة اربعة اقسام قسم مشدود على  
 الداس فيقول لانه كثرته لا يحتاج الى حط واحد وملكه اولى عاب  
 احدها في الاجزاء من والفرض سان كثره الشدة فانها بقدر من كمال حسن  
 وساب من هذا الفرض ايراد المتن والمسل وجمع المقاص فان  
 فيه اشارة الى ان المقاص مع كثرتها يصح في مثني واحد ومن  
 واحد وزم بعضهم ان مثا، التثنية الترائم صافي البيان  
 وسه للمحامي اعلم ان النفس الخارج ان تكلف كلمة سبعة الصور  
 حتى تحصل صوت قوي كان الحرف مجهورا وان بقي بعضه بلا صوت  
 كان الحرف مجهول وجوه الاول  
 العواسم موضع والربض المادي اي طر ذلك الموضع ما وى للجن  
 المطيع اذا غزا وادعوه الثاني الشئ الخارج في السوال  
 وحضرة اسم امارة اي سكرى عليك تلك المرأة والشدة حروف  
 محمدي صوبها عند سكانها في مخرجها فلما جرى ومنها ما حروف مجيها

اي فزج الماء بالشرب والرفوة ضدها ومن الحروف الباقية  
 قول وهو سهو ليس رد القول ولو قال مشتق لانه ال ذلك العمل حتى  
 يكون ابطالا لا يرد لا فائدة في ابطاله رد الاصل الكلام وحاصله  
 ان على التثنية التي ذكرتها في مشتق فان موجودة في مشتق فان ايضا  
 فيجب ان يكون مساويا وانت لا تقول به اذ قلنت ولو قال مشتق  
 لانه ال ذلك العمل المشتق العكس والحق بكسر الحزم وحذف الماء الحرس  
 وبلغ مع اللام مع كسر حوله ومن السبعة عطف على من العرب الحزم  
 واصا والسبعة الى الصمة ارجع الى المحج لفظه ولذا دله لام التثنية  
 وقد سأل بعض الاوادم اراد به التثنية من مائة قال بل قد يكون  
 ذلك مع اصحاب الحروف المتعارفة المحج مسا للمساو كما استغف عنه  
 وفي الم اعهد على من المتناسي محل القضاة ثم قال واطس  
 انه لا يخرج الكلام الطويل المشتمل على مفرد غير فصيح عن القضاة كالاخرج  
 الكلام المشتمل على مفرد غير عربي من كونه غير سا فلما طرح سورة فيها الم  
 اعهد عن القضاة وبعضهم لم يطلع فانه وانه معاد امر بان  
 وصو كقضاة الكلمة مثلا لا يوجب وصف الكل كقضاة الكلام والشارح  
 اطلق الما اصل على وجه سمي ابطال الفرع وحاصل ان قضاة المفرد  
 موفر من قضاة الكلام كما سئاني ولا شك ان الكل فقير كان او  
 طر بلا ينبغي بالتقاء فانه لا وصف بجزء قضاة الكلام حتى لا يلزم من انتفاء  
 قضاة المفرد اسما قضاة الكلام فان اسما الوصف لا يوصف انتفاء



وہیچا اشتر طرہ فصاحہ ان یون کل کہتہ مذہم

الظالمون علوا كبيرا والفرقة كون الكل وحده ظاهرة المعنى  
اعلم ان العادة والوصف وعدم ظهور المعنى وعدم ما يوصف الاستعمال  
بغير تارة باعتبار الى جميع الى الاعراب للخص من كان المواد في تارة  
بالنظر الى بعضهم وتارة بالنظر الى غيرهم من المولد من فاذا وصفوا  
بالوصف او الفرقة مثلا في مقام المدح بمراد به الاعتبار الاول والاول  
بمراد منها في مقام المدح بمراد به الاعتبار الثالث واما العاد فلا بد وان  
لم يمدح كالمثل سهره الاستفراء موارد الاستعمال في المعنى  
كون الكلمة وحده عند الاعراب للخص في ظاهرة المعنى لهم ولا  
ما يوصف الاستعمال عند عدم لان الكلام في بيان محلات الصفات وغيره في قوله  
عنه طاعة المعنى لا ولهذا ان ظاهرة وحوله ولا ما يوصف الاستعمال اعادة  
للمعنى المستفاد من غير كما في قوله تعالى المقصود عليهم ولا الصالحين واما قال  
فمعهم ومنه ولم يعل اما او اما لوجود اقسام اوى غير ما ذكر في المعنى من المعنى  
كان مستدركا ان اياه حوله من معناه بغيره ومجان المراء ان علمه الصفات في قوله  
العلوم اصحابهم من معنى واقل من مضاف الى المعنى في قوله فان شطاه يتكلم  
بالهندية اي على لسانه والرداء العاصه يدل على ان العادة في معناه بالجم والنون  
معنى في صون كما هو المسموح من الشان فان هذه الالهام والاذان في الاذان  
انما يكون للمخزون عادة في وابه في جنة بمعنى اخذ الجبان بعقدة ومنه  
ما عناه الى ان يحج له وجه بعبد له اما ما لا يحج وجه سقيم المعنى فهو  
ان التعبد عن معنى الشدة الى الاصل في قوله في الالهام من سيرة



معنى س إلى السراج أو السرى كالمعنى والمهر والمهرى المعنى المسور إلى الغم  
 وقرار ومسر السعد بهما من النشأة فمن السراج كالسيف  
 السرى أو السراج كما ذكر في المعنى وأما بيان بعده فهو أن محراب السراج  
 لا يدل على السعد فاعده منها بعد مال السراج نصف امرأة اسمها نمان  
 الدين والى معنى آخر يدعى وطرفا البرج ومثله وجابجا مرسجا وقال وفاقا  
 ومسرنا مسرجا أبدت إلى الظهور وراعى إلى شيا وأما السراج والسمج  
 والاسنان ساعد ما من الشيا والسمج ثبت يقال رجل أفلح الاسنان أو مائة  
 على الاسنان قال ابن دريد لا بد من ذكر الاسنان كذا في الصحاح معنى  
 صفة كخصاله من ذكر الاسنان فلما صبح الأسفل رجل أفلح أو منقح وبارد  
 متباعدة استانه فلهذا اللفظ السراج صفة لما هو عبارة عن السراج  
 الأسفل وهو من من السراج وهو شرط الخرد وهو الخرد  
 اللام والاضافة ومن كقولهم تعالى وهو يهون عليه وقول الشاعر  
 ملكك غلام من ملوك أعظم وكذا الحال في البرج إلى والظرف العين والاسراج  
 مع البرج وهو أن يكون ساعد العين محمدا ما السوار كذا لا يغيب من سواد  
 سى والمعلل ساعد العين مع سوادة وعد سى عمل في اللوح النرج سى  
 في الخاص مع طول في أطرافها وسوى بها قال ابن السكيت هو طول امتداد  
 مع وفور شفا كذا في العين وفي الأساس النرج رمة الخاص  
 واستنواة وفي الصحاح النرج رفة في الخاص من طول وزجج المرأة  
 جابجا دعه وطوله وقول الشاعر إلى مرققا مطولا موافق لمول

للجمهرى والجمهرى كسر السين موضع السين من أنف البعير أطلق  
 على أنف الإنسان أما على سبيل الاستعارة أو الحار المرسل العين  
 الحداد وعدا من من قولهم سرج وجمع بالكسر  
 في هذه الكلام إشارة إلى أن من المعنيين فرقا وإن فرقا لكل لا مع المعنى  
 على بعد من أن سراج السراج إلى لوح الوجه البعيد المنسوب إلى السراج ما  
 بالمساحة وعلى بعد من أن يكون معنى سرج وجمع المنور المضي كان به سراجا  
 ولا يخفى ما من المعنى من العرب والفرق قول العالم بجعل اسم منقول  
 منه لأصالح أهم لم يعرفوا هذه إشارة إلى جواب وهو أن بعد من الأول  
 أن سراج ما جاء بمعنى سرج وجمع السراج على سراج اسم منقول منه  
 وسعى من سراج وهو بعيد له فلم لم يحمله المعنى وبه ما خذد منه حتى  
 يستثنوا عن التكلف وبعد من الثاني أهم ما لم يخذوه منه لأصالح أنهم  
 لم يطلقوا على استعمال سراج في معنى سرج وجمع وإن كان ذلك الاستعمال  
 سراج في معنى سرج غير ما أصحلا فيكون مما يحتاج في معرفة أن إن  
 ينقروا سرجه في كتب اللغة لأن ما لم يطلع عليه أرباب الفقه ليس  
 الأكاذيب على صفة فائدة في القول ولا صحال أن لا يكون أصلا يكون  
 قولهم سراج أنه أصح معنى سراج وجمع سراج الاستخذاء من السراج  
 كما قال الإمام المهرز وفي السراج مسوب ويجوز أن يكون وصف بذلك  
 كثره ما به وروى عن من كان به سراجا ومنه فعل سراج به امرئ إلى  
 صه ونوره ولا شك أن المولود قسم من الغريب المردود فلا يوجد



ابغافا بده في العدول انا لا نسلم ان سرح الله وجهه في معنى  
 حسه واحده لم لا يكون موافا يكون ايضا من باب الغزاة المذكورة  
 في المتن بان يكون معناه جعل الله وجهك كالسراج ووجهه في الفرق  
 من المعصية لا يوجد العدول اصلا وما كان مد المنع مكافاة لكونه  
 خلافا لما صحح به اهل اللغة رده بقوله واما صاحب محل اللغة او يعني انه  
 صرح بان الحال سرح بجي يعني حسه ووجهه في جعل سرحا المذكور في  
 ما فؤد امته فاذا صرح به امام من اية اللغة لا ينبغي معناه معنى فاعلم من  
 هذا التقدير امور الاول ان قوله لا افعال انهم لم يعثروا اه عليه سرحه  
 كون سرح هو فاعل الوعد المذكور في السرح كما ان قوله وان يكون الخ  
 سرح كونه نوعا غير مذكور في الثاني ان قوله على ان لا سرحه هو ان سرحه  
 لا سرحه بان ضعفه فانه لو قدم لا صرح بان ضعفه الى تكلف كما  
 لا يخفى الثالث ان المراد بالعداء في قوله من بان العداء ليس مطلقا بل  
 بل العداء المعهودة المذكورة في المتن الخامس ان قوله واما صاحب  
 محل اللغة من يتب بقوله على انه لا سرحه اه هكذا ان يعلم هذا المقام  
 من المعصية والاشبه والاولى ان لا افعال الغزاة كما يفهم من كتبهم  
 اه هذا امر اورد في المحال على المعصية وتقرير ان الغزاة كما  
 يفهم ان الغزاة كما يفهم من كتبهم كون الكلمة مع مشهورة الاستعمال  
 وهي من مقابل المعصاة وهي بحسب قوم اذرب لفظ يكون مشهورا  
 من قوم ولم يسمع قوم اذرب لفظ عند الثاني دون الاول وان الكلمة

الوشية

كما يفهم من كتبهم هي المشتملة على تركيب من الحروف سرحه الطبع من  
 ذلك السرح ومن في معاملة العداء فاللفظ العرب يجوز ان يكون كلمة  
 عداء فلا يحسن تفسيره بالوشية بل الوشية يعني انشاء لفظ من عن  
 الوشية فيزيد ايد المعصاة المعصية على سرحه المعصية وان ارد بالوشية  
 غيبة ما ذكره باسم المشتملة على تركيب من الحروف سرحه الطبع على ما لم  
 ان العداة بذلك المعنى محل المعصاة وفاضل ان المراد بالوشية في سرحه  
 العداة اعم المعصاة المشهورة او غيره والاول باطل لانه لا يصلح لان سرحه العداة  
 لانه معاملة المعصاة والوشية معاملة العداة وكذا الثاني لان كون العداة  
 بذلك المعنى محل المعصاة مجموع وسرحه هو ان الشارح ان كون الوشية  
 بمعنى غير ظاهر المعنى ولا ما توسل الاستعمال ايضا اصطلاح مذكور في  
 كتبهم فانهم قالوا الوشية معون الى الوشية الذي سكن العداة ان  
 المواد الخالية عن الماء والكلاء استعملت لالفاظ التي لم توسل  
 استعمالها ولم يظهر معناها فاعلم من هذا اطلاق الوشية على ما لم  
 يظهر معناه ولم توسل استعماله سواء استعمل على ما ذكره اولوا واصحاب  
 قالوا الوشية فثمان احد هما عداة حسه والآخر عداة صريح فاللهوا  
 الوشية على العرب ليس ايضا فلو كان المراد بالوشية ما ذكرت من  
 المعنى المشهور بل ينزى ان يشتمل العرب ليس ايضا على سرحه  
 عداة الطبع لو حوت اعصار المعصية في الافهام وهو باطل لاستلزامه العداة  
 من التبيين فاعلم ان الوشية هي ايضا بمعنى غير ظاهر المعنى ولا ما

على



الاستعمال وهو المراد منها فان عرفت ظاهرة المعنى والاما  
 الاستعمال بمعنى الوحدانية باعتبار المذكورة فاما ان كان المراد بالوحدة  
 هذا المعنى يكون مع كونه محل بالمصاحفة المتداولة فيما بينهم يعني كون  
 اللفظ جاريا على العواصم المستطمة من اسماء كلامهم كغير الاحتمال  
 على السبب العربي الموثق منهم ظاهرة الفساد لان المراد بعدم ظهور  
 المعنى وعدم ما يوحى الاستعمال كونه كذلك عند جميع الاعراب  
 للخص كما عرفت ولا شك ان كون اللفظ عرما يوحى عند جميع هو كونه  
 قبيل الاستعمال على السبب او عدمه وعلل الاستعمال او عدمه بياقي كونه  
 المعنوية في المضاهة وان اردت بالمضاهة معنى اخر وزعمت ان  
 مشتقا من السافر والغريبة ومخالفة القياس لاخل بها فلانما فتنه  
 فيه كونه محال للجمهور بل لا يستد بعينه عليه واصار لاهل الكلام  
 فيه وما حصل للحوار اصار الشق الثاني من التردد بقوله فلان ان المراد  
 بذلك المعنى محل بالمصاحفة فلانما هذه المنع مكابرة افلا يشك من ذلك  
 ان العرانة بمعنى كون الكلمة عرظاهرة المعنى لاما يوحى الاستعمال عند  
 جميع الاعراب للخص محل بالمصاحفة بالمعنى المذكور وعرفت في مذهبنا  
 احاد الاول ان قوله عرظاهرة المعنى والاما يوحى الاستعمال اذا كان  
 للوحدة يكون توسط الوحدانية في اليمين عينا والافلا يد من بيان الثاني  
 والثاني ان عرب العراق والحديث اذا كان من اصل العرب الحديث  
 انما يكونا واحدا في نوع عرظاهرة اسن منه فبه اعني الشعر لانه قد عر

النسبة

باني

بانها في النظم احسن منها في النثر والثالث ان المفهوم من المتن  
 ان العرب قسم واحد ومردود والمفهوم مما ذكره المص في الايضاح انه  
 قسمان وكلاهما مردود والمفهوم مما نقل الشارح عن القوم حيث قال  
 والعرب قسمان اه ان قسمان والمردود واحد منهما والمفهوم مما ذكر  
 الشارح في هذا البحث من الكلام الايضاح وبعبارة اخرى اقسام  
 المرود وعللها منها والمفهوم من كلام القوم انه سبعة اقسام والمرود  
 سبعة منها حيث بعد من العرب مالا يوحى في الاستعمال الا نادرا  
 او ان كان موضوعا اصلها كحاض يدع وبذر وما احده من المولودون  
 وما عرظرة من القوم ووقوفه ويمكن ان يجاب عن الاول بان الغاية  
 من السبب على الترادف والوحدة فانه عظم ان يسمي له فان  
 من الناس من لا يثبت باليقين وعن الناس بان الحكم بالاحتمال  
 على مطلق العرب الحسن بل لا مثله المذكورة به بل ارجاع خبر الموثق  
 في قوله من ومنها ولا يثبت من الحكم على الاخص الحكم على الاعم وعن الناس  
 ان من قال بحدوث السبعة لم يرد للحصر بل القابل بها ايضا فلانما فتنه  
 الشبهة بين الغليظ الكفيل والرحيل والمشتبه الجليل العالي والمفطر المشددة  
 واطلح بمعنى اظلم وحفحت بمعنى تكبرت ومخالفة ان تكون الكلمة  
 على خلاف القانون المراد بالقانون القاعدة العربية المستثناة  
 منها الشواذ لانها عبارة عن حكم على كاسبق ولا كلية بدون الاستثناء  
 فانه منع ما يقال ان القيد الثاني وهو كون المخالف بما لم يثبت من الوضع

باب الغاية



ان اعترف في هذا التعريف بلهزم اعتبار مدغمه بلا قرينة تدل عليه  
والا بغية التعريف لا حول الا مثله المذكور فيه مع انه لا عالم فيها  
قوله اعني من هذا ان الاعاظم تنهيه للغة وقوله او في حكمها عطف على  
منه وان الضمير راجع اليها واذا قال او ما في حكمها ليدخل فيه كذا او  
ونحوه والحمد لله بكسر الهمزة لا تنافيها الا لام او ضم الا لام لا تنافيها الا  
فان هذا الانشاع اغا جاز مع انه لا يكون الا في كلمة واحدة ليس لها  
كلمة واحدة كقوله استعمالها مع سس الحمد العاقل  
عامة الواحد العدم الاول وروي ان مملك الناس رما قائل  
اي بارتب فاقبل المحذوف حرف النداء والعناصر الاصل  
ان مقتضى القياس ذلك واورد عليه ان عدم الادغام في الاصل لم لا  
يجوز ان يكون لصورة الشدة اذ قد ثبت انه يجوز للشاعرا باليجوز  
لغيره كصرف مالا ينفرد مثلا اجيب بان ذلك القول ليس على اطلاق  
به بل اهم يقولون بمثل الشاعرة المحذوف لا يمتد للمصور ولو سلم  
ما ثبت له الجواز وهو لا سا في اسعاد المعصاة وفي كل من المنع والتميم  
كذلك اما في الاول فلما ذكر في المنع بحالا الى شرح الواحد في شعره الطيب  
للشاعر حرف مالا ينفرد واظهار الضعف واظهار المعسل بحري الصريح  
الحمود ونزيم النادى والفصل في الاضافه وعرف ذلك الى استنباطه  
فيها عدول عن العناصير للصورة اي من العناصير المستعمل الى العناصير  
المجوز واما في الثاني فان الجواز ههنا شافى انتفاء المعصاة لانه اعابلهم

من

من عدم الجواز لا يلزم الانتفاء لمواضع اسم امر الموصي  
لما عباد ان حال المواضع اسم امر الموصي اذ لا يظهر موضع المظهر  
موضع المصير فانه يفيد بها قوله واللغز الى لعب الممدوح وهو سبب الاول  
وهو تظلم لا بهاد اهل حكم العباد المعصاة بالوقوع اه  
كأن وهو ان لائم ان الكرامة في السمع داخل تحت الغزاة قوله فظهر ان  
لاشئ اما قيل محال كما تم وان نفقوا او الجحش واظم مع معج فان دعوى  
الظهور في مقام الاسان لا بعد ولا يكون في على المعصاة سلمنا ان الجحش  
من احد العناصير لكن لا يلزم منه كون الكرامة في السمع مطلعا داخل  
حكم العباد فان سور الحكم لا حصل لاسلمه سورة لائم لجواز ان يكون  
للمعصاة دخل في ذلك السور فالوجه ان يقال ان الكرامة في السمع  
ان سارت من مع صوت المنكلم فلا عبرة بها وان سارت من حروف  
الكلمة حارة من عليها وسارت ما كان الحسن السليم حكم بعدم الفرق بين  
المسرد والجحش فيقال لا علم لم ينقضا بالمعصاة فيكون الاشارة عن  
سائر الظروف كافيا وصفت مدس الوجه من طاهر معلية  
في وجهه انه قال اما الاول فلان عدم النفاذ الى الشغل لا ينافي الا  
بالمعصاة لجواز ان يكون اللعظ الكرم في السمع مما يحذر الضمير عن  
اسماء فلا يكون فضي ولكن ان يقال قد عرف مما سبق ان طريق الكرم  
في السمع الناشئة من نفس الكلمة مع قطع النظر عن صوت الالفاظ  
منحصر في النادى اي الشغل نعم به دله ان الكرامة في السمع ليست مؤثرة

طال



الى السهل بل باللام بالعكس كما سبق في العبارة ان يقال انها كاشفة  
 عن التشكل في نفس النطق فقد دلت على السام والافلا على البصا لان  
 الكراهية سمع امر عارض لا يوجب نقصانا في نفس النطق قال واما  
 الثاني فلانه قد اورد المظهر في الحين ولم يذكر فيه الكلام المنطوق فيه  
 والنظر على ان يكون على كلام مذكور فيكون خارجا عن الغافلون وكلام  
 فانقول بان النطق صوت يعتمد على مخارج الحروف مشهور بين الابداء  
 فلا وجه للمناقشة في الثالث ان الكراهية في السمع راجعة الى العلم  
 اهـ مدادوه اختاره للحال حيث قال وعلى نظره ان استنكره  
 السمع للسمع يرجع الى النعم لا الى نفس اللفظ فكيف من لفظ صريح  
 لاستنكره في السمع اذا ادى سمع فكيف من لفظ فصيح سكتة في اداى  
 يصوت سكتة فلم يمت من الفيد المذكور ان كل ما استنكره في السمع على التو  
 المذكور ليس فصيحى وبسبب ذلك وايضا يجوز استنكره في السمع للفظ  
 الحرفي لغيره فلا يكون فيه ازايدا على الثلاثة هذا اذا كان المراد  
 بكراهية السمع ما ذكر من رجوع الاستنكر الى النعم لا الى نفس اللفظ  
 والى غير اية لفظ الجهرى اما اذا كان المراد بها غيره كما اذا كان المقصد مثلا  
 على انه كيب ينفر عنه الطبع فيكون الكراهية في السمع حينئذ راجعة الى نفس  
 اللفظ لا الى ما ذكره وبسبب شئ ما ذكره من الثلاثة فيكون قيد ازايدا  
 عليها الى هذا الكلام لا يفتى على دى سكتة ان قوله ان استنكره الى قوله  
 وليس كذلك وهو للنظر وقوله وايضا الى قوله فلا يكون قيد ازايدا

على الشئ وهو اضربه وقوله هذا اذا كان المراد به جواب عن النظر  
 نظرا الى الوجه الذي ذكره افان روح الخمر والوص الاول بما ذكر  
 في الفتح ولم ينفر عن الثاني لان ما اختاره وان عرقه ضيقه  
 ولم يلعب الى سبب صوابه عن النظر لوضوح فساد فان ما شغل  
 على انه كيب ينفر عنه الطبع متنافر قطعا وخارج نقية للامور عن الثاني  
 فلا يصح قوله وليس شئ مما ذكر من الثلاثة مدبر واستنكره  
 ايضا بخلاف هذا الكلام لا يلائم السباق والسباق في اما الاول  
 فلانه قال في مدادوه الحروف وفي المنزلة لم اعهد ومحموله كما  
 شهده الفطرة السليمة الاسد لال لوقوعه في السهل على عدم  
 كون ما ذكره سكتة للسامع وسر دله ساء على هذا الكلام ان الوقوع في  
 لاساق السكتة لواز ان سكتة في ذلك المعام ما مع ثابته واما الثاني  
 فلانه قال في مدادوه الكلمات ولم يرد ان مجرد مدوه غير فصيح فان  
 مثله وانع في التمهيد نحو فنيته وقال في اخر ما صحت فصاحة الكلام ان  
 كثرة التكرار وسامع الاضافات ان اوجيا ثغلا وشائنة فذاك  
 والا فلا جهته لا خلا لها بالعصاة كيف وعدوهما في السهل بل وبه على  
 كل منهما ايضا ساء على ذلك الكلام ان الوقوع في لاساق السكتة لال  
 الملائم للسباق والسباق منع وجود الكراهية في السمع في خبري فان  
 الاعتراف به موقوف على التقليل عن ارباب السكتة السليمة ولا على  
 فلا وجه للاعتراف واما قوله بسبب في الحاشية فالظاهر انه اشارة الى ما



في اخر المصنف ان لكل مقام مقالا لا كس فيه غيره ولا يقوم مقامه  
 لكن ذلك المقال لا يباين هذا المقام فلا يحس ابراده فيه كما سبنا  
 الله ان ساء الله تعالى مع فضايلها حال من الضمير في قوله  
 قال الله تعالى مع فضايلها حال من الكلمات لانه فاعل معنى  
 للمساواة اصف الله اي موصوفه من ساو الكلمات كابتة مع فضايلها  
 اي مع ان يكون كل منها في معنى مضمي ولو قال موصوفه من ساو الكلمات  
 مع فضايلها والتعبد لاسم كلامه من الفصل من الحال وذبها بالاصح  
 ورد في الرابع الحرة ما يستلزم ان يكون كل كلمة مشتمل على الكلام  
 الغير الفصيحة مضافة كانت ام لا وخففة ان الحال في المعنى وصف  
 لذبها كما ثبت في موضع فغوله مع فضايلها اذ كان حالها من الكلام  
 يكون المعنى من ساو الكلمات المصنف فليعلم ان يكون الكلام العادي من  
 صنف الناصب والقييد المشتمل على كلمات كل منها في معنى سواء كانت  
 متنافرة او لا فحقا لو ليس فيه تنافر الكلمات المصنف اما على تقدير ان  
 السامع فظاهر واما على معنى الكلمات الغير المصنف والافرة في مقام  
 نظير الاول لانه كما لا يخفى واما اذ جعل محالا من ضمير موصوفه فالمعنى موصوفه  
 الكلام النصب على كل من كلماته من الامور المصنف فلا يرد شي من  
 يمنع عند الجمهور ان قال فعل الجمهور من الناس اكثرهم صرح  
 به الجمهور فيكون المعنى المعظم وما خالف القانون المذكور يكون مشتقا  
 قطعا فلا ينفرد به قول من مع عند الجمهور على ما قبل معنى اصلا قلنا

فضائح

المراد بمفهوم اصحاب النسخ الكافية النجاة من الغداه فان القانون بنسب  
 اليهم قابلا والمجهول اكثر النجاة من المصنفين والمساو من حيث لا يشد  
 الا واحد او اسان فلا اشكال قوله معنى مساو الحكمي الصاوي وان  
 لا يكون مصدرا ولا يكون شي من السباق والساق مقتضيا  
 لذكره معنى كما في ضمير الشان اعني بالاصل بالفاعل ضمير المفعول  
 الام في العاقل للمعهد والمراد الفاعل المصنف على صرح المفعول  
 فلا محذور زيادة فيه وهو عدم الفاعل على المفعول وابتدأ جني  
 بنسب النون وخفف الباء مع كسرى عوي روي عوي  
 مع حاتم على معنى التبع اللفظي على عدي بالمساو على التبعات  
 لان قوله موصوفه على ضميره معناه ما فذا جاب الله تعالى دعاء في قوله  
 وفعلها هو الله وسجد والكلام العاديات اي الصالحات بمقتضى ان  
 تكون على مصنفها ليكون موصفا على كما ان الكلام الصالحات  
 بحسب وطرد ومحمل ان يبراد اذ ان الناس واواما شتم  
 ادى الله اكمل صاعا بضاع على الصم في ادى راجع الى شخص  
 مذكور في التبع السابق وفي الله راجع الى مصنفه وعلى صم ادى  
 راجع الى مصنفه وضمير الله راجع الى اصحابه ما جئنا به كل واحد منهم  
 والنا من اصحابه له والمعنى على الاول لما عصى اصحابه مصنفه  
 العصيان مصعبا كما في ذلك السمع الذي كان عدو المصنف مصادرة  
 مصنفه بخلافه يباين غير ذاب ولا ناقض حال جزاء كل صاع بضاع اي



كما في احسانه بمنزلة واسه بمنزلة فان مجازاته الى الان طوره من مولا  
 الاصحاب فلما عصوه ظفر خصمه فكاهه بما فصل وعلى السان ما نص  
 اصحابه مصعبا كما في مصعب حصان كل من اصحابه طره وساسه  
 من سوره ابا بعلبلان عن كبره عن مهننا نترج لكم عن السلب  
 كقولهم ادوا من مويون والمعنى ولى بالسبه هو السلطان امام  
 سب كبره وحسن معاملته معهم كما يحكي سمار وموسى سمار وروى  
 مامه بنى للورثى الذي في ظاهر الكوفه للسكان بن امراء القيس فلما  
 فرج منه العاه من اعلاه في مسا لثلا بنى لبيزة قصيرت به العرب المثل  
 معا لوالا اسفار قال الشاعر برنيا نوسعه بجن فمالا هو اسفار  
 وما كان زاذبن كذا في الصحاح فان صل لم لم يرجع الضمير في بيوه الى  
 الجراء المدلول عليه بقوله فيى صى يكون المعنى وبنى ملا بسو الجراء  
 وملا زموه فان العرب يقول ابن الكرم وابوا الفضل ولاح الحرب وسرد  
 الملا بس والملازم وكذا الكلام في محل يلو من قومه بان يكون ضمير قومه  
 راجعا الى اللوم ويكون المعنى العوم الذين من شأنهم اللوم  
 فلما لان الاول مع كونه محتملا بعيدا كما يشهد به الدوق السليم  
 لا بلان عرض الشاير فان عرضه ذم اسادات الغفلة ومحوم بعدم  
 مراعات صوالس وعدم محادة الاحسان بالاحسان وهذا انما  
 يستقيم اذا رجع الضمير الى ان السلطان كذا السان فاه مع بعده  
 قدرتهم على اللوم وهذا انما يستقيم اذا رجع الضمير الى زهير

والواو الحال صعلها الى حال اللطف على الضمير المرحوم مع جوازه  
 لوجود الفصل رعاية لانه لفظي ومسوى اما الاول فليلايم قوله وصرى  
 فانه حال واذا السان فلان اللطف يوصى ان لا يكون مدح الشاعر مدح  
 سب المدح الورى اياه وقد من الغفلة في شأن المدح ما لا يخفى  
 قوله اي لاشا دكنى الى اخره نفسه لقوله لمنه ومدى وقى سبها  
 اذا والنقل الماضي جهبا اه هذا اثر الى الرد على الروى  
 حسب حال اعلم ان الظاهر من حال العاقل ان لا يلزم احد الاعلى ما يستحق  
 اللوم عليه علمنا ان الساعه من جيب اللوم باذا المدح على السطح دل ذلك  
 على انه يصدر من المدح والسمه مالا ف لومه وذا لا يناسب المدح فلو ان  
 بان الله انه على الك لكان انبى بالمدح ورد الشارح بان لا يختاره  
 احسان الطيبا ومواهبهم بثبوت الدعوى من كانه تخفى منه اللوم فلم  
 يثركه احد ولا يحق على المص ان كلمه اذا اذا جاز استعمالها في موضع  
 ان انما العرض جاز ايضا استعمال اللوم في موضع السجود والنم فعدا  
 ما فراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر الى ان المدح لا ينصور  
 فيه الهجو والذم ولا يستحقه قطعا حتى اذا نكرت مدحه وقصدت غيره مدح  
 لا اقدر على غير اللوم واذا لم لا يثركنى احد فيها وسمه من الكمال  
 ورعا له الادب مالا يحق على صاحب الدوق فقطصر حسب حسب الصواب  
 واضمحله قوله لكن معايله المدح باللوم دون الزم او الهجو بما غاية  
 الصواب فان معايله المدح باللوم اسهل شناعة من معايله المدح



بالزم او السها فليسا مل ولعله اراد ان قد شئت من التقل  
 لعائل ان يقول هذا مخالف لما سبق من ان قرب المحج لا دخل في حصول  
 التنافر ويمكن ان يقال المراد بالتنافر المذكور سابقا هو التنافر المحل  
 بالفضاء والمذكور ههنا هو التنافر في الجملة فلا منافاة صرح  
 به ابن العجدة وهو اول من غاب هذا البيت اي صرح بكون التنافر  
 حاصل من مجموع الجمع بين الماء والهواء ونحوه وقوله من التنافر  
 مبيداه جنة خارج وقوله وما من مروفه لكان جملة حاله حتى هما  
 لا شفا رب التنافر في الجملة ولغائل ان يقول هذا التقل سبيل كون  
 هذا المثال مشا لا يمارون المتناسق في التقل فانه اذا كان نافر اكل التنافر  
 يكون مما مبيا في التقل اللهم الا ان يقال هذا الكلام دفع في المجاورة فنجمل  
 على المبالغة في الثاني ووقوف منها ان قبل فلم يعبه في تنافر  
 للمروف قلنا لانه لم يحصل من مروف كلمة واحدة وما حصل منها فليس  
 محلا للنضاعة قوله وزعم بعضهم اراد به الخلق الى قوله لانه لا يوجب التقل  
 على اللسان يريد به ضعف ما اصابه على الخاء كما اشيرنا اليه فلا تغفل  
 والتعقيد اي كون الكلام معقدا اه قال بعض شراح الابيض  
 او روي بعض المحصلين على هذا الشرف ما يعرف التعقيد لا يعرف التعقيد  
 وارجاب عنه بان المصدر من الفعل المبني للمفعول فالمراد بالتعقيد  
 ثم قال ويمكن ان يقال لانه قول معنى المصدر بناء الفعل للمفعول والاب  
 غير وازد لان الاطلاق اصطلاح لا لغوي ولا يخفى على العارف باساليب

المراس

المراسيب انه ان اراد ببعض المحصلين الشارح المحرر فما ذكره من  
 ظاهرة اذ لا يريد ههنا وانما مقصوده بوجه العبارة وانما المعنى فكابره مرفق  
 اوله يعني ان المصدر في قولنا عقد عقد تعقيدا على البناء للفاعل بما يرب المصدر  
 في قولنا عقد عقد تعقيدا على البناء للمفعول فان معنى الاول جعل معقدا ومعنى الثاني ضرورة معقدا  
 فالقول بعدم الفرق بينهما مكابرة محض واختيار كون الاطلاق اصطلاحا  
 لا لغويا غير مفسور بان لا يكون معنى الالفاظ اه ويريد ان المراد  
 بالجملة ههنا بسبب مخالفت النافون الخوى كما هو المتبادر من الظاهر  
 بل مجرد عدم المطابقة بين ترتيب الالفاظ وترتيب المعاني فان سبب  
 التعقيد يجوز ان يكون اجتماع اموره قال للحال الظاهر ان ذكر  
 الامر من من ضعف التاليف والتعقيد التقطع بيني الاضلالان التعقيد  
 التقطع نشاء من مخالفة اصل التقطع بدون قرينة تدل عليها وكذا ضعف  
 التاليف وانت خبير بان الشارح الحقير ان اراد بهذا الكلام الترفع على  
 فالظاهر انه غير تام لان ما ذكره لا يفيد عدم غناه احدهما عن الاخر مطلقا  
 كما لا يخفى ولو سلم فلما سبقتم تفرع قوله فذكر ضعف التاليف لا يكون  
 مغنيا عن ذكر التعقيد على ما قلناه بل يجب ان يقال فذكر احدهما لا يغني عن  
 ذكر الاخر وان اراد بهذا الكلام الترفع على غيره ممن قال ان ذكر ضعف  
 التاليف يعني عن ذكر التعقيد فلا منافاة فالوجه في رد كلام للحالي  
 ان يقال لا يغني ذكر الاخر لان التعقيد التقل عبارة عن كون الكلام غير  
 ظاهرة المعنى والدلالة على المراد سبب مخالفة الاصل والراجح سواها كان

ذكره هو ما عني و

ذكره هو ما عني و



هم المراد او لا يكون بينهما عموم وخصوص من وجه لاجتماعهما في مادة  
 يكون للكل منهما في الاسعال سبب اجتماع امور مخالفة للعائون الخوي وحقق  
 الضعف بدون التقيد بها اذا كان التباين على خلاف العائون المذكور  
 مع ظهور الدلالة على المراد كسب مصاحبة وفرة ان مشارفاً وحقق التقيد  
 بدون الضعف فيها اذا كان للكل سبب اجتماع امور موجودة حاربه  
 على العائون المذكور كما في السبب قوله ويجوز ان يكون حاصلها  
 منها او بوطءه لما سباني عن قريب من قوله فهذا التقديم شاع <sup>التقديم</sup>  
 الاستعمال لكنه اوجب زيادة في التعبد ومورد على الرزق حيث  
 قال ولا خلل في تقديم المستثنى على المستثنى منه وهو حي اذ حوزة الخوي  
 بلا خلاف منهم وكلا الوجهين يوصفان في المعنى على سبب  
 انه قال لان العوض عن ان عائد احد ويقارب والوجهان يفيدان عن  
 ان يكون الماثل له جابهاً وبالعكس فان المقارب بمعنى المماثل وهذا  
 في الظاهر متداخلاً لا قنضاً وجود المماثل مع عدمه ويقتصر الى ان يقال  
 عند السلب معاً على عدم الحكم عليه وكفى بهذا غلظاً فالصحيح ما اثاره  
 الشارح وهو ان مثله اسم ما وفي الناس حرة وحسب معاربه بدل من مثله  
 في نريد في سبب التعبد شئ اخر وهو الفصل بين المبدل منه وهو مثله  
 والبدل وهو صي معاربه فانه بدل الكل من مثله لان من قارب احد في الصفا  
 فهو مثله والبدل بوصف اذ جعل صاحب المفضل رجلاً صالحاً بدلاً من  
 غلامه في زبد رابت غلامه رجلاً صالحاً كالكل في اسعال الذنن

الظاهر اراد به اعم من الكل الواقع للمتكلم في اسعال ذمته وللحل الواجب  
 للسامع في اسعال ذمته والاولى لخصيصه بواحد منهما كما لا يخفى على  
 المسامع وذلك للكل يكون لا بد له اللوازم الكثيرة المستمرة الى  
 الوسط بطل منه بخلاف المتبادر من كلامه ان سبب التعبد محض  
 مما ذكره وليس كذلك اما اولاً فيلجوا ان يحصل التعبد سداً ان يعقد  
 باللفظ بالس من لوازم معناه الهم الا ان مع لاداة الخطر او مع لاداة  
 الاسعال الى اللوازم بحجة العدو والحماة سوجيا للتقيد فلا يكون الاسعال <sup>فلان</sup>  
 الى عدم اللوازم سوجيا له اولى مقدم التعرض له اكتفاء به لالة النص واما  
 ثانياً فلان وجود اللوازم البعده المفتقرة الى الوسط بطل الكثرة جزء  
 مشروط في حصول التعبد لحوال ان يحصل باياد لازم للمعنى المقصود  
 محتاج الى واسطة واحدة بينهما مع خفاء القرينة والحقائق الذي  
 شهده مع كلام القوم ان العدة في التقيد امر ان الاول انتفاء  
 العلاقة بين المسئل عنه والمسئل له والثاني مجموع خفاء القرينة  
 وبعد اللوازم المطلوب سبب كثره واسطة بينه وبين معنى اللفظ  
 حتى لو كانت القرينة واضحة واللوازم بعيداً محتاجاً الى وسائط كثيرة  
 لا يحصل التقيد بل الى كثره الخطأ كذا القدر ومنها الى كثره الطباع  
 ومنها الى كثره الضعفاء ومنها الى كثره يكون الكفاية بعين مقوله  
 كقولهم كثر الرماذ كثره عن المضايقة عليه يسئل من كثره الرماذ الى كثره  
 الخطأ كثر العدو ومنها الى كثره الطباع ومنها الى كثره الضعفاء ومنها



الى كثرة الصعاب ومنها الى المقصود وكذا لو كان اللازم مرسا والعهد  
 خفيفة لا يحصل المعقد لا يكون مرده مقبولة محتاجة الى ما مل واما رد كقولهم  
 كناية عن الالة عن بعض الصالحات في موضعها واما اداسي المطاة او بعد  
 اللازم المطلوب وصفت العدة الالة عليه فكون مرودة وهذا  
 هو المراد بالتعقيد المعنوي المختل بالخصاصه المراجب الاضمار عنه  
 فان قيل لم لا يجوز ان محل اللام في اللوازم والوسايط على الجنس  
 ويراد بها الواحد كما ذهب اليه الاصول قلنا ذلك صحيح في اللوازم  
 دون الوسايط لان توصيفا بالكثرة يمنع ذلك نعم يمكن ان يتكلف  
 للشارح ويقال اعتبار تعدد اللوازم وكثرة الوسايط بالنظر الى المواد  
 فكل مادة فيه تعقيد لاندان يوجد لازم بعبه يحتاج الى واسطة  
 فيكون بين معنى النقط والمعنى المقصود لازمان وهذا ادنى  
 مرده التعقيد وادنى مرسان السارج المحرر لوقال وذلك للحلل اما  
 بارادة عدم اللازم او ارادة اللازم المعقد المعقد الى واسطة او كثر  
 مع حفاء العدة لم يرد عليه شيء يكاد احد ان يفهم منه المعام فاذ  
 من مطارج الاطار ومزال الاقدم ومما عده السند ان الكناية كما  
 محامه الى العربية المحار مائة عن ارادة المعنى الحقيقي وهو  
 الرواى الصريح المنبى عليها كلام الشيخ في دلائل الاجاز والسبب  
 يوم حسد قال فيه اذ لا بداء فدل سكت الدمع على ما وجبه  
 الغراق من الحزن والكفر فمن ثم قال وانه اذا قال ليجل افكانه قد

ن عرفت بهذا

ن الان قرنته

اولى الموم لبلا اذن عداوسكى عنيان جهدهما لبلا سكا ابا فان  
 كلامها بدل على فعل السك كك الطلب البكاء الدهر واما ما يمكن  
 الدهر ما يرضى فعل ان البكاء الدهر ما يرضى وما قوم ظاهري  
 بما يرضى وقيل انه ان الدهر على حكمه من شاع حال الى حصى  
 وعالى الدهر يرضى المعنى ملىس في سوى غير فنى الشايع لليل المربع سماه  
 ووصفه بالعالى للمكسدة وعالى بمعنى ماتفى وانفق على قال الجوهري  
 حال عماله مولىهم عولا وعمله ان قانهم وانفق عليهم بوفرى المعنى اوفر  
 ولكنه اعطاء في الكتابة عما يوصد دولم التلاقى حطاء الشيخ ايضا  
 في دلائل الاجاز حسب قال وغلط فاطن وتبعه المأصرون وكانهم ارادوا  
 الخطاء بحسب اعرف السلفاء واستغال العرب العربا بديل ما قال الشيخ في  
 دلائل الاجاز وجهلة الامر انا لا نعلم احدا جعل حمود العين دليل ور  
 وامارة غبطة وكناية عن ان الحال حال فرح والا فمكن بصحة في  
 الجملة ليجل على الجاز كما سنان فان الاسمال من حمود العين  
 اه معنى ان الانتغال من معنى الى امره انما يصح اذا كان معها لزوم  
 واما اذا لم يكن لزوم بل ساق كما في قوله ملا فان السرور الذي مضى  
 السارج بليكم ومناف معنى الجمود لانه النجل بالدمع حال ارادة  
 البكاء ومعنى حال الحزن على معارضة الاحس وهو ساق السرور لاصل  
 الاصداء وهو اصل الاحس فكيف يسئل منه السه ولهذا اي وكون  
 الجمود معنى النجل بالدمع حال ارادة البكاء لا يصح ان يقال في الدعاء



لا زالت عينيك جامدة كما يقال لا ابكي الله عينيك وتعال سمع حمار  
 لا مطر فيها وما فيه جواد لا ليس فيها كما نحتاجنا نخلان بالمطر واللبن والاعمال  
 ان الجهور هو المحل بالدمع حال ارادة البكاء لان الحماشي اي الشاعر  
 المشهور بالبيان المدكور شعرة في الحماشي وهو الدبوان المشهور  
 قد استعمل الجهور في ذلك المعنى حيث قال الا ان عيننا لم تجده البت  
 معنى ان عينا لم يسمح بدورها الجاري عليك يوم فو لك بواسطة تحمل  
 غابة النخل وبالحلم لم يطفر في كلامهم باستعمال جهور العين في السرور  
 وما استعمل في الحزن والخلو عن الدمع حال ارادة البكاء فاذا اريد  
 السرور لم يحرم سهولة قبلهم السعد ولا بد مع الصحيح في الجملة لاني  
 ما قصد من السرور فان قيل اذا كان السعد في الاسعال من الجهور  
 الى السرور يكون في المعنى لاني الكلام فلما لا لانه لا يحصل الا بالاحتياط  
 اسناد الجهور الى العينين مع منشا السعد مهربا هو المفرد لكن فرق بين  
 كون الشيء منشا الوصف وبين كونه موصوفكم كما استعمل في قوله  
 طائفة الكلام من باب استعمال المعنى في المطلق لان المعنى لليقين  
 للجهور اسما والانع الاستثناء البرودة لانه المحل بالدمع حال ارادة  
 البكاء فانه ليس معنى صفة للجهور بل هو مما يفهم من المنسوب الى العين  
 بحسب الاستعمال لظهور ان الذي من لا ينقل الى هذا السهول  
 فان قيل المصراع الاول فمرثته على ان المراد بالجهور السرور فلما  
 سره استعمال في الحزن جارضا مع بريد السهول الاسعال ليس شرط

في قبول الكناية والالتم خروج اكثر اقسام الكناية المعينة عند الغوم  
 عن جهة الاعتبار حوله واما الكلام الذي جواب عما قال ما ذكره في انما  
 اذا كان للكلام معنى باني سوى الاول واما اذا لم يكن له ذلك فلا  
 فان رفعت كما هو الصواب هذا يدل ان رواية السعد خطأ فيكون  
 المعنى المعنى عليها ما ساء الصا وذلك لان حاصل ذلك المعنى اني الان  
 ليس اطلب العصال كني اطلب في الاسعال لمحصل الوصال  
 واني الان ليس اطلب البكاء والاحزان كني اطلبه فيما ياتي من  
 الزمان لا سجد الفرح والحاصل من الترح ولا حق ان عدم طلب  
 العصال الان وطلبه في الاستقبال لا حل الوصل امر لا يقع في حال العصال  
 لان السعد من حيث هو موهوب وروى عنه بالمطر الى العاصف فلا يكون مطلوبا  
 له الا العرض صحيح بخلاف عدم طلب البكاء الان وطلبه في الاسعال  
 لا حل السرور لان البكاء والحزن معنى ان يكون سعاد العاصف المحمور  
 ودماره غير متأكد عنه في حال من الاحوال وزمان من الازمنة  
 فلا يلحق بحاله ان يقول لا اطلب الان البكاء واطلبه في الاستقبال  
 وان كان لا حل السرور وروى في الاولى في نظره البقاء من جهة الخطاب  
 ولا يحرم ما فيه من المكلف والنفس فلما لا ولا فلان  
 كلام الزمان والاخوان انما ياتي بما هو مخصص المطلوب في الواقع  
 لا بما ينظر المراد منه مطلوبه وليس به واما ثانيا فلان اسناد الظن  
 الى الدهر من بعض الظن واعتذر عنهما بان من عادة الشعراء انهم



أفاده القابل فصحى فلا ينبغي أن يكون مكلفا  
وتعنا وأما ثانيا فلان الظاهر هو

طلب شيء يكون مطلوبهم خلافا لغيره فاصح به أبو الحسن الناصري  
حيث قال ولكم تحببت الفراق معالطا وأصله في استنار على وادى  
ولم يمتد منها في الوصال لأنها تبقى الأمور على خلاف مرادى فإن كان  
الشارع من النظر في المستظهر من النوادر والغراب يكون المعنى الذي  
أن السمع الذي في ساطع الاستعمال ومعرفة أيضا في سكت فوجد  
فمن علام الاستعمال دون قوله ليحذف إرادة الحال بما فيه علامة  
الاستقبال وإرادة الاستعمال بما فيه لعلامه وروح عن الغائون و  
لو سلم أنه لم يجز والتاكيد والعطف على مجموع ساطع صاه ما لم يرد من ذلك  
أن لا يكون منه الاستقبال ولا يكون ذلك في إرادة الحال لأن المضاعف كثر  
يتم على الأصح وإرادة أحد معني المشترك لا يرد به غير جارية فان قيل  
أريد سكت الاستمرار المحمدي المتناول للحال أيضا إذ قد يفيد المضاعف  
حسب المعام وأريد بقوله ليحذف الاستقبال في سماع ما ذكر قلنا كفى هذا  
تكلفا ومقتضا قوله الطيب على وزن أبيع من طاب بطيب وقوله  
نفسا بمنزلة عن النسبة وضمير الوطنها وعضصها ولاجلها النفس فهذا  
هو المفهوم من دلائل الإعجاز حيث قال فيه فإن قيل فإنه أراد  
أن يقول أن اليوم أحج غصص العراق وأحمل نفس على مرة و  
احتمل أن يؤخذ بنى الس من خزن بغيص الدموع من عيني وسكتها  
لكنني أنسب بذلك إلى وصل ندوم ومسيرة بتصل حتى لا أعرف بعد  
ذلك الحزن أصلا ولا أعرف عيني البكاء ونصير في أن لا ترى باكبة

ثلاثة

أبدا كالجود الذي لا يكون لها دمع فإن ذلك لا سماع ولا سماع  
ولا سماع لأنه موقع في السامع ومحملة كأنه قال خمل السكاه لهذا  
العراق عاجلا لا حرجا في الأصل به وادم الوصل والصال السور في صورة  
من يرد من عينه أن سكت خلقت جامدة لا ماء فيها وذلك من التماس  
والاضطراب بحث لا يصح للجله فيه هذه عبارة وأنا قال هو المفهوم  
مع أنه صرح به لأن الكلام لم يسبق له بل تخفف السمع في المحمدا وانا  
ومع ذلك بالاستسناد قوله وعلى هذا وعلى غيره أن يرد بطلب الفراق  
فوطئ النفس عليه لأن إرادته جمع الطلب وكثرة أن يكون  
ذلك فوق الواحد حال الضرورة في هذا ما لم يرد تكرار اللفظ ذكره  
سما ولا شك أن كثرة لا يحصل بذكره ثالثا وذلك لأن التكرار مالا  
ذكر الشيء مرة أخرى لم يحصل بذكره ثالثا كثرة بل غايته ما يحصل به  
عدده وهو لا يقتضي كثرة في ذاته الشارح بأن الماد بالكثرة مقابل القوة  
ولا شك أنه حصل بذكره ثالثا كثر أن يحصل كثرة ضرورة وهذا واجب  
وجيبه من عن أن يتكلف ويقال إن الثاني كثر إلى السمع إلى الأول  
والثالث بالنسبة إلى الثاني وإلى الأول وإلى الأول بالسمة إلى الثاني  
وإلى الثالث وهو شدة غنى النفس المتبادر من ظاهره  
أن يكون السمع جمعه وذلك وتوحيده قول الخوارج سجع الفرس جبره  
وهو فرس ساج لكن المفهوم من قوله كأنها حصى من الماء أن يكون  
مجازا منه من قبيل الاستفارة التبعية وهذا هو الحق لقول العلامة في

الاست



ومن الجار ورس ساج وسوج وحمل سواج وسج والابنانية قول الجوهري  
لانه لا يعرف من السجع والحجاز ولقد اوجب الشارح في اسناد الاسفار في هذه  
الى السوج كالايجن على من له روق والفتاير كلها سوج انها  
ما عتبار ان السوج صفة للفرس المدونة وهي من المؤنات السماعية  
وسوج من الصنع التي بنوى فيه المدكر والموت وهي ارض  
ذات رمل سوية لا نسب شيئا الى قوله وهي ارض ذات حجارة  
فدخان الشارح الحرير منها الجوهر في موضعين الاول نفعه ما فانه  
مال وهي ارض ذات رمل سوية وقد قال الجوهري الجرة واحدة للحد  
بالسكون وهي رمل مسونة لا نسب شيئا وكذلك الجراء والثاني  
بغير البذل فانه قال وهي ارض ذات حجارة وقد قال الجوهري البذل  
الجحاف والبذل مع النون وكسر الهمزة موضع فيه حجان اقول وبانه  
التوفيق للجواب عن الاول ان الشارح الحرير قد نبع منها العلامة  
حيث قال في الاساس تبنا بالاصح وبالجحاف وتروا بالاجاج وهي  
ارضون جرة ملوكة رمل ومن الثاني ان مراد الشارح الحرير بقوله  
وهي ارض ذات حجارة ليس ببيان المعنى اللغوي فانه لما رجع عنده حمل  
جر على ارض ذات رمل ولم يصح اضافتها بهذا المعنى الى معظم الجحاف  
باب في ملكية كاسه الدوق السليم اضطر ان يحملها على محل الجحاف  
طريق سجع المعنى حال فلان لم يسمع في سجع اي حيث اه  
قال في المختصر بعد ما نقل كلام الصحاح فظهر ان ما قبل ان معناه

انتم موضع بر من منه سجاد وسجع من كلامها وفان ذلك ما يشهد  
به النقل والعقل من كلامه وان اراد العامل الروي اما في قوله مثلا  
فلكونه محالفا لكلام الصحاح واما عقلا فانه لا معنى لتقليل طلب الكلام  
من المتكلم بكونه كسب من الحاطب وسمع كلامه اذ لا يصح ان يقال ارض  
لفلان حاضك وكلم له في مقصودك فاكمل نراه وسمع قوله بل الصحيح  
ان يقال فانه يراك وسمع صوتك فلا يضيع فوكك ولا يهدر مذكر  
هكذا السماع لكن يرد عليه انه انما يكون كذلك اذا كان مقصود الشارح  
من الحرص على السمع السماع الصوت اما اذا كان اظهار التشاؤم والوقوف  
كانت له بمرم عند مث هذه الاورد بما اوجب الغرام عليها من تلاوة  
الاورد فلا لان كلاما من كثرة التكرار واتباع الاضافات اه هذا  
هو الكلام الصحيح والحق الصريح الدال على ان ما سبق من تصنيف  
الشارح للوجه الاول من وجهها نظر المصنف السابق اشتراط لطلوع من  
الكلام في السجع ليس بشيء كما مضى في حال الشارح عبد الغابير مال  
الصانع المراد بابراد كلام الشيخ مهناسوي ما افاده الشارح قوله  
وما اوردده المصنف في الايضاح الى سان انه لم يحزم باطلاها بالعضاض  
مطلق بل فصل مقدم المصطلح والجزم بانها محلان بها مطلقا كاذن  
المراد العامل بهوميه وفعل المراد سان العامل باطلاها بها بمرما  
سئل منها والغافل بخلافه يرد بما لا يتقل فيه التراجع لتقليد ومورد  
لان الطان الشارح في هذا النقل تابع للمصنف فانه اوضح والاوجه



لحمل ما نكسه على حية ما اعترض عليه ولا وجه حمل كلام الشارح ايضا  
عليه قوله وذكر أي صاحب وقوله عبارة بضم العين وتخفيف  
الهم علم شخص والنجارة الشعاع والمقصود الوصف كوكبال البرودة  
لان الشئ الباردة اذا وصف في النجارة الباردة بالطبع حصلت  
البرودة الثابتة هذا هو المسموع من الشعاع الموجود بخط الشيخ  
في خواشي دلائل البخار لكن المحرر قال ان النجارة الشعاع وليس يرى  
وفي بعض الروايات نجارة بالحاء المبهمة والباء الموحدة المفتوحة  
وهي الارض لانبثاق فيها والمقصود ايضا الوصف بكمال البرودة  
فان الارض الفقيرة من شأنها البرودة قوله ثم قال اي الشيخ في  
دلائل البخار قوله كقول اي قول ان البقرة فظلت ارضه صارت وهو  
قوله بره يارعا في ارضي على الفاعلة والجاز جمع جودز وجودز  
وهو ولد البقرة الوحشية والعناق جمع عنيق بمعنى الجبل قال  
المحرر في العناق الخيال واصناف العناق الى الذنانية من اضافة الصف  
المشبهة الى معمولها ولهذا جاز ان يقع صفة للكنة واصناف الذنانية  
بلا الوحد من اضافة المشبهة الى المشبهة كقوله الماء ابيض سقاء  
سبيح الجبابرة درمعه حسن العاص حسن وجهه سبيح كرام  
الذنانية في البهاء والاسراف وما اورده المصنف في الاضاح  
من كلام الشيخ اهـ يعني انما اورده المصنف من كلام الشيخ  
في دلائل البخار مشورا بان المصنف جعل سماع الاصناف اعم من ان

يكون

يكون مسموع بان لا يقع بين المضافين شئ غير مضاف الى ما بعده  
بل الواقع بينهما لا بد ان يكون مضافا الى ما بعده كما في حمامه حرى السب  
فان حمامه مضاف الى حرى الى حومة وحومة الى الجندل او غير  
ما يقع بين المضافين سمي غير مضاف الى ما بعده كما في الحد بن فان  
الابن الاول مضاف والاس الثاني مضاف اخر وقد وقع بينهما كثر  
الذي ليس بمضاف الى الابن بل هو موصوف له ووجه الاشعار ان السمع  
اورد في التمثيل سمس سمس على الاضافتين فلما علم المصنف ذلك  
منه سمع فعل المضرورة ونادى الى حمل الكلام على ما ذكره لانه اراد سماع  
الاضافات اعم من الاضافات المصطلح عليها اعني ان يكون ما يكون  
على صورة الاضافة في الحركات والكنات الطارئة على الكلمتين اللتين  
فيها على هيئة المضاف والمضاف اليه ولا يلزم الجمع من الحقيقة والمجاز  
لوجوه احدها ان يراد مذكوم المجاز اعني سماع صور الاضافات سواء  
كان في ضمن حقيقة الاضافة كما في البيت او لا كما في الحديث فانه في صور  
ست اضافات اذ لا فرق بين كون الابن صفة لما قبله كما هو الواقع  
بين كون ما قبله مضافا اليه فانه لو كان كذلك لما بعته حاله عما هو عليه  
الا الثاني ان يكون يراد حقيقة ببايع الاضافات ويعلم حكم ما هو على  
هئيتها بطريق دلالة النفس اذ لا خفاء في ان لا دخل لخصوصية الاضافة  
في ذلك بعد ثبوت لوازمها وانت خبير بان هذا التبعيم اكثر تكلفا من  
التبعيم الذي اختاره الشارح وعلى تقدير ان كان الوجب في التبعيم



ان يقال اراد بالاضافة في سماع الاضافات اعم من الاضافة المصطلح  
عليها او اراد جمع سماع الاضافات وكسبي في علم حكم ما هو على شيئا  
بطريق دلالة النص اذ لا وجه للجواز الثاني بعد ان سماع الاضافة  
اعم من الاضافة المصطلح عليها وانه اورد الحديث مثالا لكثرة التكرار  
اه يعني ان ما اوردته في الايضاح من كلام الشيخ مشروعا ايضا  
المص اورد الحديث في الايضاح مثالا لكثرة وسامع الاضافات جميعا  
لاكثرة التكرار معطوحة الاشعار انه لم يورد كلام الشيخ لم يعلم بالامور  
بغير المرتبة اذ لم يسبق في الايضاح الاضافة المرسمة فلما استشهد  
بالحديث بعد ذلك كثر التكرار وسامع الاضافات واورد بعده كلام الشيخ  
المستعمل على ما يستعمل على اضافات غير المرتبة علم ان الحديث مشروعا  
جميعا اما سماع الاضافات فباختصار اضافة الابن الى الكرم ثلاث  
مرات واما كثرة التكرار فباختصار تكرر الكرم او ما يختار تكرر الابن  
على الاول لا يوجد كثرة التكرار في قوله يوسف بن يعقوب بن اسحق  
بن ابراهيم وعلى الثاني يوجد فيه ايضا هكذا انه ان يفهم هذا المقام  
وانه اراد سماع الاضافات ما فوق الواحد لان الاضافة  
في قوله باعل بن حمزة بن حمزة ليست اكثر من اثنين لا يقال ان  
من شرط ذلك اراداه هذا اشارة الى الرد على الخلفاء في  
الفاصل بين القول وقوله ذلك اشارة الى الخلو من كثرة التكرار  
وسامع الاضافات والثاني بالنسبة متعلقة بالتكرار وكونه بالنسبة

في التكرار من الاول

الى امر واحد عبارة عن اتخاذ المعنى كاتخاذ اللفظ والمراد بالبين  
قول ابن الطيب وابن بابك مسطرة بالتكرار وكونه بالنسبة الى ام  
واحدة عبارة عن اتخاذ في الاول التكرار بالنسبة الى امر واحد  
لان الضميمة كلها سوج وفي الثاني الاضافة مرة واحدة كما سبق ورسم  
الغذاء الكيف ما كان الاطلاع على المتابع في عام العشر ولم يطلبوا  
على خاصة الكيف صالحة لتعريف سوى ما ذكره واسماه رسا الا  
ان الغرض يقال باعتبار موضوعه والجهته باعتبار حصوله وجه  
سمي به صا به لك الاعتبار وما وجه سمي به باعتبار  
الحصول فلان المص في اللغة السارة والصورة ولما كان شأن  
الصورة ان يكون حاصله لدى الصور اعم من معاني الحصول  
المراد بالعادة السامية في المحل اراد المحل الحوطة ويكون ثابته  
فيه عدم كونه دائما سجد الامثال فخرج بالعدد الاول يعني اذ اريد  
بالعادة ما ذكره مرجعها لك اذ لا بناء لها به لك المعنى والزمان لانه امر متوهم  
غير ماض او ماض الحكة البقرة الثانية والتعليل لانه عبارة عن تارة الفاعل ما دلم  
مؤثر او موصو مجدد ويجدد الامثال والاتصال لانه تارة الشيء ما دام  
مناثر او موصو ايضا غير ماض وخرج بالعدد الثاني وهو لا يعنى في التكرار  
سواء كان مفصلا او متصلا فان سطرعا ينقض العسمة وخرج بالعدد الثاني  
وهو ولا سمة ما في الاعراض وهو الاس والوضع ومسى والملك والاحاد  
اما الابن فلانه حصول الجسم في الجبة الذي محصه واما الوضع فلانه مهيئة

شئ



سببه من افراده الى بعض والى الامور الخارجة كالقيام والاستلقاء  
ورما متى طلاء الحصول في الزمان او في ظرفه كالكوف الالة واما الملك  
فانه منه بوض الشيء سبب ما يحيط به وسيل ما يحاط به كالكوف والحكم الكسب  
واما الاضمار فلاننا سبب جعل بالقياس الى سببه اولى كالنبوة  
والابوة وقولهم لذاته ليل يخل في الكيفيات يعني ان قولهم لا  
يقتضي سببه ولا نسبة بعد جوس الصفاء فسمي وسببه في الكسب  
نوع الكسب في سبب في التقي فيلزم ان يخرج من التعرف من الكسب  
المتقنية للفتنة او السبب بواسطة القضاء محلها القسم والسبب  
الى قيده محلها فسمي وقولهم لذاته فان معناه لا بواسطة شيء اخر  
ما يجب التنبه لان المراد بالقضاء القسم لذاته في الكسب الصفاء وراز  
القسم لا يصار القسم بالفعل والايح الكسب المفضل فاعمل والاس  
ما ذكره المصنفون احذر فواي قولهم لا يتوقف تصور على غيره  
غيره عن الاعراض السببية فان تصور ما يتوقف على تصور غيره فاما  
الكيفيات فان تصور ما لا يتوقف على تصور غيره وان جاز ان يستلزم  
في بعض الصور كالادراك والعلم والقدرة وتطابقها فانها لا يتصور  
بدون متعلقاتها اعني المدرك والمعلوم والمقدور لكن ليس تصورهما  
يسوقه على تصور المتعلقات معلول لها كما في النسب بل تصوراتها  
مستلزمة لصورات متعلقاتها وكذا الحال في الكيفيات المحصورة بالكميات  
كالاستقامة والاختار والتبليغ والسرعة فلا يخرج عن التعرف مع غيرها

عنه الكسب المكنية المتوقف تصور ما على تصور الاجزاء وكذا الكسب  
السطرية المتوقف تصور ما على القول الشارح اللهم الا ان يتكلف وسال  
مردع الاول المراد بالقياس الخارج من حقيقة جعل الكسب المكنية ونبأ  
مردع الثاني المراد بالتوقف السوقي الكامل وهو ثابت في جميع الاحوال  
مخرج النطري لانه لا يتوقف على العلم به ولا على ان مقام التعرف ثابت في ذلك  
وان مع في نفسه واحده موله والاسم في محله من الوحدة والنقط المتقنين  
لها عند من قال انها من الاعراض واما عند من يقول انها من الامور الاعراض  
فلما جاز الى هذا القيد لعدم دحولها في العرض وقوله ههنا اقتضاء لوما  
عنه لذاته في التعرف الاول فتعده ما يقيد لذاته ووجه كون هذا التعرف  
احسن ما لعدم على ما على من الشارح الحران في لفظ التنبه والعاره  
معنى الحما والسقط والوحدة وارويان على ظاهره يتوقف القضاء  
ولان الحق ان جعلت من الكسفات فلا وجه لاجرائها وان جعلت من الكسب  
فقد خرجت بقولهم لا يصح قسم وان جعلت من الابن فقد خرج  
بقولهم لا يصح قسم وكذا الفعل والاسم والاصحح الزمان بقولهم  
لا يصح قسم لانه نوع من الكسب واعلم ان ما ذكره الشارح في هذا المعظم  
مسي على اصطلاح العلام فان المتكلمين لا يقولون هذه الاعراض  
لما تفرق في موضوعه حتى لو تفرق عن المعصوم لمعط فصح من غير سوج  
وكذا قسم الح ان قيل هذه الاعراض اذ لم يكن اللام في المعصوم لا يشترط  
واما ادراكها فلا اصحاب الى لفظ الملك كما لا يخفى فلما الاستغراق اثر



الملكة مسمى والمستفاد منها لفظا اما الاول فخط واما الثاني فلان اللام  
 لا تكون الاستغراق الا بغير نية واضنية ولا ودية واما سوي الملكة  
 فاقفنى مقام التبريز التبريز بذكره بالضرورة اي لو كان يمكن  
 بمقصوده الخ قال في الايضاح لم يسل سريها بشمل حاله النطق  
 وعدمه وما كان المفهوم من ظاهره انه لو قال سريها بشمل حاله سكوت  
 من ذلك الملكة ولم يكن صحيحا كما لا يخفى ووجه الثاني بان ليس معناه  
 وانه لو قيل سريها لا حصص التصريح عن سريها بمقصوده في الجملة ان در مان  
 الارادة لانه المتبادر وليس كذلك بل من ان الملكة سمي مصحاحا سواء  
 عن من مقصودا بلفظ تصحيح في زمان من الازمنة او لم يجز عنه فلهذا  
 قال هكذا ان يفهم هذا المقام ويعد احوال لان من المقاصد ما لا  
 يمكن اه لا حال عدم الامكان ثم لجواز ان يقال اكس دارا وابطا  
 وكذا وكذا او هذه دار ويا ط وكذا وكذا لا يتناول لا يكون المعنى  
 عن غير بل انما الكناية او الحكم والمقصود التبريز عن نفس الجنب  
 وط ان اكس دار او هذه دار وكذا ذلك ليس بغير اس مجرد الدار كذا  
 وقول بعضهم دون الكلام فصح اه اراد البعض للحال  
 حيث قال بانظر ببيع او بكلام فصح لغير المنفرد والمركب ولا يخفى  
 انه سهو لانه لو قال بلفظ ببيع لزم اعتبار بلاغة الكلام في فضاء الكلام  
 وهو باطل مطلقا فان قلت لا سهو لان القول بلفظ ببيع كما انه يستلزم  
 ما ذكره يستلزم ايضا الاختصاص بالكلام فعدم القول به حار ان ينسب

الى

ينسب الى كل منهما قلب الط ان بيان فائدة اختبار قد على اخر  
 بفتح اذ كان ذلك الاخر مختلفا في الجملة ومنها ليس كذلك فلهذا لم يرد  
 وبطلان اي الى ان سريها مع الكلام الذي يؤدي به اصل المعنى  
 لما كان المقصود منها معرف متفقى الحال وكان معرفة المضاف  
 من حيث انه مضاف موقوف على معرفة للمضاف اليه فشر الحال باله  
 الداعي المنكلم الى المنكلم على وجه مخصوص ولما كان في الكلام على الوجه  
 المحض من الخفاء وكان متفقى الحال مالا يخفى وكان متفقى الحال  
 موقوف بقرينة فتره بعبارة بقرينة فتره الاشارة الى ان الداعي فنان  
 قسم بد الى نفس كلام يؤدي به اصل المراد وهو فائدة فائدة الجبر او لا  
 رزها او نحو ذلك كما شافى ان شاء الله تعالى وقسم بد عو الى وجه  
 مخصوص زائد على اصل المراد السمة على اللحن الذي نحن فيه هو ان  
 السمة بقوله سريها على ان ذلك الوجه المحض انما بعد سريها فورن  
 بالا اعتبارا والقصد حتى ان المقام اذا فتقنى التبريز وقد لورد الكلام  
 في كلامه او انه بلا قصد منه السمة لم يكن ذلك الكلام بليغا لكن كان بصدر  
 منه القصد من البليغ حتى لو قصد بغيره لم يعتمد بقصده ويجعل وجوده  
 بمنزلة عدمه كاحقق في شروح الفتح السمة بقوله مع الكلام ان  
 الوجه المحض وان كان معبرة او مقصودا للمتكلم كمنه ما مع الكلام  
 الذي يؤدي به اصل المعنى وزايد عليه غرض اخر وهو معرفة  
 الحال ليس من التفسير لان معرفة متفقى الحال كما هو موقوف على معرفة



لال لو بوقف معرفة لال على معرفة مقتضاه بان احد في تفسيره لم  
 الدور فلتبطل واعلم ان الشارح قد نبه القوم ههنا في اطلاق مقتضى لال  
 على معنى المفوضية وسببان في تعريف علم المعاني بحركته بانه الكلام الكلي  
 المستعمل عليها وسحق هناك ما هو الحق ان شاء الله لال والمقام متباركا  
 المفهوم ما ورد على ظاهر كلام المعنى ان الدليل لا يوافق الدعوى ادلا  
 تفاوت معاني الكلام اختلاف مقتضى لال الشارح الى الربط  
 والنوفق فبين اول ان لال والمقام متحدان بالذات وان تغايرا  
 بالاعتبار اما الاتحاد فلان كل واحد من لال والمقام عبارة عن الداعي  
 الى ايراد الكلام على وجه مخصوص وكيفية معينة واما التغاير فبوجهين  
 احدهما ان تسمية ما باعتبار توهم كونه محلا وموضوعا لورود الكلام فيه  
 على وجه مخصوص وحالا باعتبار توهم كونه زمانا له قال في شرح الفصاح  
 كانوا اذا قصدوا تأدية معنى من المعاني من شكر او شكاية او مدح او ذم  
 او اعتذار او افتخار او نحو ذلك فامروا فكلموا في ذلك المعنى بالقوة  
 من الكلام المناسب فسميت مقامات تسمية للشئ باسم مكانه وربما سموا  
 تلك المعاني والامور الداعية الى ذلك الكلام المحض من حيث كونها  
 بمنزلة محل وموضع لذلك الكلام ومقاما وبمنزلة وقت وزمان له حالا  
 فقالوا انكم فلان في مقام المدح او الذم او في حالة وكان هذا الكلام في محل  
 او لم يكن وكان مناسب للوقت او لم يكن وثانيتها ان المقام بعينه  
 اصنافه الى مقتضى على لفظ اسم المفعول فيعال مثلا مقام التاكيد

الاطلاق ومقام الحذف ونحو ذلك فان كلامها مقتضى وان لال  
 مفعلا صافيتها الى المصغى على لفظ اسم الفاعل فيعال مثلا حال الانكار  
 وحال ضلوا الذهب وحال الزرد فان كلامها مقتضى للمفوضية  
 والاعتبار المناسب وفي هذه الوجوه نظر لها اول فلان الحكمين  
 قد تبعاك ان فيضاف لال الى مقتضى كما سباني في احوال الانذار  
 الجزى من قول فصار المقام مقام ان يرد والمخاطبة واما ثانيا  
 فلان الفرق المستفاد منه يقتضى التقاير بينهما حقيقة لا اعتبارا لان  
 كل ما اضيف اليه المقام والحال معاير الاخر بالاختلاف وتغاير للمضاف  
 اليه كذلك يستلزم تغاير المضاف كذلك ويمكن ان يجاب عن الاول  
 بان ذلك الحكمين اكثر بان لا كلاما ولهذا قال رحمه الله لم يذكر ما يدل  
 على المحر او الكلية ومن الثاني ما لا نسلم ان تغاير المضاف اليه كذلك  
 يستلزم ولو سلم فاما لم لم يكن الاضافة في احد ما ساسه  
 ومضى في الصورة الساسه كذلك فان لال عين الاكار وحلوا  
 وعز ذلك معنى العبارة حال هو الاكار بخلاف قولنا مقام التاكيد  
 مساو للاكار من ماسا مفعول فعد تفاوت المقامات اه ان حلا  
 المقامات يستلزم اختلاف مقتضاهما بان ضرورة العقل وبداية  
 شاهدة بان الاعتبار الاين بهذا المقام غير الاعتبار الاين بذلك  
 واختلاف مقتضاه المقام عن اختلاف مقتضاه لال لان المصغى  
 واحد وكذا المقام والحال معاير فيكون مودى العارفين وحدا



فصح الاستدلال بتفاوت المقامات على اختلاف مقتضى الحال وتفاوت  
 وهو المطروحة بحث لان اختلاف المقتضى والداعي لا يوجب اختلاف  
 المقتضى فان السكينة قد تقتضيه الحقيقة كما ان اختلاف المقتضى لا يستلزم  
 اختلاف المقتضى والداعي قال النظم قد يفيد التكرار وقد يفيد  
 التعريف باسم الإشارة للبعد وكذا الحق قد يفيد التكرار وقد يفيد  
 التعريف بذلك وبالجملة ارباب هذه الصناعة اذا قالوا مقام كذا  
 يقتضى خصوصية كذا لم يشترط فيه الاطراد والانعكاس بل مجرد الملازمة  
 والملازمة فلا يصح الحكم بان المقتضيات تختلف عند تفاوت المقامات  
 ولان الاعتبار السابق هذه المقام غير الاعتبار اللاحق بذلك فكيف يدعى  
 الضرورة ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالاختلاف والتفاوت في مقتضى  
 والمقام الاختلاف والتفاوت بالنظر الى الكثرة والعلية لا الشمول  
 والكثرة ولو سلم ذلك فمعلوم مثلا السكينة الذي يقتضيه التظيم مغاير  
 بالاعتبار للسكينة الذي يقتضيه الحقيقة فان الاول بناء على ان الشيء  
 يقع في ارتفاع شأنه مبلغا لا يمكن ان يعرف والثاني بناء على ان يقع  
 في انحطاط شأنه مبلغا لا يمكن ان يعرف ومكة اساسا لاعتبارات  
 وسما في لهذا مزيد تحقيق مما بعد ان شاء الله ثم سيج في تفصيل  
 تفاوت المقامات مع اشارة اجمالها اه لما كان قول المص  
 فلمقام كل من السكينة والاطلاق والتقديم اه مسبقا لبيان تفصيل  
 تفاوت المقامات ومنهنا لضبط مقتضيات الاحوال افاذ جبار

الاول وباشارته الثاني على ما تقرر في الاصول والاشارة  
 في بيان ذلك الى ضبط مقتضيات الاحوال والضمير في قوله وهو  
 اما ان يكون راجع الى الاعتبار المناسب قوله استحضارنا وجوبا  
 تفصيل لقوله موكدا وقوله تأكيد واحد او اكثر تفصيل لقوله  
 معرفة كونه وكذا قول مخصوصا ومحموبا ومعدما ومنفصلا  
 لا يجوز فيه التعريف والسكينة في الحدود ايضا والتحصيل وغيره  
 في الموقوف ايضا وعلى هذا قياس المواقي قول كما ذكره في مثل ما ذكره  
 من الحذف والاثبات والتعريف والسكينة والتحصيل وغيره الى غير  
 ذلك مع قطع النظر عن خصوصية كونها احوالا للمسند اليه قوله  
 او حله عطف على قول مفرد وقوله فعلا غيره تفصيل لمفردا كما  
 ان قوله اسم او فعله يحصل بحد والمرااد بقوله او غيره معلوم  
 الفاعل والمفعول المسند الى فاعله او متما مع فاعلهما المسند  
 الى المسند فان كانا متما مسندا ومفردا غير مفصل كما لا يخفى فان قيل  
 المفهوم منه ان يكون الكون مفردا من فعل زايده على المسند  
 اليه غير موجود فنه ولا يخفى ما فيه قلنا اليه اي عليه الاسم الى  
 مسند غيره ولا شك انه غير حاصل في الاسم قوله مفردا متعلق به كونه  
 والمرااد متعلق بجمع الاسم المتعبر به في الحال والطرف ويحد ذلك فان قيل  
 قد بعد المسند اليه ايضا بالمسند لو كان اصل الصار في العاصي ايضا  
 صرا في السوف زيد فليكن من الزيادة قلنا المتعلق ليس بالالمصدر الذي



تضمن الصلة فيكون في الحنفية مطلقا للمسند لا للمسند اليه  
وهذا صديق اجمالى يحصل علم المعاني اعلم ان موضوع علم المعاني  
هو التركيب الحركي والاشياء من حيث افادتها الخواص ومن المعاني  
المغايبة لاصل المعنى وقد يعبر عنها بالنفي بغيره التركيب لا بمجرد  
الوضع سواء افادها بعض مغزاهما كالمسند اليه والمسند مثلاً  
حيثما التزكت ثم ان تلك الافادة انما هي باعتبار اسماها التركيب  
على خصوصيات واعتبارات زائدة على اصل التركيب مما سب  
للمقصود وعلم المعاني هو المكمل لسان احوال التركيب من حيث افادته  
لكل الخواص فانه يعلم ان كلام مشتمل على خصوصية هي من مقتضا  
الاحوال انه حاصد بغيره حيث تعالى في كنه تارة ما يعرف المسند  
اليه فلكذا او ما تنكره فلكذا الى غير ذلك ويقال اخرى اما الحال المعصية  
لكذا فلكذا ولها الحالة المعصية لكذا فلكذا الى غير ذلك فان قبل من الغيبا  
المفردة ان موضوعات المسائل معاصيل موضوع العلم كما ان محولات المسائل  
مفصلات الاعراض اليه الموضوع فلو كان موضوع المعاني تلك التركيب  
لما وقف للخصوصيات او كالحالات موضوعات المسائل وما اجنب منها الى  
ضبط مقتضيات الاحوال التي هي للخصوصيات فلنا لما كان افادة التركيب  
خواصها لا بمجرد معانيها الوصفية بل بسبب اسمائها على تلك الخصوصيات  
كان موضوعه الموضوع بحسبها قولوا منتهى فعملوا موضوعات  
المائل تارة تلك الخصوصيات واخرى الاحوال المغتنية بها فاجنب قبل الشروع

والمسائل الى ضبط تلك المعصيات والخصوصيات حتى يصسط الموضوع  
فيضبط العلم فان عاير العلوم بحسب عاير الموضوعات وعار الموضوعات  
المشتركة من العلوم بالذات انما هو بالحيثيات والاعتبارات وعلم الاطلاق  
الحكم والنطق اه ان المقام الذي يناسبه اطلاق الحكم او اطلاق نطق الفعل  
بالمفعول وخوذه او اطلاق المسند اليه او اطلاق المسند او اطلاق متعلقان  
المسند من المفعول وخوذه سائر مقام مسند واحد مما ذكر بافراغ التاكيد  
من التكرر ولام الابداء وان القسم ولانه ويوفى التاكيد او بارة فمر  
نوما والا وانا ونحو ذلك او سابع من النواع او شرط او مفعول او ما  
المفعول من الحال وخوذه فان الحكم يجوز بغيره بافراغ التاكيد او بارة  
الفقر والشرط والنطق يجوز بمسند يؤكد واداة فقر وسابع وشرط  
ومفعول وحال فظهر ان الضمير في مقسده راجع الى واحد مما ذكر لا يظن  
اللف والنشر ولا بان يجري الكل في كل وان قول المص والاطلاق مبرزا  
الى احوال الاسناد الجزى واحوال متعلقات الفعل وقول خلافه  
منه الى الفقر والباقي الى باقي الابواب ولهذا قال وهذا معنى قوله  
فمقام كل من التنكير اه فان قبل كون مقام كل من المؤكيدات مبينا لمقام  
خلاف كل منها ينقصي ان يكون مقام التنكير مثلاً مما سبب لمقام خلاف  
الاطلاق والتقديم والذكر كما انه ميبين لمقام خلاف التنكير وكذا الحال  
في الباقي فلنا الضمير في خلافه راجع الى كل مسند باهور مرسله وط  
ان المتبادر الى المتبادر منهم كل من سمع هذه العبارة ان مقام التنكير



ما بين مقام الاطلاق ما بين مقام خلافة الى غير ذلك فاذا اوضح المرام فلما  
 في الابهام وقد اسار في الفتح الى تفاوت مقام الابهام والاطلاق  
 بقوله ولكل هذا معى ان حدود الكلام وبها ما بها وانقطاعها  
 واسماها ما مر اسماها لمقامات مساوية من مقام يقتضى قدرا  
 من الابهام واخر واحد وقدرا من الاطنان واخر اكثر وكذا لا تنقطع الكلام  
 على جملة مفردة مقام ولا انقطاعها مع جملة اخرى او اكثر واسماها  
 مقام اخر والمقصود من بيان مراد صاحب المفتاح ههنا الا انه الى اسكان  
 عليهم وان من الشرح من خفي ذلك كما ذكره في قوله لكونها نسبين اشارة الى  
 ان السامع في مرادها انما نشأ من كونها نسبين حتى لو كانا جميعين  
 لا ينفرد به كل منهما في واحد كما لمساواة وكذا خطاب الذكي مع  
 خطاب العي الى واد اراده في تفصيل تفاوت المقامات ان خطاب  
 الذكي حال معصى الى اعتبارات اللطمة والمعاني للحملة ولكل الاعصار  
 والمعاني معصاها والكلام المشتمل عليها مطابق لمقتضاها وكذا خطاب  
 العي حال معصى ترك الاعتبار والمعاني وذلك الترك مقتضاها  
 والكلام الذى تركيبه مطابق له حتى اذا سمع سامع اخر يبلغ بفهم منه  
 معنى زائدا على اصل المراد ولهذا بعد هذا الكلام بليغا مع مراد عن الجواب  
 والذباب الى الطراد اظهر الاختلاف بين الحالتين ظهر التفاوت بين المعنيين  
 لا كما يدعى بالاذان على ما سبق وانما اعتبر الشرح مقابل المعنى دون مقابل  
 الذكي وهو السامع حيث قال وكان الانسب ان يذكر مع المعنى العقل ولم يقل

وكان الانسب ان يذكر مع الذكي البليد لان المقصود بيان حال المحلل  
 والمناسبت بحال المطمعة والفتاوة على ما يفيد قولنا تصور ما مردها  
 من المعنى خلاف الذكاء لا اختصاصا بالمحاطبة بقدر وكلكل مع صاحبها  
 مقام مع متعلق بالظرف الواقع حرا مقدماتا على لكل كلمة او بمضاف  
 حذف الوضوح كل كلمة والمعنى ان لكل كلمة وقعت في الكلام كلمة ذكرت  
 معها مقامات ليس لها مع كلمة اخرى كذا قال الشارح في شرح المفتاح  
 اي مع كلمة اخرى موصوفة معها هكذا وقعت العبارة في نسخ هذا الكتاب  
 وفي المحض ان مع كلمة اخرى مصاحبة لها ولعل وجه العدول ان الطان معها  
 فام مقام الفاعل لوصف فان صي كما يتعدى معصى مع والفعل  
 المجهول اذا استند الى الحار والمحرور لم يصح استعماله على الضم ويمكن توجيهها  
 بان معطوف مع مرفوع مالا لا لغو حتى يكون لغوا والى هذا وجه  
 حشو او بوبه المعنى الذى علمناه من الشرح وانما قال ليس لها مع ما  
 تلك الصاحبة في اصل المعنى ولم يقل مع غيرنا مطلقا لمراد صورة المشاركة  
 واحصاها الى البيان وانقضاء حال حال بها سواء منها فان قل فان قل  
 فذمهم من قول مقام كراه ان لكل كلمة مع صاحبها مقام ما القادة  
 في النكاح ار قلما ذلك سان لما قصد الحواص والمه باللمح والوضع وهذا  
 سان لما يفيد بالوضع فلما ذكره ان اردت زيادة تحقيق لهذا القول  
 وكذا الخطاب الذكي مع خطاب عي فاستمع مما ينسب عليك فاقول وبالله التوفيق  
 لا بد الا من يعرف مقدماته ٢ ان ما يفيد المقصود والبليغ قسما يفيد



دالات وصعده ونظم حرج الالفاظ عن حكم السمع والعلم الذي يعيد  
الامر ان عن الخطا في نوع العلم النور بعينه لا يخرجها بل خصوصيات  
وكيفيات لا مدخل فيها لوضع المفردات كالقديم والناحر والكفر  
وهو ذلك والعلم الذي يعيد الاحمر ان عن الخطا في نوع العلم المعاني  
والمعاني المتعلقة بالقسم الاول ان وقعت في هذه العلم فانما هو  
من كمال الصانع باليس منها كبعض ما في حروف الشرط  
واشياءها ان علم المعاني بعد سوى ما ذكره انما يعرفه  
ما حصل بالتركيب من الاستحسان وعدمه فان التراكيب  
المعده خاصه قد تحسن من متكلم في مقام يحمل على ان يفهمها ولا  
تسوي من متكلم في مقام يحمل على ان يفهمها من اخر في ذلك المقام  
لنوعه فلا يحمل على قصد بل على صدور ما عن الالفاظ العامة وان قصد  
في الواقع وكذا سجد في مقام يحاطل بما يحمل معمل عليها ولا  
الاخذ به فلا يحمل كذلك وقد اشار الله صاحب المفاتيح في علم المتكلم  
بقوله وما يفضل بها من الاستحسان وبينه وقرح به في موضع اخر  
حيث قال ومن مهمات البلاغة ما قد سبق الى من ان نظم الكلام  
اذا اسحسن من يسمع لا يسمع ان لا اسحسن منه من غير البليغ وان اخذ  
المقام بل لا بد من حسن الكلام من انطباق له على ما لا يصلح  
ومن صاحب له عراف محبات الحسن لا سخطا ولا مد مع ذلك من  
اذن لافسانات الكلام مصورة فظهر ان كلاما من المتكلم والمخاطب

على درجاب متساووه عرما اسحسن كلام في مقام من يسمع يحمل على دما  
حمه ولا اسحسن منه في ذلك المقام من اخر دونه فلا يحمل معمل عليها بل  
على ما ساسه حال حتى المعرفه عنها او اظهرت فان المقدمان قام  
ان قوله وكذا خطاب الذكي مع خطاب الغني اشاره الى الاستحسان  
وعدمه وقوله ولكل كلمه مع صاحبها معام اشاره الى القسم الاول  
ما يفهم المقصود للبليغ وما كان الاستحسان وعدمه مما لا يكسب  
الاسلم المعاني وكان في الاعتبار متاخر عن الكواصر والمكراما ولم يكن الغنى  
الاول مما يكتب بل العلم المعاني وكان في الاعتبار متاخر عن الكواصر والمكراما  
ولم يكن القسم الاول مما يكتب به بل يعلم الخفا وانما يذكره بالاستعداد  
اردف المقامات المتساووه وقوله وكذا خطاب الذكي مع خطاب  
الغني واهم القسم الاول من الجميع مع غير الاسلوب بهذا ما ينسب  
في تحقيق المقام ويوضح المرام هو ان الملكة العلم وهو الهوى  
الى سواء السبل ويوحى ويوم الوكيل قوله اذ المرام بالصاحبه  
الكلمه الخفيه وما في حكمها جواب عما هو على قوله ومع الكلمه الالهيه  
ما لا يناسب قوله ولكل كلمه مع صاحبها معام لان المراد بالبصافه  
الكلمه والكلمه ليس كذلك قوله هكذا ان تصور هذا المقام يعني لا كما  
تصوره الخيال حيث قال ولكل كلمه مع صاحبها في كلام كما ذكره  
في تناثر الكلمات ان منه ان يجمع كلمه مع اخرى غير مناسبه لها يجمع  
سقط مع قهقريه وسير بالنسبه الى الخيال ولا كما تصورته الرغزني



ان معناه لم تقتصر مقتضى الحال على ما قد مضى بل لكل كلمة مع صاحبها  
حال فان مقتضى الحال قد يكون ذكر الكلمة المعروفة قبل من او بعده وقد يكون  
ذكر الكلمة المكملة قبل هذه او بعدها الى غير ذلك وهذا الكلام مع ما تروى  
فان كل منهما مما لا يخفى على من سلكه وادعاء سان الكلام الحسن  
والفصح دل المطابقة للاعداد المناسبة والخطاطة بعدها سر وعلى كل  
حال من المصدق من ثبوتها على الاول فلان ادعاء سان الكلام في الحسن  
في دارة والقبول معنى بالنظر الى المحاط اعم من باده المطابقة للاعداد  
المناسبة وكما لها لا نفس المطابقة والناسد نفس المطابقة اعم من اصل  
الحسن لا الارباع ولذا قال في المفتاح ادعاء سان الكلام في باب الحسن  
والقبول والخطاطة في ذلك بحسب مصادر المعام لما يليق ان كانت او كانت  
كان حسبه اكثر وان كانت المعص كان اقل وما على الثاني فلان <sup>خطاطة</sup> الا  
في الحسن بوجه اصل الحسن واذ انتفى المطابقة اسم الحسن بالكلمة فلا  
يستقيم ان الخطاطة في الحسن بعدم المطابقة والكوار عنها ان المعص  
عند المعص معتبرة في البلاغة كما عرفت خلافا لصاحب المفتاح كما سبقت  
ولا شك ان للكلام الفصح حسنا واثباتا في الحمل سواء طابق الاجتهاد  
المعاصر او لا في منبعه او لا كون الثابت بنفس المطابقة اصل الحسن بناء  
على انه ثابت بالمعص والمطابقة بعد الارتفاع فيه وتجمع ما ساء استفاء  
الحسن بالكلمة بانتفاء المطابقة بناء على معناه اصل الحسن بالمضاهة  
والمطابقة بعد الارباع فيه وقول النرج واراد بالكلام الكلام الفصح اه

لا عن الاشارة الى ما ذكره وما قوله في شرح المفتاح وما ذكرنا ظفر  
انه لا حاجة الى ان يحصل الخطاطة بعدم ذلك بل لا يصح ان ينظر الى محض المفتاح  
والمراد بالاعتبار الامر الذي اعينته الخ معنى ان المصدر مرهنا  
معنى المفعول اوله لان الاعتبار المناسب كما سبقت ان مقتضى الحال  
معنى مطابقة الكلام اما اشتغاله علمه او اندراج حقه اندراج الجزيئ تحت  
الكلمة على اختلاف الراسي كما سبقت ان تحقيقه ان شاء الله تعالى وعلى  
المصدر من لا وجه لحمله على المعنى المصدرى السليقة الطبيعة ببال ساء  
سليقة وبلغ سلس بل لم يحصل الشبهة والبلاغة من السواى بل <sup>بالبلاغة</sup>  
واعصار هذه الامر في المعنى او لا وبالذات الخ اى النظر الى هذا  
الامر ومراعاة حاله يكون او لا بحسب المعنى ثم تعرض على اللفظ لا انه عرض  
او لا على المعنى ثم تعرض على اللفظ مثلا اذا كان المعام مقام طس المسند اليه  
فالبلغ ملاحظ او لا الامر من العبت على الط او حصل العدول الى احوى بناء  
اللسان او نحو ذلك ثم كدق المسند اليه وكذا اذا كان المقام مقام اسراء  
عنه ملاحظ او لا كونه الاصل او لا جباط لضعف التقويل على العربة او نحو  
ثم تذكر المسند اليه وعلى هذا قياس البواقي فانه قد ما قبل ان الطي والآن  
من الكيفيات الراجعة الى اللفظ دون المعنى فمن زعم ان مقتضى الحال على  
الاطلاق يعتبر او لا في المعنى وثانيا في اللفظ فقد ساء وبصر  
لفظ المفتاح وسيسمى لهذا زيادة تحقيق اى يكون مقتضى الحال هو  
الماكيد والاطلاق والمعرف واثباتها واراد بزيادة التحقيق ما ذكره في تحقيق



يعرف علم المعاني ان مقتضى الحال عند التحقق كلام موكدة لان  
 المصدر عند الحكم وذلك لما تقر في موضع ان اسم الجنس المضاف  
 الى المعرف من صنع العموم والعموم في مثل هذا المقام يستلزم الحكم فانه  
 اذا كان كل فرد في حال القيام لا يبيع ان يكون فرد في غير تلك الحال والا  
 لم يكن ضرب من تلك الحال لا امتناع وجود ضرب واحد بالتحقق في حالين  
 ما نحن فيه فان كل ارتفاع اذا كان حاصله من المطابقة لا يمكن  
 حصول ارتفاع بدونها لا امتناع تعدد الحصول لشيء واحد بالتحقق  
 يجب ان يكون المراد بالا اعتبار المناسب ومقتضى الحال واحد والا  
 يبطل احد الحكمين او كلاهما المراد بالحصر بين قولين ليس ارتفاع  
 الاعطاف مع مقتضى الحال وظلالهما على تقدير الساس بين الاعتبار المناسب  
 ومقتضى الحال او العموم من وجه وبطلان احدهما على تقدير العموم  
 مطلقا او يبطل الحصر لظن ان الحصر في الاعم من وجه او مطلقا لا يوجد  
 سائل جميع الافراد حتى يلزم بطلان الحصر او الحصر في الاصل مثلا قولنا  
 ما في الدار الا الابيض وما فيها الا الجوان حصر في الاعم من وجه  
 وليس ما ظل لعدم سائل جميع الافراد وكذا قولنا ما في الدار الا الانسان  
 وما فيها الا الجوان صادق مع ان قولنا ما فيها الا الجوان حصر في الاعم  
 قبل واصلا على عدم صحة المقدمات لا يلزم الا المساواة في الصدق بين  
 المقتضى والاعتبار وليس عطف الط الاتحاد في المفهوم وليس يلزم  
 ورده الناضل المحشى بان سماع قوله مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب

لا اعتبار بالاعتبار المناسب في الاعم من وجه

تفي الاصل

على ما تقدم وصلة سمي لا يستلزم دعوى الاتحاد في المفهوم وان مثل  
 هذا التركيب ليس من الاتحاد معهودا هذا واعلم ان مقتضى السام  
 بهما معروف على صدق موصفين كلتيهما احدهما كل اعتبار مناسب  
 مقتضى الحال اعتبار مناسب على ما تقر في مقتضى المساواة واشتات  
 كل منهما احدهما معروف على صدق موصفين كلتيهما اقرب فلابد من اربع  
 مقدمات فنقول قول وارفع سان الكلام الصحيح في الحق والعقول  
 عطافه للاعتبار المناسب معين موصفين كلتيهما احدهما قولنا  
 كل ما نرفع بمطابقة سان الكلام الصحيح اعصار مناسب اللازم من  
 اصنام المصدر المفيدة للعموم بوصف انك قد عرفت ان معنى قولنا  
 ارتفاع شان الكلام اه كل ارتفاع سان الكلام الفصيح حاصل لظن  
 للاعصار المناسب وهذا يستلزم صدق قولنا كل ما نرفع عطافه  
 سان الكلام الصحيح اعتبار مناسب لانه كما صدق الاول صدق الثاني  
 والاصدق بمقتضى وهو قولنا ليس بمقتضى ما نرفع عطافه سان الكلام  
 الفصيح اعصارا مناسب المستلزم وهو الاربع بدون المطافعة المتأول قولنا  
 كل ارتفاع سان الكلام الصحيح حاصل عطافه للاعتبار المناسب والباء  
 قولنا كل اعتبار مناسب يرفع عطافه سان الكلام الفصيح المستفاد من الباء  
 السمي لا يستلزم السبب العربي المسند بوضوح انك قد عرفت ان  
 المسند الى الفهم ما استعمل فيه الباء السمي السبب العربي يكون  
 المطافعة للاعتبار المناسب سماعا لارتفاع والسبب العربي يستلزم



مسد فبلمن صدق قولنا كل مطامع للاعصار الحماست سيلم الارباع  
 المستلزم لصدق قولنا كل اعتبار مناسب رفع عطامه شان الكلام  
 الصريح لم يعرف البلاغة اعني مطامع الكلام الصريح لمعنى الحال مع  
 ملاحظ مقدمه صادقه مسلمه وهي ان التمام شان الكلام انما يكون  
 البلاغة لانه سيلم موحس كل من اقرين باطراده وهي قولنا  
 كل معنى الحال به مع عطامه شان الكلام الصريح وبانفكاته وهي  
 قولنا كل ما به مع عطامه شان الصريح معنى الحال فحصل اربع  
 كلمات احد بها كل اعصار مناسب به مع عطامه شان الكلام الصريح  
 والثاني كل ما به مع عطامه شان الكلام الصريح معنى الحال والثالث  
 كل معنى الحال به مع عطامه شان الكلام الصريح والرابع كل ما به مع  
 عطامه شان الكلام الصريح اعصار مناسب فالاول بيان شحان كل  
 اعصار مناسب بمعنى الحال والآخر بيان نتيجان كل معنى الحال اعصار  
 فبلمن المساواة وهو المظن ومدا اعني يطبق الكلام لمعنى الحال  
 هو الذي سيمد السجده السور الطلوع ومعاني النحر الاضكام المستفاده  
 منها والوجوده المعلومه فيها لا المعاني الوصفه لا المعاني صريح السج  
 وقد لامل الاعجاز والاعراض الى مصانع لهما الكلام متفصلات الاحوال  
 والمعنى ان العلم بتورعاه العواصم الحويه فحاشي الكلم والعمل بمصانف  
 لا مطلقا بل بحسب مقتضيات الاحوال فظهر ان السطوح هو النوض من  
 ان يكون ومن ان لا يكون من مستقر والمعنى محال بترجم دابر ابين ان يكون

ومن ان لا يكون قوله ولكن معرض لهما سب المعاني والاعراض  
 مود للنوحه الذي ذكرنا القول واعتبار هذه الامور في المعنى او لا  
 وبالذات على ما ذكر في الكشف في قوله تعالى قال صاحب الكلام  
 في تفسير قوله تعالى فليطامنا تشكرون اي يسكرون سكر اقليل وما  
 منه من الساكبه فعل هذا يكون قول السراج على ما ذكره سطا سول  
 وما للساكنه معنى الكثره والعامل ما لم لا ما قبله اعني قوله نصت على  
 الظرف لان قليلا نصت على ان صفة المصدر منصوب قوله بل  
 في كثر من الاحسان تفسير لعول المعنى كثر اما وفي هذا اشاره  
 الى دفع التناقض اه هذا اشاره الى ما سبق من قوله فليطامنا  
 راجعه الى اللفظ الخ والابحى منسوب الى الاعم ومو الذي لا يصح  
 وان كان من العرب والمراد بالفروب اهل الحضر والبدو اهل النادر  
 واغافل المعاصم في وجه التوفيق على معنى البلاغة لان العضاضه  
 بغير ذلك المعنى راجعه الى نفس اللفظ اتفاقا قوله ولا تراعى في جو  
 الى نفس اللفظ اشاره الى ان مساواة اللفظ اسما كما ان  
 الموصوف بها مع كذا هو الذي يدل باللفظ على معناه اللغوي  
 لم يحد ذلك المعنى دلالة باسمه على المعنى المقصود اراد بالمعنى  
 المقصود واصل المعنى الذي يريد المتكلم اساءه ونفيه وهو الذي  
 وهو الذي يستوي في فضله ابتداء المبلغ وعمره مثلا اذا قلت  
 لم تلق هذا الوجه سمس بهارنا الاوجه ليس جبار نذل انت



بالانفاظ الموضوع على معناه بها اللجوء لم يتركلك المعاني دلالة  
 ناسد على معنى اخر وهو اساء بحس لوجه الممدوح والطلاق المعنى المقصود  
 عليه لكونه الاصل في التعبير فان قلت دلالة الانفاظ على معانيها الاول  
 وصحة بلا شك وما دلالة المعاني الاول على التوافق فمن امد دلالة  
 هي قلت هي دلالة على صريح الامام في نهاية الاجاز والشيخ في دلال  
 الاجاز واذا عرفت هذا عرف ان مناكل الفاظا مكرمة من الحروف  
 المسموعة ومعاني اول مدلول تلك المعاني الانفاظ اسداء ومعاني  
 ثواني مدلول تلك المعاني ولما كان جها امر رابع هو المسمى باسم التظيم  
 ويونيب المعاني الاول في النفس على حسب الاسماء ثم يربط الانفاظ  
 في النطق على طبعها اصرر الشرح بقوله بل على ترميها في النفس  
 واما عظم الخواص والمرايا والكيفيات على التظيم والصورة فيدرج  
 ان الخواص كما عرفت سابقا عبارة عن الامور المستفادة من الالهي  
 لا مجرد الوضع والمرايا والكسائر عبارة عن الخصوصيات المعقودة  
 تلك الخواص فالتمنى ينفق ان يكون منها امور سنة الفاظ  
 مجردة والفاظ مسمدة على الخصوصيات ومعاني وصحة محترمة  
 ومعاني وصحة مدلول تلك الانفاظ المسمدة عليها ومعاني وان  
 مدلول تلك المعاني وخواص مستفادة من تلك الخصوصيات فالاولى  
 ليست موصوفة بالبلاغة كما انها ليست بمنشأ لها والنامس  
 موصوفة بها وان لم تكن منشأ لها والنامس ساقط عن درجة الاعتبار

ان الانفاظ الدالة عليها مد اصوات الحيوانات في نظر ارباب الفن  
 وان كانت معتبرة في نظر الحياة والراية مس البلاغة وان لم يوصف  
 بها واما قول الشارح تحت سب اها من صفات الانفاظ او المعاني يرد  
 بها تلك المعاني الاول فمعناه اها من الصفات الراجعة اليها لا الى  
 بها حصص يرد ما سبق من قوله ان الغضاة صمد راحه  
 الى المعنى وهو ان الغضاة من الاوصاف الراضة اليها اي  
 الى المعاني الاول الخامس ساقط عن درجة الاعتبار من كل دي  
 مسكه حتى اذا دل عليها اسداء بالفاظ وصفها باراها كانت  
 ايضا مد اصوات الحيوانات والسادة هي التي بحس افادة الرا  
 اياها تفاوت مراتبها وبحس فصد البقاء اياها ساقط درجاتهم  
 هذا وقد نفى منها بحث وهو ان ما ذكره متهما من كون التظيم  
 المعاني الاول في النفس محال لما سبق من كون التظيم يوجب معاني  
 النجومها من الكلام فاه صرح في كونه معروضات اللطيف فليسائل سحما  
 عن قرب ما اذا ربطه الى هذا الموضع منك ولست انا احمل كلام  
 على هذا لما ورد على قوله تحت سب اها من صفات الانفاظ او المعاني  
 يرد بها تلك المعاني الاول ان ارادة المعاني الاول من اطلاق المعاني  
 ظاهره واما ارادها من اطلاق الانفاظ فلما لنا فاه بينهما مكلف  
 محل كلام الشيخ عليه دفعة بان لا احمل كلام على خلاف مراده بل احمل  
 عليه هو الذي يصرح به مرارا من حملها انه قال في دلائل الاجاز لما كانت



المعاني الخاضعة بالالفاظ وكان لا سبيل للمعنى  
 شملها الى ان جعلها ما صنع في ترتيبها بفكره لا باللفظ  
 والمكنوا من اللفظ بالالفاظ ثم بالالفاظ كدفع اللفظ  
 ذلك من الوصف واللفظ ما بال العرض وكشف عن المراد كقولهم  
 لفظ ممكن بربورون انه لمواقع معناه بمعنى ما لم يكن كالي الحاصل  
 في مكان ~~من~~ بظهوره ولفظ من مات بربورون انه من اجل  
 ان معناه موافق لما لم يكن كالحاصل في مكان لا يصلح له وهو لا يطع  
 الطمانه في سائر ما يحى من صفة اللفظ مما علم انه مستفاد من  
 معناه واهم كلوه انما استمعوه وموداه بربورونهم بظهور  
 الالفاظ على رب المعاني بطريق الجور بربورون اطلاقهم رب  
 الالفاظ على رب المعاني و اطلاقهم الالفاظ كدفع اللفظ على  
 رب المعاني والعلاقة في الصور من الاول والسبيل الى اطلاق  
 اللفظ على المعاني الاول بهذا الطريق يكون الجور بربورون كالاخر  
 بهذا يظهر ان العلاقة لما قوت من الالفاظ وما حدث فيها ومن  
 المعاني وما حدث فيها لم يحاشوا عن اطلاق الاولى على الثانية واستعمال  
 ما وضع لاحدهما في الاخرى ويحل كنه من السبيل الناشئة عن اطلاق  
 المسار على المساحات من اوقد نفى في عبارة الشيخ حماده ان الكناه  
 كالحقيقة فسيم الجواز لا يجتمعان في مادة فكيف يصح قوله كونه  
 ان مقصوده بقوله لم اسموا ذلك من الوصف واللفظ ما بان العرض

وكشف

وكشف عن المراد من مراد الجواز اعني اطلاق اللفظ وادارة المعاني  
 الاول محي ان يراد باللفظ من قولهم لفظ ممكن ولفظ من المعنى جاز  
 لكن قوله في الاول بربورون انه لمواقع معناه بمعنى ما لم يكن كالي  
 الحاصل في مكان صالح وقوله والسبيل بربورون انه من اصل ان  
 معناه انه يدلان على ان اللفظ مستعمل في معناه للخص فان  
 انه في موضعين للفظ ويمكن ان يدفع الاول بان الجواز والكناه  
 مراد اللغوي لا الاصطلاحي فان في الجواز ايضا نوع استعمله الثاني  
 بانه من قبيل الاستخدام حيث اريد باللفظ بربورون المعنى بربورون  
 توصيفه بالمتكلم والعلق كادكره الشيخ وبالضمير ظاهر اللفظ و  
 بمعناه معناه الوضعي وما لم يكن بربورون المعاني وبمعنى ما لم يكن  
 الاعراض التي تضاعف لها الكلام فتدبر والسبيل اهم لوصفها  
 اوصافا للمعاني اه يعني ان سبب وضع الالفاظ بما يدل  
 على تعظيم من الغضاة والبلاغة والبراهة وكذا ذلك دون  
 المعاني انهم لوصفها اوصافا للمعاني اي بقونا خوية لظواهرهم  
 انها صفات للمعاني الاول لاحتمال ان يراد المعاني الثواني فاذا  
 امتنع انصاف المعاني بهن الصفات جعلوا كالمواضع سهم ان  
 يقولوا اللفظ ولم يربورون الصورة التي حدثت في المعنى الثاني  
 والحاصنة التي حدثت فيه حدوث الصورة في وصفه صنع منها  
 خاتم او سوار وركب لان المعاني كما انها تجعل المعاني الثواني حين



اطلاقها كذا كذا اللفاظ تحمل من اطلاقها اللفاظ المنطوقة بل اولى  
 فلا بد من بيان سبب الجمع قال الشيخ في دلائل الاعجاز انهم لم يوجهوا  
 للمعط ما اجوه من الفصل وهم يعنون بطق اللسان واصوات  
 الحروف ولكن قبلوا كالمواضع مما بهم ان يقولوا اللطيف وهم يريدون  
 الصوت التي تحدث في المعنى والحاصل التي حدثت فيه فظهر ان  
 في القتل اشتغالا وفي المفعول اسكنا وان امكن دفعه بالماضي  
 وقولنا صوت تمثيل وقياس لما يذكر الخ هذا النص  
 من كذا كلام الشيخ على ان صفة الصوت لا تكون الا في الامور المحسوسة  
 بالسمع الباصرة فلا يكون اطلاق الصورة على ما ليس محسوس  
 بها الا على طريق القياس والقياس كما ان عمر اسنان عن اسنان  
 تكون مخصوصة بوجه في احد ما دون الاخر كذا كذا بوجه من المعنى  
 في سبب وعلته في سبب اخر ففرق صفة ما عن ذلك الفرق بان قلنا  
 للمعنى في هذا السبب صوت غير صورته في ذلك السبب مثلا المعنى  
 في سبب اني العلاء انت شمس الضحى فنك بعد الصبح ما فيه من ضياء  
 ونور وصورة غير صورته في بيت الاخر لم يلق هذا الوجه سمى  
 بهارا الا بوجه ليس به حاتم قال الشاعر وليس هذا الى اطلاق  
 الصورة بغير المعنى والنسبية على ما ليس بصورة حقيقة  
 من محركاتنا بل هو مشهور في كلامهم وكفاك حجة فاطمة في هذا المعنى  
 قول الجاحظ وانما الشعر صاعده وضرب من التصويرة الجاحظ من اهل

البصيرة واحد من سموع المعنوية كان تميمه في اسحق النظام مات  
 سنة خمس وخمسين ومائة من سموع ان يوصف بها المعنى كما  
 سمع ان يوصف بان دال وذلك لان الدلالة اللطيفة الوصفية صارة  
 عن كون اللفظ بحيث اذا اطلق فهم منه المعنى بالنسبة الى من هو عالم  
 بالوضع فسموع ان يوصف المعنى بها لا يقال هذا منا فصح ما صرح به من  
 ان المعاني الاول الثواني لانا نقول الدلالة المعنوية هي الدلالة  
 الوصفية والمثبت فيما سبق هي الدلالة العقلية كما ترى فلا اشكال  
 اليه ينهي البلاغة كذا في الابيضاح نسبة الى الابيضاح توطئة  
 بخطبة من في حل عبارة المص ان الطرف الاعلى هو الاعجاز وما يقرب  
 منه حيث قال فيما بعد ولا وحده لمعلم من الطرف الاعلى اليه ينهي البلاغة  
 وهو ان تترق الكلام في بلاغة الى ان يخرج عن طوق البشر  
 فيه مما بحث اما اول فلان الاعجاز لا يجب ان يكون بالبلاغة فانه عبارة  
 عن كون الكلام بحيث لا يمكن معارضة والانيان بمثل وللهذا اختلفوا  
 في جهة الاعجاز الفران مع الانفاق على كونه مجزا فقبل انه سلافة وقبل  
 ما خبره عن المعينات وقبل ما يسلوب الغريب وقبل صرف اراء الصوفى  
 عن المعارضة واما ثانيا فلان الخروج عن طوق البشر فقط لا يكفي في  
 اعجاز بل يجب ان يكون خارجا عن طوق جميع المخلوقات من الجن والانس  
 والملك والجواب عن الاول ان ما ذكره ليس نعتا كذا الاعجاز بل المراد  
 ان اعجاز كلام الله تعالى انما هو بهذا الطريق وهو كونه في غاية البلاغة



علمها هو الرأي الصحيح ومن الثاني ان البشر لما كان هو المشتهر بالبلاغة  
والمقصود للمعارضة افرز بالذكر والافصح الكل باب ليست البلاغة  
سوى المطابقة نوضح السؤال ان علم البلاغة متكل باتمام البلاغة  
وكل ما هو متكل باتمام الشيء مخضبله ومراعاة يحصل ذلك الشيء  
وحصله مع مراعاة تمكن يتمكن انبان كلام في الطرف الاعلى منها  
ولو بقدر ارفع سورة ونوضح الجواب اننا لانسلم ان علم البلاغة  
متكل باتمام البلاغة فان من حصله هذا العلم علم المعاني ولا يعرف  
به الا ان هذه الحالة يقتضي ذلك الاعتبار واما الاطلاع على كنه الاحوال  
وكيفيتها ورعاية الاعتبارات بحسب المخامات كما هو صحتها فامر  
ليس في وسع البشر ولو سلم ان علم البلاغة كافل باتمام البلاغة  
فلا يمكن احاطة هذا العلم بعلم الغيوب عادة فانه عبارة عن  
اللفظ والحر والصف والمعاني والبيان وطان احاطتها على وجه  
لا يشهد منها خارجة عن طرق البشر ومختلفة عادة واعلم ان المقصود  
من هذا الجواب دفع السؤال المذكور وبيان امتناع تركيب كلام في الطرف  
الاعلى من البلاغة بسبب قوة متفاوتة من هذه العلوم وقد حصل  
ذلك واما بيان امتناع تركيب مثل ذلك الكلام بسبب السلب المسند  
من حصل تلك العلوم فامر افرز مفهوم من دليل اخر ظاهر من القام  
ان الطرف الاعلى هو حد الانجاز لان المتبادر منها ان ما يقرب منه  
عطف على حد الانجاز وما يعرب منه هو الطرف الاعلى وهو فاسد لان

ما يقرب انما هو من المراتب العلية دون الطرف الاعلى الذي ينتهي  
البلاغة على ما صرح به المحقق في الانضاج كما سبق فلما وجه كمله من ذلك  
الطرف لانه اما ان يوصف بحصصا كالنهار فانها غير مستقيمة في الامور  
التي صلت بهامه لكونها كالانجاز فان الطرف قد حصل بوجاهة وما به  
واحدة مع تعدد افرادها لان الملاحظ في الطرف انما هو نفس النوع  
ولا تعدد فيه من حيث انه نوع وتعدد افراده لا يوجب تعدده من حيث  
هو وهو وعلى كلا السعدين من لوجه لجسده من اما على الاول فلان السبب  
لما كانت غير مستقيمة قطعاً لا يتناول امر من متخالفين حد الانجاز وما  
منه اما على الثاني فلان العرب من حد الانجاز قرب من الانجاز لان  
اضافة الحد اليه ساءه والعرب من الشيء خارج عن ذلك الشيء ما  
من الانجاز خارج عن الانجاز فلما يكون داخل في الطرف الاعلى لان  
المفروض انه عبارة عن الانجاز ولظهور هذين الوجهين لم يرد من  
لها الشارح ما يحتمل الاول ان يقال لم لا يجوز ان يوضع الطرف الاعلى  
حقيقاً غاية ما في الباب ان يكون ذلك الطرف حد الانجاز في كلام غير  
البشر يعني انه تعالى وما يقرب من ذلك في كلام البشر وعلى الثاني  
ان يقال لم لا يجوز ان يكون الحد في حد الانجاز بمعنى السبب والاصاحه  
معنى اللام ولا شك ان يقرب من بهامه الشيء داخل في ذلك الشيء فيكون  
ما يقرب من حد الانجاز داخل في الانجاز الذي هو الطرف الاعلى بالبناء  
فاجاب الشارح عن الاول بانه شيء لا يفرق من اللفظ مع ان البحث



من بلغة الكلام من حيث هو مو من غير نظر الى كونه كلام البشر او غيره  
 يعني ان ما ذكره خلاف الطولية في نفسها من اللفظ من قرينة  
 ولا قرينة مهننا بل هنا قرينة دالة على خلافه وهي كون البحث في مطلق  
 الكلام البليغ فاندفع ما قبل ان اراد عدم كونه معنوما من اللفظ  
 ان اللفظ لا بد عليه صريحاً فهو مسلم لكنه لا يقيد وان اراد ان عار  
 لا يحمل هذا المعنى فهو موزون وذلك لان مجرد كون المعنى محلاً لا يكون في انتم  
 على وجه الارادة بل لا بد من قرينة ولا قرينة كما عرفت وعن الثاني  
 بقوله ولما الثاني فلان في الفاداه ووجهه اننا لا نعلم ان الحد يعني  
 النهاية وازدافاً الى الاعجاز بمعنى اللام بل الحد يعني المبدء والاضافة  
 سانه اذ الاعجاز كونه عبارة عن امتناع العارضة لا يتصور انتفاء  
 فيه كما يتصور في البلاغة ويريد كون الحد بمعنى المبدء والاضافة سانه  
 قول صاحب الكشاف وكان معصية بالعاصد الاعجاز وبعضه قاصد  
 عنه يمكن معارضة ووجه التاكيد ان صريحه راجع الى حد  
 الاعجاز لا الاعجاز لان الاصل في المقصد هو المتضاف فارجاع الضمير  
 اليه اولى كالمعطف عليه وقول يمكن معارضة صفة كاشفة لعاصد  
 ولو كان الحد بمعنى النهاية والاضافة بمعنى اللام لم يصح قوله وبعضه  
 قاصد عنه يمكن معارضة لا يلزم من القصور عن نهاية الاعجاز  
 امكان المعارضة لحوار ان يكون قاصد عن نهاية الاعجاز داخل  
 او اسط بخلاف ما اذا كانت الاصول سانه فان العام عن الحد 2

قاصد عن اصل الاعجاز يمكن المعارضة بالضرورة وقد بحث لان كونه  
 صفة كاشفة عن كونه محاور كونه محصية كما هو الاصل في الوصف والكل  
 للمعام سان الاصل الكثرة والوسم ان الحد يعني النهاية فلا يبعد  
 لانه لا يدفع الف وهو كون الطرف الاعلى الذي السبهي  
 الملاحة كما صرح به المصن مساو لا خالس في تلك المبدء والمقصود  
 دفعه فظهر ان قوله على ان الحي اشارة الى الحوار المنفي ومول  
 ملا مع الف الى السلمي وبما الهمت من التوم والمقصود  
 حمل كلام المص على ما افادة الشارح وان كان بعيداً من حمل  
 اللفظ لان عدم التحيز على ما عطف عليه المبدء في مقام الاساس صنفين  
 لكنه قد يرد من جهة المعنى واما نقلاً فلظاهر كلام الصاح وحي ككلام غيره  
 وبما الاعجاز واما نقلاً فلما لا يخفى ان بعض العرائن اكثر احتمالاً  
 على المزاج واللطائف من بعض مع كسواها في الاعجاز كما قبل در بيان  
 ودر فضاحت كي بود بيسان سخن كه كونه بود حون وچون  
 اصمى در كلام ايزدي چون كه وحى منتهى لست كي بود نيت دي  
 مانند يا ارض ابلقي كفن مهننا صان لاد من محسوس المعام من ابرادها  
 وحتما ان التعاون في الملاحة سلهما انه يمكن في كلام البشر لان ملاحة  
 محسوس ما يعتبر عليه من الخواص المناسبة للمعام بعد رطافه فان  
 احد خواص معينه في كرمه او حمل كرمه عمره عليها بعد لمعاوان  
 اعتر اخر اكثر منها في كرمه او حمل كرمه عمره عليها بعد البليغ لا يجب



رعاه جميع الاعتبارات المناسبة للمقام في نفس الامر حتى ينفى فرق  
 بين بليغ وبليغ ولا يعد لمسا كلام برك فيه اعتبارات المناسبة للمقام  
 في نفس الامر لا في زعم المتكلم وكل منهما وسط واما في كلام الله تعالى الذي  
 لا يعرف به علم متعال ذرة فالساعات غير ممكن لانه عالم لجميع الاعمار  
 المناسبة للمقام فان رويته في كلامه لا تسى تعاون ما بينه وبينه  
 لصدق مفهوم البلاغة على كل منها على السواء والا فلا يكون ما نرى  
 فيه اعتبار من الاعتبارات بليغا اصلا لعدم صدق تعريف البلاغة  
 عليه والكلام فيه والبحث الثاني ان صاحب الكشف ما يلحق السواء  
 في بلاغة القرآن مطلقا حيث قال في نفسه قوله مع لو كان من عند  
 غيره لوجدوا فيه اقلها فاكثرت الكان اكثرت في مختلفا متنافضا  
 تعاون نظير ولما عده ومعاينه وكان بعضه بالخاصة بالاجزاء وبعضه  
 فاعلم انه ممكن معارضة فلما عا ور كلمة طاعة معجزة فانه يعزى السواء  
 علم انه من عند قادر على ما يقدر عليه غيره عالم عليه احد سواء فان قوله  
 تعاون نظير ولما عده يدل على ان بلاغة القرآن غير معاوية ويمكن ان ياب  
 عن الاول بان معولمة السواء على ما عتته بالنسبة كالسواء والبياض  
 المعولس على عتته كذلك فكما جاز ان يوجد السواد في شيتين احد منهما  
 سوادا من الافر جاز ان يوجد البلاغة في كلامين احد مما ابلغ من الافر  
 ومن الثاني بالاسم انه قابل لشيء السواء مطلقا بل شيء السواء  
 الخصوص وهو ان يكون السواء معجزة دون البعض فان قوله فكان بعضه

هذا الجاز وبعضه فاعلم انه ممكن معارضة تقدر للسواء السابق يدل على  
 قوله فلما جازون كلمة طاعة معجزة الخ وفيه كذا لان مقدار ايه او اسس  
 لا كذا ان يكون معجزة بالاعاق وهو بعض من القرآن اللهم الا ان يردوا  
 ما وقع به الجدي واعلم مقدار ثلث ايات ومما الهمت في السطه ان في قوله  
 وما عده من عطف على هذا الجاز والمراود كذا الا عار الطاعة في مقدار سورة  
 وعامه من مع الطاعة في مقدار ايه او اسس فكانه قال ولها طرفة فان اعلى  
 وهو البلاغة العارضة سواء كانت معجزة كما في سورة ومثلث ايات  
 او لا كما انه واسس معجزة كذا الا عار الطاعة بالقرآن مع لا يكون ما هو  
 منه من المراتب العلية بل من الاعلى وهذا اولى من تخاريف اشرار اما  
 فلسفة عن حلال في الطغى بله من المصطفى فلو جيب ان المقصود منها  
 من الطرفين وبجانبها فقل ما ذكرنا من الطغى الاعلى بانه البلاغة  
 العارضة على ما اختاره لاسس ذلك بل من ذلك الجاز بانه الطغى  
 الاعلى وما عده من اسس بمقصود والمقصود ليس باللازم واللازم  
 ليس بالمقصود ان يحماره يقتضي ان يكون بلاغة القرآن على ثلاث  
 مرات اعلى وما عده من وما يقدر به مع خلاف ما ذكرنا فانه يقتضي ان  
 يكون بلاغة اعلى فقط وسرته ان الله تعالى كما عده عالم بحكمات الاله  
 وكيفية اهل الجذب من علم متعال ذرة وبليغ ان يكون كلامه مستغدا  
 عليها لا مقصور فيكون في اعلى المراتب طاعة معجزة الا ان بعضنا منهم  
 لعنة يمكن للبشر معارضة وان لم تنفع كناية وابتين وبعضنا منهم



لا يمكن فيه ذلك له قوله في هذه الكلمة بخلاف كلام البشارة اذ لا شعور له  
يقينا بالكميات والكتيبات وانما برأيهما حسب طاقته فلا يكون كلامه  
في اعل المراتب قاطن فيه ان تدرك فقد ادركت قرا بزبدك  
وجهم حسنا اذا ما ذوتة نظرا الى طرف البلاغة اذا بعث  
الكلام عنه اه وكره من الكاشفة المنسوبة الى الشايع انه صرح بذلك سها على  
ان الطرف الاسفل اصنام العلماء احتراما وقع في نهاية الاعاراه  
سمن من البلاغة في سبي به يد ان طرف عاه والغاية يكون مارة دله  
في المعنى واخرى خارجة عنه فطرف البلاغة لا سيما الاسفل لما احتل  
الدخول فيها والخروج منها اوردته صريحا وصفه باسم وصوله معها  
اعنى حوله اذا غر الكلام عنه الخ وقد تضمنه عن معنى حدى وحط بدليل  
تقدمته عن معنى هو تركب اذا عدى عنه وحط عن رعيه الى ما دون  
بان نظر الى معنى التركيب مع افادة اصل المعنى والمراودة منه كنهه كلاً  
سهما فانه المتبادر من اطلاق فلا يصدق على الاعلى ولا على الوسط  
التحق ذلك التركيب عند البلاغ بالاصوات في عدم الاعتدال وان كان  
معينة عند الخاة قوله بقدر اما صفة اصوات على ان يكون للجوانات  
في حكم النكته كما في ولقد امر على الشتم سبني او حال عنها وما في ما ينفق  
اما مصدره بل حسب اعاق الاصوات ووصولها بلا طلة معصية لها  
فاصدة انما او موصوله اي حسب ما ينفق معها من الامور التي لا  
قوله بعضها اعلى من بعض بيان المتفاوت والثاني بحسب متعلق بقوله

متفاوتة

قوله  
ورعا الاعتبار عطف على المقامات وقوله والبعد عطف على الرعاية  
او المقامات على اختلاف المذهبين فان قيل تفاوت البلاغة حسب  
تفاوت رعاية الاعتبار وبحسب تفاوت رعاية الاعتبار وبحسب تفاوت  
البعد عن تلك الاسرار سم وانما عاودها بحسب تفاوت المقامات فلا كيف  
والكلام لا العصى العاد عن العاد ابا صر غابها في الكلام بحسب البلاغة  
فكيف ان يكون ذلك الكلام بحسب البلاغة فكيف ان يكون ذلك الكلام بلع  
فلما قد عرف ان معموله البلاغة على الافراد بالتشكيك لا وجه للتشكيك  
وهو اشارة الى الحسن من هذا الوجه اه اي في قوله او سها  
وهو اشارة الى ان خشيته مدنى خارج عن حد البلاغة اما قوله  
فتفهم من السمع واما الخروج عن حد ما فيفهم من توصيف بآخر  
فتدبر لا بما ليست بما جعل المتكلم موصوفا بصفة حاله  
فان قيل وصف من صدر منه الرضيع مثلاً بالمرصع صحيح بل لا شك  
فكيف يصح انكاره فلما معنى كلامه اهما لا جعل المتكلم موصوفا فاعرفنا  
بصفة فلا يقال في العرف مرصع ومجتنس لمن نيكلم بما فيه ترصيع  
ومجتنس ويقال فصيح وبلين لمن نيكلم بكلام فصيح وبلين بخلاف  
الكلام اذ يقال في العرف كلام مرصع ومجتنس والبلاغة والمتكلم  
ملكه بقدرها على ما يلف كلام بلين اورد عليه انه يصدق على  
ملكه بقدرها على ما يلف كلام بلين في نوع من المدح والذم والشكر والثناء  
مثلاً ولا يخفى ان مجرد من الملكة ليست بلاغة المتكلم وجوابه ان الملكة



ذكرت مطلقة فجعل على الكاملة الشئ منه فان الناقصة ملكه من وجه  
 دون وجه فيكون تناول اللفظ لها تناول المجاز فلا يليق بالتعرف  
 ولا عكس المراد بالعكس معها وهو المعنوي لان الاصطلاح هو  
 معنى الفصح بل مع صادق قابل لان المعصية فلا يصح معه قوله ولا عكس  
 مرجعها وما كان ان يحصل اه عطف على قوله وما كان ان يحصل على  
 المرجع طر من التفسير اما سعم اذا كان المرجع ههنا اسم مكان وكذا  
 كذلك بل هو مصدر بمعنى الرجوع بدل استعماله بالى الى الاخر اذ من  
 الخطا في تاديه المراد المعنى اللام في الاضمار للمعنى الخارجى والمراد  
 اذ اذ البليغ يعنى ان المتكلم بعد ان حصل له الملكة المذكورة اذا اراد  
 ترك كلام بلع كذا ان يجتزى عن الخطا في تاديه المعنى المراد والى  
 وان لم يحذف الاضمار عنه للزم ملائمة كلام غير مطابق لمقتضى الحال  
 اذ رجا يودى المعنى المراد بكلام غير مطابق له فلا يكون بليغا عامرا  
 البلاغة عبارة عن مطابقة الكلام الفصح لمقتضى وقوله والا لاد  
 المعنى اه اشارة الى ان هذا الامر من البليغ قبل ان كلاما  
 مدين الخطا وان كان منافيا لبلاغة الكلام لكنه غير مناف لبلاغة  
 الكلام كما ان عدم معرفة المجتهد بعض الاحكام لا ينافى الاجتهاد  
 فان عروضة بحسب مقتضى البشرية فلا يدل على اساء الملكة فان حصل  
 ما وصفه السارج ههنا المص والاصح الملاعة في قوله وان الخطا  
 في قوله مرجعها بقوله في الكلام مع ان الاضمار والتجيز يجوز ان يكونا

مرصع لها ايضا قلنا وجهه ط من التقريب السابق انما في فان الخطا  
 ما كان منافيا لبلاغة الكلام دون المتكلم صا الى ان يكونا مرصع الاول  
 دون العاشر ووجه اخر وهو انها لو شملت ملاعة المتكلم كم سعم  
 قوله مرجعها الى الاضمار اه لانك قد عرفت ان الشئ اذا كان مرجعا  
 للام وحده ان حصل ذلك الشئ قبل حصول ذلك الامر فنى ان يحصل  
 الاضمار والتجيز لم يحصل الملاعة والامر بالعكس فان الاضمار غاية  
 البلاغة ومنه تنب عليها كما يشهد به قول صاحب المفتاح في معرف  
 علم المعاني بخرز الوقوف عليها عن الخطا اه فان قبل الخطا في تاديه  
 المراد ساول السعد المعنوي وان ادرجه في تميز الكلام لفصح من تميز  
 فكيف يصح قوله الا في وما جتزى به من الاول علم المعاني وما عجز رب  
 عن السعد المعنوي علم البيان قلنا الخطا في التقيد المعنوي ليس  
 في تاديه المراد بل في كينيتها فان علم المعاني كما عرفت يبحث عن احوال  
 التكب من حيث افادتها الخواص وعلم البيان يبحث عنها من حيث  
 كينيتها افادتها اياها اى من حيث انها معاونة في وضوح الدلالة  
 وقد سبق هذا في اول مباحث المقدمة فلا تغفل ووجه اخر وتميز  
 الكلام الفصح بتميز الكلمات المعصية ان حصل لم لم يقدر صفة  
 المعصية في قول المص والى المص المعصية المعطية تناول الكلام والكلمة ويكون  
 اللفظ صحا في المقصود قلنا لان مطلق اللفظ لم يوصف في المتن  
 بالانصاف حتى يحل فيه من تقديره ههنا الى المذكور سابقا هو الكلام



والفرد وما امتنع الثاني ههنا بين الاول وفساده ط  
لان الشيء اذا كان عرضا من شئ مح ان يكون الثاني في نفسه حابيا  
عن الاول ومن شأن الاول ان يربط على الثاني عن الاول وههنا ليس  
كذلك فان الكلام اذا كان مطابقا لمقتضى الحال لم يكن حابيا عن الاخر  
عن الخطاء كما عرف برتبة الاخر اذ عليه وهو فاكنا اذا كان فصحا يكن  
محمية عن غيره وموسع رده عليه لان عابته ما علم مما بقدم الى قوله  
ولم يعلم انها عرض منها وغاية لها يعني ان فساد تغية المرجع بالعام  
العامة اذا اراد بالبلاغة المتكلم ليس لان هذه من الامر بل لا يصلح  
عرضا منها وغاية لها فانه امر لا يمكن انكاره كما مر بل لانه غير مناسب  
لقوله فلم لانه لم يعلم مما سبق فالحاصل ان البلاغة الخ يعني  
ان بلاغة الكلام يرجع الى الاخر اذ والتجيز والافتد ار على بلاغة الكلام  
ومو لاغة المتكلم يتوقف على الامتصاص بهذين الوصفين اي على  
كون المتكلم بحيث يحسن عن الخطاء في اداء المقصود ويحسن الفصح  
عن غيره لا على الاخر اذ والتجيز بالفضل حتى يكون عالما سبق  
واما تحقيق قوله والثاني اه قوله فهو انه جواب اما وضمة فهو جمع  
الى التحقيق وضمة انه الى غير الفصح وقوله بل معرفة تغية لئلا السالم  
والواو في قوله وتجز السالم من الخالفة كالواو في قولهم السكجيين  
خل ومسل وباقي الاجزاء عنهم من قوله وهكذا جميع اسباب  
الاحتمال وقوله وكالسر اج عطف على اجتماعه بمعنى بخلاف اجتماعهم

في موضع تكاليفه وخلاف كالمراج في موضع مسر حا وقوله لان من  
سبح الكتب المتداولة اه رد على التوزني حيث قال واعلم ان الفرق  
على ما فسر المص فسمان احدهما ما يحتاج الى شرح وح بهجده وما  
كان منه ذلك فقد ذكر في متن اللغة احتياجه الى التخرج والثاني ما يحتاج  
الى ان يفهمه في المبسوطات ولم يذكر في متن اللغة من الالفاظ ما يحتاج  
في معرفة الى ان يبحث عنه في المطبوعات وبغير الغريب بخلافه ووجه  
الرد على التمام وقوله اعني خبر السالم من الفقرة عن غيره كقول  
كالفرقة فانه مثال لما وهو قسم من تجز الفصح عن غيره موص  
تفسره بالتجز الخاص وفي قوله وانما قال من اللغة لان قد يطلق على  
جميع اقسام العربية ايجازا وتقدير الكلام انما قال من اللغة لانه لو  
قال فاعلم اللغة ليتناول جميع اقسام العربية لان اللغة قد يطلق عليها  
وههنا المراد اصلها اعي المفردان الموصوفة والصرف وكوه مسمى  
ومتقرر عليه او في علم النحو كضعف التاويل والتعقيد للفظ  
وصنوع ضعف التاويل في علم النحو واضح لا شبهة فيه ولما وصنوع  
ضعف التعقيد للفظ موصو فناء ما عرف انه لا مح ان يكون بخالفة  
القانون النحوي فليتأمل والعرض من هذا الكلام اي من قوله  
والثاني منه ما بين في علم متن اللغة اه قوله وبجته زبها عطف على  
بينين والضمير من بهاراجع الى المقدرات لكونه عبارة عن العلل  
قوله لمكان منه بد اخفاص لهما لهما اي بثوت زيادة اخفاص لعلمي



المعاني والبيان بالبلاغة ولا يخفى وجوه المناسبة اما نسبه  
 ان الاول بالمعاني فلا يبحث عن اخادة التراكيب جو افها التي هي عبارة  
 عن المعاني المحضه واما نسبه الثاني بالبيان فانه متعلق بايراد المعنى  
 الواحد وسانه بطريق محله من الوضع واما نسبه الثالث بالبدع فانه  
 يعرف المختار العلم به المدعى واما نسبه الفنون الثلاثة بالسان  
 فلكون كل منها متعلق باظهار المقاصد والافاضاح عن المطالب واما نسبه  
 الاخرى بالسان فليست الثاني على الثالث واما نسبه السائر بالبدع  
 فلكون ما حشوا به مدعى به  
 قد سبق في مباحث  
 الفقهية يبحث هذه العبارة فلا حاجة الى الاعادة كونه منه بمقتضى  
 المفرد من المركب من من منه ومن المركب ابته ائيه انصائية اي كونه  
 علم المعاني حال كونه ثابتا من البيان بمنزلة المفرد حال كونه ماسا من المركب  
 لان السان علم مدعى به اه اعترض عليه بانه بعض مدعى به علم  
 المعاني لا كونه بمنزلة الجذر ويقضى ان يكون العارف بعلم البيان عارفا  
 بالمعاني وليس كذلك لان البيان من حيث انه بيان لا يقتضى كون  
 المؤدى مطابقا لمقتضى الحال بل الخدمه عن كيفية ايراد المعنى  
 الواحد بطرق مختلفة سواء كان المعنى مطابقا او لا حتى ان من عرف  
 الدلالات العنقيه وقدر على ايراد المعنى الواحد في الطرق المختلفة  
 كان عالما بالبيان وان لم يعرف المعاني اصلا غابته انه لا يكون بليغا لان  
 غام بلاغته الكلام يتوقف على كون المؤدى مطابقا وجوابه ان المقصود

من كونه

ان المقصود منها ليس تعريف البيان وقوله بعد رعاية المطابقة لمقتضى  
 الحال ليس جزا من التعريف ولولم فالمقصود من ذكر قوله بعد رعاية  
 المطابقة بيان ان البيان لا يعتمد به اذ لم يراع مطابقة مقتضى الحال  
 لانه جزء منه او يتوقف وهو علم وهذا كما ان المصنف المدعى بتول  
 علم يعرفه وجوه تحين الكلام بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال وهو 2  
 الدلالة فقال الشارح قوله بعد رعاية المطابقة اشارة الى ان هذه  
 الوجوه اما قد تحسن للكلام بعد رعايه الامر من وقبل الشروع  
 مقاصد العلم اشار الى تعريفه وضبط ابوابه اجمالا رعايه من  
 ظاهر الامر من انه اطلق المقصود على السمت الا ان بعد التعريف  
 وضبط الابواب وسحق عن العلم بل فقط المقصود في قول المصنف ويخبر  
 المقصود من العلم ونقدع بجواز ان يتخلل النسبة بين التعريف  
 وضبط الابواب وبين مقاصد العلم فيصح ان يقال مثل الشروع في مقاصد  
 العلم اشارة الى ما ذكره من غير ان يكون ما بينهما اطلاقا المقصود وكرر  
 ط ولولم فالسنة من نواع ضبط الابواب ومنها كمالا يخفى  
 فلا يعتمد استقلال لولم مع المقصود على ما بالذات وما بالآخر  
 فبما ول المبادئ وما يجري مجراها كما يسحق في تحقيق ذلك القول اشارة  
 فكون للطالب زيادة بصيرة ولان كل علم اه الدليل الاول  
 عام مساو لا بالتعريف وضبط الابواب والثاني مختص بالسوي وان  
 امكن معهما سكتف وتحقيقه ان الطلب كونه فعلا اختياريا لا ثباتي



الابل رادة متعلقة بخصوصية المط موقوف على امتيابة عما اراه  
 فان كان واحدا وجبت تصويره كذلك اذ لو لم يتصور اصل اسماء  
 وان تصور عامه وعينه لم يتعلق الارادة بخصوصية وان تصور به قصد  
 يحصل في ضمن معنى لا بعينه ثم يتم عنده فرع اداء الى غير المط وان كان  
 متكررا فان لم يكن ككلمة واحدة تصطبها وحملها اسماء واحدا  
 وعمرها عامرا وصاحب تصور كل واحد على ما سبقت ما ذكرنا وكون لها  
 تلك كما في الحرف فعد ان سمع فيها سلك الحرف والالف فعد ما يصنع  
 وقد مما لا يحسن وذلك لانه لو لم يتصور ما يود اسماء طلبها وان  
 يتصور ما يحسن وعمرها لم يتعلق الارادة بخصوصية وان تصور ما  
 به وقصد حصولها في ضمن معنى لا بعينه لم يتميز المط عنده لم ياره ان  
 يوده المطلب الى غيره فينفوت ما يصنع وقصد مما لا يحسن  
 وان يود الى تصور كل واحد منها بخصوصية تغذر عنه ذلك ان  
 لم يسه او عسر ان ساهب كما هو المط فان اسماء العلوم اعاوصف  
 بازاء فواعد مدونة وان جاز اردنا وفرعها بعد التدوين على السك  
 بلزم الفوات والضيق اما على الاول فظاهر واما على الثاني فلاب  
 في صفة كثر من اوفانه بلا ذلك فاما لا سب ما فيها لحصل المط فبلا  
 ما ذكرنا فعلم ان الفوات والضيق حاصلان على كل تقدير من تقدير  
 اشياء معرفة الكثرة بتلك الجهة بعد الطلب وان المراد بالوجوب  
 المستفاد من قول فاعلم ان يعرفها الوجوب العادي مرجعه رعايته

الاول والاخرى من قبل ترك معرفتها بتلك الجهة والعدول الى موافقتها  
 جهة اخرى يتختم فوق فوات المط وصاح الوعد ووجه واحد غطاهما  
 ان اردت ان لا يدرك في حصل المط فقد ظهر بطلان وان اردت ما سبقت  
 على فاعلم ان الحرف ملائمة للمعاني وان اردت الوجوب العادي فهو كما  
 ثم ان تلك الجهة قد تغيرت بسبب الموضوع بالكون موضوعات المسائل  
 الى شئ واحد كالعقد والحق او اشياء متساوية باعتبار المعنى ان  
 كانواع المقدار المتشارك منه يعلم الحد او عرض كوضوح الظل  
 المعاني عن احوال بدن الانسان والادوية والاعداء من حيث انها  
 تتعلق بالصحة وقد يعتبر بسبب الغاية كالصحة ومسائل الطب الى غير  
 ذلك من الاحتمالات العقلية والنوعية بالاحصاء الاول اولى اما لكونه  
 هذا اولا لان الاصل الذي لا بد من اعتباره في جهة الوصية هو الموضوع  
 لان الجمولات صفات مطلوبة لذوات الموضوعات ولهذا اخصار للمع  
 الاول وسال لها الصانع قال السارح في شرح المفتاح الصانع  
 اسم العلم الحاصل من التمرن على العمل وقيل علم بكيفية العمل سواء  
 حصل بمراولة العمل كعلم الحياطة او بدورها كعلم الطب مثلا وقد يطلق  
 على ملكة معدرها على استعمال موضوعات ما على وجه البصيرة يحصل  
 عرض من الاغراض بحسب الامكان واما قيل لملك الملكة الصانع  
 كما قيل لها العلم لانها المطلوبة من العلوم العملية فان المقصود  
 منها انما يقتصر على الوجه الاحسن الاكل بتلك الملكة بيان ذلك



ان واضع هذا الفن مثله ان منها ابحاث ان الفهم من هذا  
البيان ان هذه الملكة انما يقدر بها على استحضار الاصول والقواعد  
والقواعد والاتفات اليها متى اريد والمفهوم من قوله السابق ان  
ملكه انما يقدر بها على ادراكات حرة متعلقة بمواد مخصوصة  
وبينها ما ان هذا البيان يقتضي ان لا يكون واضع هذا الفن  
مثلا عالما به وهو لا يفهم ما وقف داه انه يقتضي ان لا يحصل علم المعاني  
لا بعد الا بعد ان يحصل له ملكة استحضار كل من سائل مني شاء وليس  
كذلك فان سائله اذا حصلت الشخص يكون عالما به بلا توقف  
على تلك الملكة ان البلاغة كالفقاه وهي لا توقف على معرفة جميع مسائل  
الفقه فضلا عن ملكة استحضار ما كان سائل عن اربعين مسألة  
فقال في سنة وتشرين لا ادري وموقفه بالاجماع فكذلك البلاغة  
لا توقف على معرفة جميع مسائل علم البلاغة ان الحق في قولهم فلان  
علم النحو لا يجوز ان يراد به الملكة اذ لا معنى للعلم بالملك والمقصود  
بيان بل المراد به الاصول والقواعد والمقصود ليس كذلك  
الحجج عن الاول انه حصر فلا منافاة بين المفهومين كقوله ان يقدر  
على كل من استحضار الاصول والادراكات الحرة وعن الثاني ان يكون  
علما به بطريق الاول وعن الثالث اسما للعلوم كالمعاني مثلا  
ويزيد على القواعد وعلى ادراكها وعلى الملكة الحاصلة من ادراكها  
مرة بعد اخرى فعدم حصوله بمعنى هذه الملكة لا بعد ذلك لا ينافي

صورتها

معنى اخر وعن الرابع انه انما من عدم التوقف من الاصول  
والقواعد التي العلم عبارة عنها ومن المواد الجزئية المستفادة  
من تلك الاصول فان عالم علم المعاني مثلا يقدر به على تطبيق كل  
كلام جزئي له على مقتضى الحال ان لم يمنع مانع وعالم علم البيان يقدر  
به على ايراد كل معنى واحد بطرق مختلفة في الوضوح وان لم يمنع منه  
مانع الى غيره ذلك وهي من قواعد المعاني والبيان يجب العلم بها وملك  
استحضارها كما لا يخفى على من له ادنى مسكة وكذا الحال في الفقه كما  
تقرر في موصفه وعن الخامس ان المقصود ان تلك العبارة بعد  
ان العلم بطلق ويراد الملكة لان لفظ النحو في تلك العبارة مشتمل على الملكة  
فان العلم بالنحو ليس الا بمعنى الملكة التي بها يتمكن من استحضار قواعد  
فان قبل لم لا يجوز ان يراد به ادراك القواعد كما هو الظاهر قلنا لان  
الادراك بالفعل غير مراد لان من يقول فلان يعلم علم كذا لا يراد به ادراك  
للقواعد وملاحظتها في ذلك الحين وهو بل يريد انه يتمكن من الادراك  
ومقتدر عليه فقول الى الملكة مما يحسن السمع ان ليس المراد بالمال  
البسيط في عبارة الشارح منها حال البسيطة في عبارة القوم فان  
بها العلم الاجمالي الذي يحصل اذا توجه النفس الى المعلوم بعد حصول  
الملك و مراده نفس من الملكة الحاصلة في حال الفقه ايضا ولا حصر  
في ذلك لان كثيرا ما يطلق عليها بمعنى ان لفظ العلم كثر اما بطلق  
على الاصول والقواعد اما مجازا مشهورا ملحقا بالحقبة او حقيقة

دراك

ادعم



عرصة او اصطلاحية وكذا الحال في اطلاقه على الملكة وانما سكت عن حملته على  
 ادراك البتواتر اما لان احد ما هو المتبادر من اطلاق لفظ العلم على  
 العلوم المدونة بخلاف الادراك اولان الحمل عليه يوجب الى اضرار وهو  
 تقدير المطلق والاصل عدمه ولا يعارض بان الاصل عدم التجوز فلا  
 يرجح التجوز على الاضرار حتى قالوا اذا دار اللفظ بينهما تجوز الحمل على كل  
 منهما على سواء لان ذلك في الجاز المطلق لا المشهور الذي هو ما خصه  
 ملحق والمقصود من حمل على استعمال المعرفة في الجزئيات لا يخفى على من  
 له ادنى مسكة ان المراد بالبحر بان على استعمال المعرفة في الجزئيات استعمالها  
 في الجزئيات فقط لا الكلمات المحضة ولا الامور الشاملة لها والجزئيات ومنها  
 كذلك فان المراد بالاحوال الاحوال المحضة وكذا المراد بادراكها ادراكها  
 على وجه جزئي فيكون تلك الادراكات ايضا جزئيات ولهذا قال فكانه  
 قال علم مستنبط منه ادراكات حرة والافترقة المدرك لا يستلزم  
 حرة الادراك لجواز ادراك على وجه كلي بمعنى ان اى فرد يوجد  
 ما كان المتبادر من قوله معرفة كل فرد احاطة ما لا يتناهي بالفعل  
 ولم تكن مرادة لا متناهيها وجه بان المراد بالاستغراق الافراد المتفرقة  
 العرفي وهو كل ما يوجد وبدل الارادة وبالمعرفة امكانها فلا ينافيه  
 عدم حصولها لما منع عارضه واراد بالبعض البغض المعين النصف والثلث  
 او الاكثر مثلاً فان جهات الاصل المضاف اليه يستلزم جهات الكسور  
 المضافة وبالمعنى الثلثة والعشرة مثلاً او الحذف او الاضمار والظهار

١٩  
 وفقد ذلك وهو حصة حينة على ان المراد انه علم يعرف بهذه الاحوال  
 او بمعنى ان الوصف المدلول عليه بقوله ووصف الاحوال ووصف  
 حقيقته على ما ذكر اما كونه قد بينه فلما نقرر عند من ان في المسئلة  
 اشارة الى سبب حصة فالوصف المذكور اشارة الى نسبة حصة  
 والسمه المحر في مقام التعرف لانه لا يضافه حيث اليها واما اضافتها  
 فوافق فان قبله اذا كان احوال اللفظ على الكبرياء فوضع السؤال  
 ان قوله التي بها يطابق مقتضى الحال يستلزم سببه الشيء لعمري لان  
 احوال اللفظ التي رجع اليها ضميرها غير مقتضى الحال وقد عرفت ان  
 المطابقة الاشتمال فيكون المعنى الاحوال التي بسبب اشتمال الكلام  
 عليها يشتمل عليها ونوضح الجواب ان سببه الشيء لعمري انما يلزم اذا  
 كان المراد بالاحوال غير مقتضى الكلام احوال والمطابقة الاشتمال وهو  
 هم بل المراد بمقتضى الحال هو الكلام الكلي المكلف بكيفية والقوم قد  
 نتجوا في اطلاقهم مقتضى الحال على تلك الخصوصيات والمطابقة  
 للحمل فمعنى العبارة الاحوال التي بسبب اشتمال الكلام الجزئي عليها يكون  
 من جزئيات الكلام المطابق لمقتضى الحال ومنه اسو التحقيق الموعود  
 فيما سبق وان اردت تحقيق المقام فاسمع ما يتلى عليك من الكلام  
 فتقول وبابه التوفيق اختلف في تعيين مقتضى الحال فذهب الشارع  
 الى انه كلام كلي مشتمل على الخصوصية واستدل عليه بوجهين قول صاحب  
 المفتاح في تعريف علم المعاني تطبيق الكلام على ما يقتضى الحال ذكره



حيث قال فان المذكور حمص هو الكلام لا الحذف او التقديم او التوسيع  
او نحو ذلك وقول الحمص في معرفة ايضا احوال اللفظ الغرضي التي تضاف  
لحال فان المراد احوال اللفظ هو التأكيد والتعريف والتقديم والتأخير  
ونحو ذلك فان كان معنى الحال ايضا ذلك بلزم منه الشيء نفسه  
وذهب الفاضل المحشي الى انه نفس الخصوصيات واستدل على صحة  
صاحب المعصية على اجمال او لا حيث قال فان كان مقتضى الحال اطلاق  
الحكم ان كان معنى الحال بخلاف ذلك وان كان معنى طي ذكر المسند  
الى غير ذلك وتفصيلا نأينا صدق قال واما الحال التي يصح طي ذكر  
المسند اليه واما الحال التي يقتضي اشارة الى غير ذلك واما عن الوجه  
الاول من وجهين اسفل الشارح بوجوه اما الاول فبينا وبل كلام صاحب  
الفتح بان بعض المعصيات كالمؤكدات وادارة التعريف مما به كسر  
فوجب حمل الذكر على السلب رعا ما صرح به في الاجمال والتفصيل  
حيث لا نالا نسلم ان المعصية هو المؤكد وادارة التأكيد والتعريف  
بالادارة كما هو صرح الكلام صاحب المعصية حيث قال اما الحال التي  
معنى التعريف باللام نعم يصح اطلاقه عليه لكن باعتبار كونه دال على  
لان مقتضى حقيقة سمناه لكن اعتبار التقلب انما يصح اذا  
كان المذكور غالبا على غيره بحيث من الجهات المعبرة في التقلب  
وهنا ليس كذلك فالاولى ان يترك طريق التقلب ويجعل الذكر  
مخارا عن الايراد ومن قبل ذكر المقيد وادارة المطلق نفسه ذكر

في الاجمال والتفصيل واما الثاني فبان المذكور حقيقة هو الكلام الجوزي  
المسموع دون الكلام المنقول الذي جعلته مقتضى الحال فكما يصح جعل  
الكلمة المذكورة بذكر مره لكونه في صفة كذا مع جعل الاموال المذكورة بذكر  
الكلام المسجل عليها لكونها كيفيات له وقد ايضا بحث لثبوت الفرق  
بين الكلامين بالسبب الى شئ وكيفيته فان الاول غير الشئ بالنظر الى  
المتحقق دون الثاني ولا يلزم من اعطاء الاول حكم الشئ اعطاء الثاني  
اباه واما الثالث فبان السكاكي كما جعل الالتفات مسموعا لتعلقه  
بالمسموع جعل ايضا ما يتعلق بالمتكوز المذكور وهذا ويمكن ان يجاب  
عن الوجه الثاني من وجهين استدل الشارح بان المراد احوال  
اللفظ للخصوصيات الحركية ومعنى الحال للخصوصيات الكلمية ومعنى  
التعريف الاموال التي بسبب اسماء الكلام عليها يشتمل على الخصوصيات  
والاعتبارات الكلمية لانه المسموع على المسموع على الشئ مشتمل  
على ذلك الشئ بواسطة مفظه ان الاقرب ما ذهب اليه الفاضل المحشي  
واحوال الاسناد ايضا من احوال اللفظ هذا جواب  
عما يقال المذكور في التعريف احوال اللفظ والاسناد ليس بلفظ فاحواله  
لا يكون احوال اللفظ وتحقق الجواب ان الاطلاق والسموع بالتأكيد وان كان  
راجعين الى الحكم لكن الجواب عن التأكيد والافتقار ان له للذين يعرفون  
في المعاني برهجان الى الكلام المملوظ فان الحال قد غلبت كصفة محض  
في الاطلاق في امر مسموع هو الحكم ومعنى هو وسط تلك الكيفية



كيفية اخرى في اللفظ كحده عن المؤكدة في فن الكلام <sup>بالمجرب</sup> <sup>لبيهم</sup>  
وما هو المقصود اعي الاطلاق ويجوز الاحبار وقد عصى بعد الحكم  
بالتاكيد وعصى بسوطة اقران الكلام بالمؤكدة في شبهة محله  
وسمى شئ من المؤكدة بقدر المغنضي صنفه وقوة وخصيص  
اللفظ بالعرفي مجرد اصطلاح هذه امورا عما اورد على المصن ان  
هذه العلم لا يخص باللفظ العرفي فالمقصود به يكون شواهد  
وانما عدل عن معرف صاحب المفتاح علم المعاني لما ذكره  
كلام المفتاح وكان في بناء الصعوبة وحسب العرف طله وخلصه لاساد المعاني  
فوز طه الجيزة وخلصه فنقول السلع والاستفراغ شافيا والخواص  
جمع حاجته على الاثر عال حاصلة ذلك ان كس كذا يعني الاثر الكسبي منه  
وقوله في الافادة طرف الخواص لانها مسعرا فكما بها محطها وهي اما  
لها ان قدر المصطفى معرفة واما حال منها ان قدر نكرة وانما اخرج  
الى ذلك العدد لان المتبادر من خواص التركيب ما يخص بها مطلقا  
او بالاضافة الى بعض ما عده فيدخل فيها الصفات المنقصة بالار  
الى بعضها التركيب او منفرداتها الواقعة فيها فلما قيدت بالافادة  
خصصت بالمعاني التي بعد ما التركيب من حيث هي او بمفرداتها  
الواقعة فيها كذا الاكثار الذي ينبغي ان يزداد اقام وزيد ضربت  
كما عصى مما سلف واصبحت الافادة على الدلالة لان المعينة في الخواص  
افادة التركيب ما لا السامع وفهم السامع اما منها لانها لا مجرد

دلائلها عليها من غير اعتبار الضم وقوله وما ينصل عطف على الخواص  
ومنه بالتركيب وقوله من الاستفان بيان لما سئل والعرفي  
لا والمقصود به ان صاحب المعاني لا يله مع معرفة الخواص  
من معرفة كون التركيب محله وبغير محله وقد سبق تحقيقه فلا حاجة  
الى الاعادة وقوله يجوز متعلق بالبيع وسماه على العرض وحوز  
مطلعا من التوفيق وان لم يكن من المعرفة وذكره الوقوف بعد  
المعرفة المفهومة من البيع سماه على ان سببه الامور انما هو الاطلاع  
على الخواص وحضورها في الذهن لا مجرد السلع والمعرفة ولو محزونة  
كما حال الذبول ولم يفرض للرعاية وان كان الاحتمال اذ بها حقيقة  
لكونها لازم الوقوف عادة ولاشارة الى ان غير المرامى بمنزلة  
عنه الواقف ومعنى تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره كما عرفت  
سابقا انه اد الكلام شتملا على خصوصه معصى الحال ايرادا  
او حمل كلام غيره عليه والثاني انه في التركيب بتركيب  
البلغاء اه ذهب الفاضل الحنفي فيما كتب على شرحه للمفتاح  
الى ان هذا الوجه لم يذكره المص في الايضاح احره اضا على تعريف  
صاحب المفتاح حتى يصح سببا للعدول بل السؤال محضا وانما  
اورد المص في اول كتابه ضرورة هي انه ذكر مباحث البلاغة هناك  
واورده بعد نقله من السكاكي لعلم المعاني لادنى مناسبة فكان  
قال ان اراد بالتركيب في قديم البلاغة تركيب البلغاء كما ارادتها ايضا



نه اكبرهم في ضد المعاني ففقد جاء الدور الى هذه المناسبة اشار بقوله  
 وهو الطوفان تحت اما اولافلان المص قال في الانصاف ثم قال واما  
 بالترتيب نه اكيب البلاغ ولا شك ان معرفة البليغ من حيث هو بليغ  
 يتوقف على معرفة البلاغة فلو كان مراده الايراد على ضد البلاغة  
 وعده لادنى المناسبة التي ذكره كلف نقل قوله واعني بالترتيب نه اكيب  
 السعاده ولم يحج الى بيان موقف معرفة السمع على معرفة البلاغة كما  
 لا يخفى واما ما سافلان لو لم يكن اعتراضا على الحد لوقع اجنبيا بين  
 الاعتراضين عليه فان المص قال بعد هذا الاعتراض على ان قوله  
 وغيره مبهم لم يبين مراده ولا شك انه اعتراض على الحد وقد  
 قال قبله وفيه نظر اد السمع ليس يعلم ولا صادق عليه فلا يصح عرف  
 شئ من العلوم به فجعل ما بينهما اعتراضا على ضد البلاغة لا يبين شأن  
 من انصف الفضل والبراعة واما تحقيق كونه اعتراضا على الحد  
 فهو ان حاصل كلامه ان الحد فاسد لا يستعمل على قيد نه معلوم  
 ومونه اكيب الكلام فان في سانه اما الدور او اقد قد يجهول وعلى السمع  
 يلزم نه المعلومة وذلك لانه اخذ في نفسه نه اكيب الكلام نه اكيب البلاغ  
 ومعرفة نه اكيب البلاغ موقوف على معرفة البلاغة ومعرفة نه اكيب  
 الكلام لا تخافا خذوة في معرفة فان اراد بالترتيب نه اكيب في ضد البلاغة  
 نه اكيب البلاغ وهو الطوفان السعاده لول عدم الاعتداد بغيره اكبرهم  
 ففقد جاء الدور وان اراد بغيره فم بنته وانما كان يلزم ما ذكرنا من

من اسماء على قيد معلوم قد مر واصب عن الاول بانه اراد ان السمع  
 لعامل ان يقول ان السمع ليس يعلم ولا صادق عليه كذلك المعروف  
 لان العلم كما سبق اما الملك والاصول في العواعد او ادراكها والمعرف  
 ليس بها متهما وعلم ان حال المراد بالمعروف انما سبها وهو الملك  
 فيكون محارا في المرسم من قوله كما صرح به في كتابه ص ١٠٠ قال وادع  
 ان علم المعاني والسمان معرفة صواص نه اكيب الكلام ومعرفة صواص المعاني  
 وقوله ومعرفة ان الاداء مسجور بالخاز صواب عما قال ان اطلاق السمع  
 واراده المعروف محار كلف في السمع وعن الثاني بعد سلم دلال  
 كلام الكاكي اه معنى ان لا نسلم او لانه في نه اكيب نه اكيب  
 السعاده وانما يلزم ذلك لو كان قوله ومعني نه اكيب البلاغ فبما من نفسه  
 وليس كذلك بل خارج عنه ذكر بيان المقصود بها وتعيينه واقول  
 لا يفهم من قوله ومعرفة صواص نه اكيب هذا ايضا جواب عن الاعتراض  
 الثاني وحاصله انا ختار شق الثاني من الردد قوله فلم يمسس فلان  
 كذلك حال ومعرفة صواص نه اكيب صعبا وان كانت في نفسها اعم من ان  
 يورد كل كلام له على ما ينبغي وان كل كلام الغير عليه لكن قوله صعبا  
 ما ديه المعاني دل على ان المراد بها ومعرفة نه اكيب ذلك المكمل لان  
 المعاني للمعرفة اذا كانت للمتكلم كذا ان يكون نه اكيب المعاني  
 له ايضا لا سماع السمع عما قصده بعبارة غيره وكذا قوله وايضا  
 السعاده كما قرر في الشرح ولعالم ان يقول ان السمع اه صرح فيما





لم لا يحد ان مراد خواص التراكيب والتشبيهات والحوارات والكلمات  
 انواعها فكون المعنى بلوغ المتكلم في مادته ما قصد به بالكلام عدل  
 التخصيص موقوف على خواص التراكيب المعاني في كلامه وابعاد السمع  
 والحوارات والكلمات التي اعلم بها في كلامهم في كلامه بالحد يكون محتمل  
 في كلامه ما عساه المعاني في كلامهم من الحواصص والظواهر وهذا الكلام  
 لا اعتبار عليه ولا سبيل للرد اليه وقيل في الرد على الشارح ان ذلك  
 المتكلم ان لم يصر طاعة فليس له ان يصر خواص اذ لا اعتداد بها  
 وان اعتبر عاد المجذور وجوابه اختيار الشق الثاني قوله  
 عاد المجذور قلنا انما يعود اذ اقد في مفهوم طاعته ما يوجب التوجه  
 وليس كذلك بل مفهومه بلوغ المتكلم في مادته ما قصد به ان يتفهم  
 بان يورد كل كلام مواضع لمقتضى الحال ويورد كل تشبيه ومجاز  
 وكنية له كما ينبغي فلا يلزم عود المجذور اصلا ولا وجه للاعتراض  
 الاول لان وجه التام ان يكون له ان يصر خواص ولا يلزم  
 من رسم راجع من هذا التقى ثم الاوضح في معنى المعاني اه  
 اما كونه اوضح من معنى المص فلا سيما عن العبد المتكلم  
 والراية عن لزوم سمة السقاية طاهرا وعن التكلف في ادراج  
 احوال الاسناد في احوال اللفظ واما من يعرف صا صا المعنى  
 فليحده عن تفهيمه والعاوول عباره عن رد الاسكالين عليه وان  
 عنهما بالتكلف ويحصر المقصود من علم المعاني في ثمانية ابواب

اختصار الكل في اجزاء لا الكل في جزئياته قال المص في المتن ويحصر في  
 ثمانية ابواب ابواب ثم قال في الايضاح الذي هو كالشرح له ويحصر المقصود  
 من علم المعاني في ثمانية ابواب فظهر انه فسر العلم بالمقصود وجعله  
 ثمانية فيكون من في علم المعاني ثمانية قطعاً وكذا قال الشارح المختار  
 الكل في اجزائه لا الكل في جزئياته ثم قال والا اي وان لم يكن اختصار  
 الكل في الاجزاء بل الكل في اجزائه يصدق في علم المعاني على كل باب ختينا  
 لمعنى العموم والكلية ثم قال فلهذا الكلام اي ظاهر اطلاق المقصود على  
 العلم والتفكير عنه وادخل ضمير يحصر اليه بايننا به مشعر بان العلم عبارة  
 نفس القواعد اي المراد بالعلم الذي رجع ضمير يحصر في هذا الفن نفس البديع  
 القواعد فان العلم لما يصر عنه بالمقصود ولم يبق على غيره المتناول لها  
 والتمادي وما يجري مجراها ايضا وان كان بطريق المساطعة علم ان المراد  
 به نفس القواعد وعرف العلم وبيان الاختصار والسمة الا في خارج  
 عن المقصود وانما لم يقل من العلم وان كان النطقة كاشرة الى الانبياء  
 فوجهها من العلم كونها غير مقصودة وانما قال في هذا الكلام مشعر لان المقصود  
 في نفسه علم من المقصود بالذات والمقصود بالسمع فبيننا والقرينة والبدن  
 وبيان الاختصار كذا احد ان يعنى هذا المقام وتغير ما يوقع الرتبة  
 او لا وقوعها او ما يعالج السمة وانما اعلمها خطأ في هذا المقام  
 معصم الزوني حيث قال معنى بالنسبة اعلم المحكوم على المحكوم عليه  
 او سلبه عنه ان كان للسمة خارج في احد الازمنة الثلاثة



هذا دفع لما توقع ان الاخبار الاستقبالية الاحاسه ينبغي ان يكون  
 كاذبة كلها والسلمه صادقة تاجمها اذا سلمه حارصه علم فيصدق  
 السلب ولكن الاجاب مرفعه بان فيها سلمه هو مد او سلمه  
 لكن بالنظر الى الاستقبال فان صدق الاخبار الاستقبالية وكذبها  
 انما يعتبر ان بالنظر الى النسبة الاستقبالية دون الحال  
 اذا كانت الاخبار الاستقبالية غير صادقة ولا كاذبة في الحال  
 بل هو الوسط بين الصادق والكاذب وهو مخالف لمذهب  
 الجمهور كما سباني لانا نقول الوسط انما نلزم اذا لم ينصف  
 تلك الاخبار باحد مما في الحال ليس كذلك بل هي منصفة بالآن  
 لكن بالنظر الى الاستقبال فتبدل ولا يعمل وهذه الاجمالية تخصه  
 بالجزء فعدت لانه ان اراد المحقق بالثبوت اعني انصرف فقط المأثر  
 وان اراد المحقق بالاساس فوجه ما ذكره نفسه في اول احوال الاساس  
 من كونه اصلا في الكلام لان الانشاء اعماصل منه ما سماع او عمل  
 او زيادة اداه وكونه اعظم شانا واعلم فالجواب هو انه الذي ينصور  
 بالصورة الكثيرة وفيه يقع الصبغات الخمسة والاعمال  
 بعد يفيد الكلام بالبليغ احصاياه فصدق تحقيق معنى الاطباء دفع  
 يوم انه قد شمل على زيادة لاغابدة من غير ملاحظة تعدد الكلام  
 يكون بليغا وكذا من احوال الجملة الى قوله جعل باياسا  
 ليس شجيرة هذه الباب بالباب السادسة والابواب الاجاز والاطباء

والمساواة بالباب السابع والابواب الاثنا عشر بابا من الثامن بالنظر  
 الى تلك المسائل بان ما الاثني عشر في المتن سادس وباب الفصل  
 والوصل سابع والاجاز والاطباء والمساواة ثامن قوله ولذا ان يكون  
 العشرة ثمة والفصل والوصل بعشرة من الاحوال الا ان يكون لها احوال  
 رالده عليها كما في باب الاطباء لم يقل احوال الفضة واهوال الفصل والوصل  
 لكنه ينقص بالانشاء فعدت وسسم هذه البحث بالسمه اه  
 الى اعلم من الوسم وهو الماثر سسمه وكى وقوله لانه قد سبق  
 اه اشارة الى وجه ومم هذه البحث بالسمه فاد سسمه فيما سبق او علم  
 يوم من الوجوه ولهذا يستعمل في البديهيات وما في حكمها وقوله وقد  
 علم شروع في دفع الدور الذي اوردته السكاكي على تعريف الجبر بالكلام المحتمل  
 للصدق والكذب وتعرف الصدق بالجبر عن الشيء على ما هو والكذب  
 بالجبر عن الشيء لا على ما هو والدفع الاول دفع بالماويل في جانب الجبر  
 والماويل دفع بالماويل في صدق الصدق والكذب قال العاصم الحشفي قد نوه  
 ان ما موصفة المنكلم راجع الى صفة الكلام صنفه بناء على ان قولنا  
 منكلم صادق معناه صادق كلام او موقوف على ما موصفة الكلام  
 بناء على ان معناه كون المنكلم بحيث يكون كلامه صادقا فالدور لازم  
 ثم قال وجوابه اما على الاول فهو ان الصدق والكذب وان اخذ في المعنى  
 على ذلك السعدية لكن الجبر منفرد فيها كما ذكره فلا دور نتم لوفس الاخبار  
 بالاثني عشر عاد الدور واضح في دفعه الى وجه اخر منه كذا لان المقصود



من جعل الصدقين واحدا ببيان ان الوجه الثاني في دفع الدور <sup>لا يسلح</sup>  
الدور <sup>لا يسلح</sup> اذ قال لا ان الدور لازم مطلقا حتى يرد كلامه بدفع بناء على الوجه  
الاول كما لا يخفى على الناظر <sup>والواو في قوله ولو حط الحال اه</sup>  
وذهب صاحب الكشاف الى ان مثل هذه الواو للحال والعامل فيها ما قبله  
من الكلام وعليه الجمهور وقال الجعفي انها للمعطف على محذوف وهو  
هذه الشرط المذكور وسباني في اضراب الفضل والوصل عام بحقه  
ان شاء الله تعالى بدليل قوله تعالى فان قيل مدعى النظم  
ان الصدق مطابقة الاعتقاد فقط والكذب عدما فقط والابتناف  
افادة الثاني فخطا فلما ادعاه الثاني في يستفاد الاول بمقتضى  
عدم التماثل بالفصل اذ لا يصح يقول ان الكذب عدم مطابقة الاعتقاد  
والصدق مطابقة الواقع فقط او مطابقتها معا ورد بان  
المعنى لكاذبون في الشهادة يعني اننا لا نسلم ان الكذب  
راجع الى قولهم انك لم رسولكم لا يجوز ان يرجع الى قولهم تشهد  
باعتبار تضمنه حر كاذبا وهو ان شهادته من ضمن قولنا  
فلو صدقنا شهادته ابراد المؤكديات وطانه مطابقة  
للواقع لا يتم المناقون الذين يقولون ما هو لهم ما ليس في قولهم  
وخصم ان الحكم كما سباني نارة يؤكد بالنظر الى فائدة الجنب اذ كان  
المخاطب منكرا لاصل الحكم وافرى بالنظر الى لازم القابضه اذ كان  
المخاطب منكرا كون المستكم معتقدا المضمون ما اخبر به كما يقول انك

لعالم كامل فخان الرسول ثم انكر كونهم عالمين بكونه رسول الله فدعوا  
على وجه التاكيد بانهم عالمون به ومعتقدون له فكذبهم الله تعالى في  
دعوتهم هذه وما قبله راجع الى قولهم تشهد وانه احصاه  
قال السراج في شرح المعراج المكذب راجع الى قولهم تشهد  
على كونه اخبارا بالشهادة في الحال او الاشهاد لا انشا، كاشادة  
فالظاهر ان مراد العامل ايضا هذا وجه نظره لان مثل هذه يكون  
غلطا قال العاصم المحسبي رحمه الله الا صار شهادته بنصفين <sup>صها</sup>  
يكونه مستمى بالشهادة وذلك بدل عرفه على صادر عن علم وموافاة  
قلت والكذب راجع الى هذه الجنب الضمني لا الى نفس التسمية فلا تنظر  
فيه بحث لانه ان اراد بالجنب الضمني سمي شهادته وكفه فلا كذب فيه  
لانه مطابق للواقع فلا وجه لكذب الجنب سيب نضجه وان اراد به انه  
صادر عن علم وموافاة اعتقاد فتكثر الواسطة وموار لا الاستعمال كقوله  
بان الرجوع انما هو في موضع يكون الواسطة واحدة على ان حق العبارة  
في يقول الى الجنب المدلول عليه بالجنب الضمني فالاولى ما ذكره السراج في قوله  
المفتاح انه راجع الى تسمية مثل هذا الاخبار للحال عن موافاة القلب  
شهادة كانه قبل اخبارنا هذه شهادة فكذب فانه جعل الجنب الضمني احصانا  
هذه الشهادة وهو كذب قطعاً دون قولهم تسمية شهادته او مستمى  
بالشهادة فانه صادق بلا مزية ولو سلم فاشترط الموافاة  
في مطلق الشهادة ثم بدل على اشتراطها قول بل التفسير الشهادة اخبار



عن علم الشهود وهو للفقير والاطلاع وقد قال الامام البيضاوي ولا  
صدق الشهود وكذبهم في الشهادة فظهر ما ذكرنا اي ظهر كحل  
حاصل الجواب منع كون الكذب راجعا الى قولهم انك لم رسول جعل الوحيين  
الاولين سذبن للمنع وجعل قوله او المشهود به جوابا لما فاد جعل قوله  
او المشهود به سندا ايضا لذلك المنع اذ لا وجه لان يقال لاسم الكذب  
راجع الى قولهم انك لم رسول اسم لا يجوز ان يقول اذا قبل المنوع ما  
الى الحقيقة كان جعله سندا او وجه كان يقال لاسم ان الكذب راجع الى الشهادة  
صنفه لا يجوز ان يرجع الى الجنب الضعيف او النسخة او المشهود به لكن  
لا صنفه بل في زعمهم فانه ليس بكذب بل حكاية لكذبهم انفسهم  
عبد الله بن الحارث بن سلول ذكره في شرح البخاري ان الاين ايضا صنفه  
عبد الله فهو بالنصب وسلول بن منصرف لانه اسم ام عبد الله  
فهو منسوب الى الابوين فليحفظ هذه اقل اكثر الناس بل كلهم يافلون عنه  
ما اردت الى ان كذلك رسول الله اي اعاس اردت منتجها الى بلدك  
ووجه مبالغة حيث جعلها ارادته وخفيق الكلام ان الجنب اما مطابق  
لواقع اه هذا هو الموافق لكلام المحققين من شرح المنع وغيرهم  
وان كان مذهب الجاهل غير مذكور في المنع فانهم صرحوا بان الاسم  
على مذهب الحاشية وان الصادق هو الذي مطابق الواقع والاعتقاد  
والكاذب هو الذي لا مطابق الواقع ولا الاعتقاد والاربعة اربعة  
ومع المطابق للواقع مع اعتقاد انه غير مطابق او بدون الاعتقاد

ليست بصادقة ولا كاذبة بل واسطة بينهما واما عبارة الايضاح  
قطا حرمنا يوجه ان الاقسام اربعة وان الصادق هو المطابق للواقع  
مع الاعتقاد بانه مطابق والكاذب هو المطابق للاعتقاد دون الواقع  
كقول الفلاسفة العالم قدّم والمطابق للواقع مع عدم الاعتقاد بانه  
مطابق والكاذب هو المطابق للاعتقاد دون الواقع كقول الفلاسفة  
العالم حادث وبغير المطابق مع عدم الاعتقاد كقول المنكلم العالم قدّم  
واسطة لا قال وزعم انه ثلثة اقسام صادق وكاذب وغير صادق ولا  
كاذب لان الحكم اما مطابق للواقع وهو الصادق والثالث اي غير المطابق  
مع الاعتقاد وهو الكاذب والثاني والرابع اي المطابق مع عدم الاعتقاد  
وبغير المطابق مع اعتقاد وبغيرهما ضربان متطابقين مع عدم اعتقاد  
ولا مطابقين مع عدم اعتقاد هذه عبارته وتوجيهها ان الحكم اما مطابق  
لواقع مع اعتقاد الخ لالحكم اي مع كون الحكم معتقدا للمنكلم فيكون الصادق  
عبارة عن المطابقين او عدمه اي او مع عدم اعتقاد الخ لانه هو  
فهيان لانه يتناول الاعتقاد بالمطابقة وانتفاء الاعتقاد اصلا فالاول  
اي المطابق للواقع مع الاعتقاد بانه مطابق له هو الصادق كقول المنكلم  
العالم حادث والثالث اي غير المطابق للواقع مع الاعتقاد بانه غير مطابق  
له هو الكاذب كقول المنكلم العالم قدّم والثاني اي المطابق مع عدم الاعتقاد  
بانه مطابق له المتناول قسمين احدهما المطابق للواقع مع الاعتقاد  
بانه غير مطابق والثاني المطابق للواقع مع انتفاء الاعتقاد اصلا

مع اعتقاد الخ لانه هو  
مع اعتقاد الخ لانه هو  
مع اعتقاد الخ لانه هو  
مع اعتقاد الخ لانه هو



والرابع ان غير المطابق مع عدم الاعتقاد بانه غير مطابق المساول  
 ايضا لتعيين الاول غير المطابق للواقع مع الاعتقاد بانه مطابق له  
 والثاني اي غير المطابق للواقع مع اعتقاد الاعتقاد ايضا كل منهما  
 بصادق ولا كاذب فالصدق عنده مطابقة الحكم للواقع مع اعتقاد  
 انه مطابق له والكذب عدم المطابقة له مع اعتقاد انه غير مطابق وغير  
 ضريان مطابق مع عدم الاعتقاد بانه مطابق المتناول للتعيين المذكورين  
 ولا مطابقة مع عدم الاعتقاد بانه غير مطابق المتناول للتعيين المذكورين  
 فليس على هذا ذكرنا في هذا المقام فانه تمام التحقيق للام وقد اعترض بعض  
 الاجماع بظاهر الكلام فحمل على خلاف تقرير الكاثير لمذهب النظام وبلغ  
 في الاول مطابقة الجز لا اعتقاداه هذا صواب عما يقال المقصود مطابقة  
 الجز للواقع والاعتقاد بمعان الصدق وعدم مطابقة له في الكذب ولم يزم  
 من هذا التسوية لا مطابقة الجز للواقع مع الاعتقاد بتلك المطابقة في الاول  
 مع اعتقاد عدم المطابقة في الثاني فاجاب بان اعتقاد المطابقة يستلزم مطابقة  
 الاعتقاد وكذا اعتقاد عدم المطابقة يستلزم عدم مطابقة الاعتقاد وكذا  
 وذلك فلا محذور فكثيرا ما يقع الخط في هذا المقام وفي تقرير مذهب  
 النظام في الاشارة الى ما ذكره في شرح قول صاحب المتنازع وعند بعض  
 الى طباق الحكم لا اعتقاد الجز او طه والى لا طه كذلك سواد كان ذلك الحكم  
 او الاعتقاد خطأ او صوابا بعد قوله ويرجع كونه صدقا او كذبا عند  
 الجمهور الى مطابقة ذلك الحكم للواقع او غير مطابقته له حيث قال في الشارح العلامة

في هذا المقام خبط عظيم وهو انه نوصم ان قوله الى طباق الحكم حيث كما  
 في مذهب الجمهور اشارة الى ان الحكم المجهول الذي هو المطابق للواقع محمل  
 على مذهب الحافظ وهو ان يعتبر في الصدق مطابقة الواقع مع انه عايد  
 الى الحكم المذكور الذي فسره بالمطابقة قصار الكذب هو الامتناع للواقع  
 والاعتقاد وبقيت الاقسام الاربعة واسطة ولم ينظر الى قوله سواد  
 كان ذلك الاعتقاد خطأ او صوابا ولا الى ان قوله تعالى وانما يشهد  
 المتنافقين كما ذكره في ليس نظامه ملاجا لهذا المذهب حتى يحتاج  
 الى التاويل بل هو مخالف له حيث سمي ما هو مطابق للواقع دون الاعتقاد  
 كذبا واما الكذب هو ما لا يطابق الواقع ولا الاعتقاد فحقهما معن بهذا  
 السفسرة لا صدق ولا كذب ثم اخرج مذهبها اخر في نفى الواسطة وزعم  
 انه المشهور مع انه ذكره في كلام وهو ان الجز ان طابق الواقع والاعتقاد  
 جميعا فصدق والا فكذب ثم قال ومنها مذهب اخر في غاية السهولة  
 وهو ان الجز ان طابق الاعتقاد فصدق والا فكذب واطلاق صاحب  
 المتنازع الحكم وسياق كلامه يدل على انه يريد بهذا المذهب  
 على سبيل المنع للملوك اراد به المعنى اللغوي الاعمال الاصطلاحية  
 فلا يريد ان مانعه الحلو لا بد ان كوز اجتماع طرفيها وهما ليس كذلك  
 ولو قال لانهم اعتقدوا عدمه لكان اظهر لولا بلزم  
 من عدم اعتقاد الصدق عدم تجويزه على سبيل الاحتمال بخلاف  
 اعتقاد الصدق فان الجزم بالكذب بناء في تجويز الصدق قوله وايضا

لم ينزل ذلك الحكم

والاعتقاد وجعل صيغة لا تطابق الحكم  
 الغير للمطابق للواقع



لا دلالة لقوله لا دليل بان على ان المراد بانثاني غير الصدق وقوله فمرادهم  
تفرع على الدليل وقوله فمعلم معنى اذا ظهر ان قول المص لا يتم لم يقتضوه  
قولهم دليل على ان المراد بانثاني غير الصدق علم ان اعراض الحكمي الى اية لا يلزم  
من عدم اعتقاد الصدق عدم الصدق في نفس بشي لان جعله دليلا  
على عدم كونه صادقا على عدم ارادتهم كونه صادقا على ما قررناه  
حيث قال ففقد اظهار كذب لا يريدون اهـ ورد بان المعنى ام لم يصح  
محسوس الخواص اما محسار ان المراد بالثاني هو الكذب حوله غير الكذب  
لان فسمه فلما ان اراد انه قسم الكذب المطلق فم وانما يلزم لو كان  
الافراء بمعنى الكذب المطلق وهو ممل بل هو بمعنى الكذب عن عمد ولو سلم  
انه بمعنى الكذب عافلا لم يقصده لكونه مجتونا وان اراد انه قسم الكذب  
لخاص قسم فسلم ولكن لا يلزم منه ان لا يكون المراد بانثاني الكذب لانه لا يلزم  
من كون الشيء قسما للاخص كونه قسما للاعم وهو قولنا لا اولي ان  
في رد كلام الجاحظ ان يقال ان المعنى اه لا كما قال المص فانه دعوى  
بلا دليل حوله في كونه خبرا كاذبا او ليس بخبر حقه ممل لان المحصر  
في احد ما بل فيها قالوا ذكر الواد مكان او ويمكن ان يعتمد راي الجاحظ  
انهم اذا ارادوا المحصر يستعملون او مكان الواد فكان استعماله كالكناية  
لاستعمالهم فتدبر وقد بحث وذلك لانا لا نسلم انه كلام عند  
هذا التعامل والاخصار في الجنب والانشاء انما يكون فيما هو كلام حقيقة  
ولو سلم انه كلام لكن الاخصار فيها ممل فمكون قول الجاحظون واسطة

عنهما لاحدهما وذكر بعضهم انه لا فرق بين النسبة في المركب الى قوله  
وقوله نظره لوجوب علم الجاحظ اهـ اراد انه لا فرق بينهما اصلا الا  
في التعبير بدليل لا التي لتفي الجنب في الاستثناء المقتضى لعموم المستثنى  
منه فيكون هذه العبارة قطعية في ذلك المعنى غير محتملة لغيره ثم عبارة  
الشرح في الشرح التي رانها ممل فمكون نظره لوجوب علم الجاحظ ممل  
في المركب السعدي دون الاخباري حتى لو اقل ان الاوصاف ممل  
العلم بها اخباريا كما ان الاخبار بعد العلم بها اوصاف قطعه الفوق لم  
والكذب كما ذكره الشيخ اما سوحها الى ما قصد المسكلم اثباته او نفيه  
والنسب الوصفية ليست كذلك ولو سلم فاطلاق الصدق والكذب  
على المركب غير التام مخالف لما هو العدة في نفسه الالفاظ اغنى اللغة  
والعرف وان اريد تحذير اصطلاح فلاشاه هذه عبارة وبيانها ان البعض  
المذكور كما ذكره لا فرق بين النسبة في المركب الاخباري وغيره الابانة  
ان يتبعها بكلام ممل سمي حرا او مصدعا والامر كبا تعقيبها وبقصورا  
ورايها كان فالمركب اما مطلق فيكون صادقا او غير مطابق فيكون كاذبا او  
امر من انتفاء جنس الفرق مطلقا الا واحد امنه وهو الفرق في التعبير  
النسبة الاخبارية وغيره ما ينصف بالصدق والكذب مطلقا فمكون الشرح  
الاول بانثاني الفرق بحقه اخرى وهي وجوب العلم بالنسبة السعدي  
دون الاخبارية ولهذا قال قطعه الفرق ثم رد الثاني باننا لا نسلم ان النسبة  
التقسيمية ليست كذلك فان النسبة الذهنية في المركب كناية تشعير من



لوقوع نسب اخرى خارجة عنها فلهذا احتملت عند الفعل مطابقتها والاطراف  
 خلاف المركبات التقييدية فانها من حيث هي غير مشعة لوقوع النسب  
 مطابقتها لاطراف الشكوك من حيث ان فيها اشارة الى نسب حرة وبوجه  
 ان النسب المفسدة بمنزلة امرأة شامدا بها الصورة والنسب المفسد  
 اليها بمنزلة الصورة فكما ان المرأة من حيث هي لا تصد ما يصدر  
 الصورة من الحسن والعيوب كذلك النسب المفسدة لا تنصف عما يصدر  
 اليه من الصدق والكذب فظهر ان العاقل لم يفرق بين الصورة والمرأة  
 حكم على المرأة بما هو من صفات الصورة ولو سلم انها فائدة لها لكن اطلاقها  
 على المركب الغف التام يخالف اللبس والعرف وان اردت تحديد اصلاح ما عطف  
 لاصلاح النجوم فلا مضايقة فيه لكنه غير معتبر واذ انما ملت فيما ذكرنا من  
 من محصور اذ الشارح المحرر عن ايراد الغافل المحشي حيث قال ان اراد  
 معنى ذلك النسب انه لا فرق بينهما اصلا الا في التسمية والعرف بوجود علم الخط  
 بالنسب المفسدة دون الاحتمار بطلان قطعها وان اراد انه لا فرق بينهما  
 كسلمان في الاحتمال وعدمه وهذا مناسب لما مر من ان احتمال الصدق  
 والكذب من خواص الخبر في المشهور لا يجري في غيره وكاف في اثبات ما قصد  
 من شمول الاحتمال للمركبات المفسدة وليس كذلك الفرق لا طائل تحت  
 الى اخر ما ذكره وذلك لانك قد عرفت ان العبارة مطعنة في ان لا فرق بينهما اصلا  
 الا في السمة لا يحمل بغيره محترره فالحال في قاعدة المفردة واما قوله فظهر  
 ذكرنا ان قوله عطف ان النسب المعلوم من ان حيث هي معلوم لا يحمل الصدق

او لا يظن بها

والكذب بما لا يفتي من الحق شيئا اه فتميزت بعبارة بغير موجوده في نسخة  
 من النسخ التي رايتها فهو ما لا يسمي ولا يعنى واما قوله بل الحق ان يقال  
 ان النسب المفسدة اه فحصل ما ذكره الشارح المحرر تعالى عن الشرح **قال**  
 احوال الاسناد الخبري ومم صمم كلمة او ما يحرى بحرا **اه اول الاسناد**  
 قد يطلق على الحكم فيكون المسند والمسند اليه من لوصاف المعاني ووصف  
 بها الالفاظ تبعا وبطلان على الضم المذكور فيعكس الامر واعتبارات  
 الاسناد اخرى في كلامه على سواء واما اعتبارات المسند والمسند  
 اليه فاما يظهر جريانها في الالفاظ فتظهر ان في قول الشارح للقطع بان المسند  
 اليه اه مسجلة قالوا جريان حال للقطع بوجوه اعتبارات المسند والمسند اليه  
 الى الالفاظ فتميزت بمرسم المصمم مصدر من المبنى للمفعول بمعنى الانضمام فيكون  
 صفة اللفظ بلا مزية قوله الى الاخرى اراد بها العلم من كلمة وما يحرى بحرا  
 و اراد بالمفهوم للمفهوم من اللفظ لا ما يغلب الذات ببرد ان المراد من طرف  
 الموضوع هو الذات لا المفهوم قوله يصور على البناء للعالم من قولهم  
 تصور السبي بل صار ذا صور حركه ولا بحث له منها اي لعلم المعاني غرض  
 ذات الظرفيين بل لا بحث عنها من حيث كونها مسند او مسند اليه وفي بعض  
 النسخ ولا بحث **قال** ان من يكون مصدرا لاخبار او الاعلام لا من ينقل  
 ما كملته **الخبر** **اول** اشارة الى رد اعراض او رده خطيب اليمن على  
 المعترضين نقل ان علما من خبر وامي جوابه حيث قال لانه منقوض بقوله  
 عالي قالت رب اني وصفتها اثني لانه خبر ولا يمكن ان يقصد فيه اعادة الخطيب



فائدة الجنبه ولا لازم فائدة لان المحاطب هو الله تعالى وهو عالم بها ووجه الرد  
 ط قوله والخشع اي الخوف عن قول العبارة بالضعف قوله لمساعد اي سكت  
 والباء بنف للنفعية اي برفع نفسه قوله ومثل اي مثل قوله لا يستوي الغاوي  
 الابه في اذكار ما بينهما من التفاوت واعا صرح بالمانعة مرتقا لما ينبوع اذ ان  
 شاء الاخبار فان الاستفهام للاسكار والمعنى لا يستوي الذين اه وعلم  
 البيت فاذا ربيت بصبي سمي وامم مريم اسم امرأة كانت ملوثة على  
 الانتقام فدفع لومها بان الانعام بهم بعبود بالمضرة الله لان من الرخل عيشة  
**قال** اما الحكم او كونه عالما **قوله** اصل التركيب هكذا قصد الجنبه بحجة اما افاد  
 المحاطب افادته لازم الحكم فيكون قضية ما سعه للخلو لا متناع ان لا يقصد الجنبه  
 بحجة شيئا منها وجواز ان يقصد ما قاله يقول بان الحكم وكون الجنبه عالما بغيره  
 ولازم فلا يصدق الانفصال بينهما لا صغيبا ولا منع جمع ولا منع خلوا لانه  
 في منع الخلو ان يستلزم نقيض كل من الطرفين من الآخر ولا شك ان نقيض  
 اللازم لا يستلزم عين الملزوم بل نقيضه **وجب** في منع الجمع ان يستلزم عين كل  
 منها نقيض الآخر ولا شك ان غير الملزوم لا يستلزم نقيض اللازم بل عينه  
**وجب** في الحقيقة كلا الامر من افانث من الفعلة **قال** والمراد بالحكم ههنا  
 وقوع النسبة لا ابتعاها **قوله** اما قال ههنا لان المراد بالحكم في قولهم مرجع  
 الجنبه واحتمال الصدق والكذب الى حكم الجنبه هو الحكم بمعنى الابتناع او الانتزاع  
 بل ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة اما في الاول فلان جنبه الجنبه انا  
 هي باعتبار احتمالها على نسبة لها خارج نطاقها او لا والخارج هو الوقوع اي الخارج

منه والنسبة المطابقة من الابتناع **واما** في الثاني فلان الصدق عبارة عن  
 مطابقة الواقع والكذب عن عدمها وقد عرفت ان الواقع هو الوقوع والمطابق  
 هو الابتناع **واما** كان ههنا كذلك لظهور ان مقصود الجنبه بالجنه اعلام ما في الخارج  
 لان الفائدة اما حصلت فان من يقول زيدا قائم مثلا افادته بزيادة صوت  
 السام لمد في الخارج لا فائدة ادراكه ما لم يدركه **قوله** اما قال مثلا بمثل الحكم السلي  
 اعني الا وقوع **قال** **اما** قلت قد اعني العموم **اه** **قوله** **امنا** السواد قوله والمراد  
 بالحكم ههنا وقوع النسبة لا ابتعاها **واما** بالقبول الشئ ومن نفعه فانه بالغ في  
 دلاله لا يجاز في هذه المعنى وذكر الوجوه المذكورة ههنا وحاصل ان كون المراد  
 ههنا بالحكم وقوع النسبة لا ابتعاها لكونه مخالفا لاجتماع على ان حكم الجنبه بوجود المعنى  
 في الاثبات وعدمه في النفي وان ليجز لا يدل على ثبوت المعنى وانتفاء ما ذكر من  
 الوجوه وحاصل الجواب ان قوله وانه لا يدل على ثبوت المعنى اه فاسد  
 غايته بالقبول ما لم يزم من الدلالة على ثبوت الشيء العلم بثبوت وهو لا يستلزم  
 ثبوت لان المراد بالعلم في تعريف الدلالة العلم بالمعنى الاعم وما ذكر من الوجوه  
 اذ علمه على نفسه لا يستلزم وما نسب ذلك القول بالمعنى الاعم هو الى  
 القول اراد نوحيه فقال فكانهم ارادوا انه اي الجنبه لا يدل على ثبوت  
 المعنى في الواقع قطعا بحيث لا يخلو المعنى او انتفاء معلوم البطلان قطعا  
 ولو اختلف مدلول القضية في الحكم بالثبوت او الانتفاء لكان مفهوم جميع القضايا  
 مختفا وذلك طرزا وبطلانا والنحن ان الحكم يطلق على الضم للنفي وعلى  
 الابتناع الذهني وعلى الوقوع الخارجي والاول دل على الثاني الوضع بواسطة بدل

العلم بالثبوت والامر وان لم يزد وهذا المعنى ان  
 الحكم وجه من اصلا لان انكاره لا يوجب ثبوت



جملة الجزئيات على الثاني ايضا والثاني يدل على الثاني بطريق الاستحالة  
 استلزام معنى وبواسطة ايضا تدل الجملة على الثالث كذلك ثم ان الاول  
 لا يكون مقصودا للمكمل اصلا وانما هو وسيلة مختصة كاللفظ والى  
 مقصود لمن سرد افادة لازم فائدة الجزئيات والثالث لمن سرد افادة  
 كما يشاء ان شاء الله تعالى الثاني عن الدال عليه جازية للاستفادة  
 الوضع دون الفعل وكذا الثالث لان الدلالة عليه بطريق الاستحالة  
 عرفت فلما جاز ان يختلف عن الجزئيات الجزئية مدلولها بلا واسطتها والجزء  
 ان يختلف منها مدلولها بواسطة اولي وهذا امر ما قبل ان مدلول الجزئيات  
 والكذب احتمال معنى وانما قد التناقض بقوله في الواقع حيث قال للزوم  
 التناقض في الواقع لان التناقض لازم عند الاخبار بالمتناقضين ولا  
 فساد فيه وانما الفساد في اجتماع المخصص وفي بعض النسخ ترك  
 لفظ في الواقع فكانه سهو من الكاتب بل المراد انه يتحمل من حيث  
 سواء سر عليه انه ينبغي على هذا ان لا يجوز قوتها للجزئيات بما يتحمل  
 الصدق والكذب لان احتمال الصدق بهذا المعنى غير صحيح وذلك طوعا  
 اخر غير مراد لان اللفظ الواحد لا يراد به معنيان مختلفان ولا يمكن  
 ان يدفع بان احتمال الطرفين موجب احتمال الطرفين الاخر والجماع  
 يقتضي تساوي الاحتمالين ونسبي الاول الى الحكم الذي يقيد  
 بالجزء افادته فيه حيث لان فائدة الشيء ما يحصل منه وينسب  
 عليه والحكم الجازي ليس كذلك كما لا يخفى وانما المراد بـ على الجزئيات على طلب

ويختلف

بذلك الحكم وليس هذا نفس الاستفادة التي ذهب اليها العلامة كما  
 اختاره الشيخ رجح ما سباني والفاضل المحشي في شرحه للمفتاح حيث  
 في الاستفادة بين العلمين لان العلم من مستفاد والمستفاد غير الاستفادة  
 وسباني زيادة تحقيق ان شاء الله تعالى ان اللازم اللازم بحسب  
 الواقع او الاعتقاد قال الشارح في شرح المفتاح ما ذكره حكم اللازم  
 اللازم فان الملزوم محسوس بدونه تحقيقا بمعنى اللزوم واللازم لا يمنع تحقيقا  
 للعموم وعبر عنه باللازم المحمول المساواة ليتناول اللازم بحسب الواقع  
 وبحسب الاعتقاد فانه اذا لم يعلم المساواة لم يمنع عدم الفعل وجود  
 اللازم بدون الملزوم لان مبني الامتناع على اعتقاد المساواة وكون  
 اللازم ملزوما ايضا فتنى اشغى فمتى كانت لا بالاسم ان ما ذكره حكم  
 اللازم اللازم بل حكمه وجوب الوجود بدون فان تحقيق معنى العموم غايظه  
 في صورة وما ذكره انما هو حكم اللازم المحمول المساواة فان اللازم اذا  
 كان معلوم المساواة للملزوم يمنع وجوده بدون الملزوم واذا كان  
 معلوم العموم منه بحسب وجوده بدون واذ كان مجهول المساواة  
 لا يمنع وجوده بدون بل يجوز بناء على جواز العموم وانما اختار السكاكي  
 هذه العبارة لمعاد في عموم هذا اللازم اعني للزم فائدة الجزئيات كما سيجي  
 ان شاء الله تعالى وهو خلاف ما صرح به صاحب المفتاح حيث  
 قال في السبب في ذلك ان فائدة الجزئيات كانت من الحكم اولاهم كما عرفت  
 فانون للجزئيات الحكم وهو انك تعلم حكم ايضا فانه جعل فائدة الجزئيات الحكم واللازم

استفادة

انتهى



كون المنكلم عالما بالعلم دون الاستفاد من قال الشارح في شرح هذا  
 الموضع من المضاع وهذا هو المضاع وهذا الموافق للغة ايضا لان  
 قابضة الشيء انما يطلق على استفادته لا على نفس الاستفاده ويرد  
 ان قابضة للجزء على هذا الا يكون العلم المحاط به بالعلم لانه المستفاد منه صنفه  
 وهو مخالف لما بين اختارهما الشارح احد ما كون العلم بنفس الاستفاد  
 كما سباني والاخر كون قابضة للجزء من العلم الخارج كما سبق فليس اهل  
 لكنه موافق لما اوردته المص في تفسير هذا الكلام فانه حيث ان الموافقة  
 اما حصل اذا كان العلم بنفس الاستفاده وليس كذلك ما عرفت وحيث  
 الكلام في هذا المقام ان المنكلم اذا اجتهد بجزء مجهول للمخاطب من العلم يحصل  
 مضمونه بلاريبة فهناك ثلثة اشياء متلازمة الا الاستفاده و  
 المسلم وموصول المضمون والاول متعلق بالثاني فان المستفاد هو العلم  
 صنفه والثاني الثالث فان العلوم هو موصول المضمون وقابضة للجزء في الحقيقة  
 هو العلم لكن لما كان بديهة وبين طريقه ملاقة فونه توسعوا فتارة ذكروا  
 للعلم وارادوا به العلم المتعلق به واضري ذكر والاستفاده وارادوا بها  
 العلم المتعلق بها والاول اول ولهذا اختاره المص حيث ذكر للعلم واستأثر  
 في الابقاع الى ان المراد به العلم وبكلام الشارح العلامة كعمل الثاني واما الثاني  
 فلما ذهب الى ان المراد بالعلم الوقوع الخارج وان العلم عين الاستفاد وان  
 الاستفاده لا يمكن ان تترد بالقبضة بوصفها الاشكال والله اعلم بحقيقة الحال  
 وانما قال من الجزء نفسه لانه اذا علم للعلم من طريق آخر كالمشاهدة ونحوه

هناك خبر فخلا عن قابضة ولازمها قوله فبينه اي المص في الابقاع قوله  
 والاعتناء عطف على قوله اي يعتنق قوله فان قيل كبره السمع اه ابراد على  
 قوله عسع اه وقوله وايضا اد اسمع اه ابراد على قوله ولا عسع اه  
 وقوله نظر وجه النظر انما لا نسلم ان سماع للجزء على كسف ومحلولة كبره اه  
 لا موعلة لموصول صورة للعلم في ذهن السامع بشرط العلم بموضع المفردات  
 عسع اه حصل معه فليلا سبب من الاسباب ولا يلزم منه العلم  
 ويمكن ان يقال اه لاخذ الجواب كما اعترف به نفسه ليس بصواب  
 بل الصواب ان يقال المعبر في العرف فهم المعاني المفصولة للمنكلم فاذا  
 حصل للمخاطب من الجزء علم بالعلم اي استفادته به فطس ونقطة فانه سمي  
 علما في العرف كان ذلك سبب علمه بان المنكلم عالم به فاصد بالجزء تفهمه  
 اياه فانما نفرضه فيما اذا كان مستحضر للجزء هذا بنصوريها اذا  
 قال زيد حافظ النور به مبلا صطفت النور به فليس ملاحظ مضمون هذا  
 للجزء قال يموله ايضا صطفت النور به فانه يحصل لارم الغاية فقط ولما  
 كانا مستحضرا للجزء مستلزم الاستحضار للعلم وكان الاول اقوى واسب  
 بالمقام اختاره على ان يقول مستحضر للعلم فغدير وان كان عالما بالثاني  
 اه الطائفة ارادوا بالغايدة ما يعي لازم الغاية ايضا لتلازم قول المص  
 بهما فانها قد سئل اعلم منها كما اشار اليه المص بقوله افادة المخاطب  
 اما الحكم او كونه عالما به وصرح به صاحب المضاع حيث قال ان الغاية الاولى  
 بدون الثانية معتنق وهي بدون الاولى لا عسع لان للجزء قد يلقى الى من يعلم



اللازم اذ لم يحرك على موجب العلم صفة ظهر منه عظام اخفاء الحكم من الخلق فان من  
 موجب ذلك العلم ترك الاخفاء وظاهره ان يراى بها القابضة الخلة ومنه وكونها  
 بالذكرة لانها الاصل واللازم متفرع عليها ونظير صرمان الافام الساتنة  
 الائمة فيها وان حركت في اللازم ايضا كاستبانى ان ساءه ومثله  
 من عصاى لا يخفى ما فيه من سوء الادب وان امكن ان يتكلف في حقه  
 بان كونه مثل في حجره كونه السائل عالما بالناثية ولازمها فقط لا في منزله  
 منه لم الجاهل اصفا فالتحقق ان الالبه ليست من هذا القبيل بل المراد بالسؤال  
 عن الجنس على ما قال المحققون اسخفا رما منه بصانها لتظهر له الحكمة  
 البعيدة بين المغلوب عنه والمغلوب اليه وسامد القدرة الباهرة  
 فلما فطن موسى لذلك اجاب بانها حشرة من جنس العصا مصففة  
 بما يتصف به افراد جنسها من الالكاء عليها والهشس بها وما يتاسبها  
 لان هذا الكلام بلوح عليه امر الاحمال رد على الخالي ووجهه ان  
 قوله لو كانوا يعلمون ليس على الهم بل الى رسولنا عم كلف ولو انى الهم  
 لكان عليهم في مضمونه فينبغي ان يكون لهم علم بان ليس لهم علم فينبغي ان هذا  
 العلم منزله للجهل وهو غير صحيح ولو سلم صح لم يثبت ان هذا العلم مسرله للجهل  
 بل العلم بان من اشتراه ماله في الاخرة من خلاق كاستبانى لان هذا الكلام  
 لمجدهم المتبادر من تعليل كل من المراد ودين بوجهه سبيل الى الحوى  
 الورد الثاني في المردود الاول وقد عرفت انه خارج ايضا قال الزوني قوله  
 لمن اشتره ماله في الاخرة من خلاق حرم علم اهل الكتاب فابديه لانه مغفول لغيره

وقد تراهم انه منزله للجاهل من بالمغيبه العلم بها عنهم في قوله لو كانوا يعلمون  
 وفيه نظر لان هذا الخبر ليس بعلق الهم غاية ما في الباب ان يعرفوا الحكم المستفاد  
 منه ولاك ان يكون ذلك مستفادا من الخبر لما عرفت في فائدة تغيبه الخبر بقوله  
 نقه على ان شينا من الوجهين لا يوافق ما في المختار لان كلامه  
 صريح في ان العلم المنزله منزله للجهل هو العلم المتعلق بقوله لمن اشتراه ماله  
 في الاخرة من خلاق اي نصيب حيث قال كيف تجد صدره بصف اهل الكتاب  
 تايعلم على سبيل التاكيد الفسخ واخره تغيبه عنهم حيث لم يعلموا بعلمهم و  
 اعرفوا بان السباق يدل على ان متعلق يعلمون هو مضمون بئس ما هم فيه  
 انفسهم فان قوله وبئس الاله جملة قسمة ايضا معطوفة على الفسخ  
 الاولى اعني قوله ولقد علموا فلا يتوارى النفي والاثبات على علم واحد  
 بان مساق الكلام يقتضي حالهم يقتضي نطق يعلمون بما نطق به علموا ايضا  
 مؤدى مد مومعه ما شئوا به رداً وعدم الفلاح والفوز مما نطق به  
 علموا لا يتناول المستفاد من اول الالبه عدم النفع في الاخرة وهو اعم من خوف  
 المضرة الكبرى المستفاد من الذم العام فلا يخفى ان المتعلقين لا يقول  
 لا علموم لان النكدة الواقعة في سباق النفي المعارضة من الاستفارقة  
 تغيبه عموم عدم النصف قطعاً فلا يصح محل المصطلحان بل الاول البغى واغوى  
 من العاصي بالخلف وتظهيره في النفي والاثبات اي في نفي بئس واثباته  
 وما ربيت اذ ربيت هل اي ربيت ثابتاً اذ ربيت كسب وروى  
 الفاضل المحض كرماء في جميع الاحوال منه من يقول بالكسب وعدم صحته على

في الاخرة

في الاخرة

ربيت مان



على قول من تكلمه واحار ان معناه رمت صيغة صورة لان اكثر اثاره  
 ذلك الرمي كان خارجا عن طوق البشر واورده عليه بان النفي والاثبات  
 لا يواردان على شئ واحد وجوابه ان ليس المراد ان ما ذكر  
 مفهومي نظم الكلام حتى يلزم المحذور بل المقصود منه بيان حاصل المعنى  
 والاشارة الى وجهه بمريل وجود الرمي بغيره فانه الاثر الذي  
 عسع عبارة ان ترتب على قول البشر لما رتب عليه ابعثه كانه لم يصدر  
 عنه الا لام فحصل وجود الرمي الصادر عنه عدم طاهر الجمله لعدم بالنظر  
 الى المعنى المناسبة لذلك الاثر واذ كان قصد المجته ما ذكره فسحق  
 هذا الاشارة الى ان قوله فسحقه من ترتب على قوله لا شك ان  
 قصد المجته اه لكن هذا الترتيب انما يظهر على ما فصل بعوله فان كان حالي  
 الزمن اه ولهذا قال الشارح وانشار الى تفصله فعمل من ما سبق  
 الى بعض الادغام اه ان قيل عليه مراد المعترض ان الحكم يجوز ان يرد  
 به النسبة للكيفية فكان على المص ان يرد ما به ولا يحتاج الى زيادة قوله  
 والتردد فيه وهذا موجه لا يندفع بما ذكره الشارح قلنا لا يجوز ان يرد  
 لان الاستقناء عن المؤكدة ان غير مشروط بخلو الزمن من النسبة للحكمه  
 وقد قال المص استغنى عن مؤكدة ان الحكم بمحمل قوله والتردد  
 فيه طالبا له على الاستخدام بان يرد بغيره فيه الحكم بمعنى الوقوع والاعراض  
 ونحوه الحكم بمعنى الابقاع والانتزاع لكنه من المحسنات لا من قبيل المنكسر  
 على ما استغنى على لفظ المبني للمفعول انما اخبره لانه المرفق

اذا رتب

للسباق اعني قوله ان الفصه فانه ايضا مبني للمفعول والسباق اعني  
 قوله حسن نفونه وقوله وجب تكبيره حيث لم يتعرض فيها للمتكلم  
 والمحاط به بل في العايم مقام الفاعل لما هو من مسئل ولهم لقد جعل  
 من العسر والنزوان ان يحصل للملوك والمعنى حصل الاستقناء ولكن هذه  
 الفايض على ذكره منكم فانها ما فغته في كثير من المواضع واستحبه للمجته  
 كان عددا من المؤكدة بالنظر الى المقام العدو ان من الفعلية فانها  
 تفيد الدوم وهو نوع من التاكيد والافقه تلقى الاسم الى حال الزمن  
 وايضا قال المص في الابضاح وما ينفع على هذين الاعتبارين قوله  
 تعالى لم اكن بعد ذلك لمينون كذا اثبات الموت تاكيد بن معنى بها ان  
 واللام فلو كان الاسم مؤكدة ايضا ولو بالانضمام بعد ما ايضا قوله  
 وحروف الصلة اي حروف الزوال اذكره في اول المراد الاول  
 قد رد على صاحب الكشاف حيث قال ما فعل ابا الحكم وسلون اولوا واما  
 الحكم لم يسلون ما سالا لان الاول ابتداء احار والسابق جواب عن الكار  
 واجاب عنه صاحب الكشاف بان معنى كونه ابتداء اخباراته غير مبوق  
 باختار سبب تعلقه كلام مع حال الزمن فان قيل المكدر مبوق بالا  
 وقد سبق انهم كذبوا فيما السلكه غير الاثنين والسابق بكذبهما ولا يلزم  
 منه بكذبهم فلا يكتم اخبارهم وكان الرسل دعوم الى السلام على  
 وجه دعوم اصحاب وحس قال الفاضل المحشي منذ وجه فيه بعد لانهم  
 اثار رسلا الى اصحاب القرية لدعوم الى عيسى عليه السلام والتعريف

صار



والنصب في نبوته والانتفاء والله ما هما مهم الامم انهم اصحاب واهم رسل  
 من الله تعالى واسطة رسول محمد او قبل الاستبعا والاعمال  
 فهم من العبارة لا على العبارة اذ ليس فيها ان الرسل او مهمهم الامم اصحاب  
 وحي ورسل من الله تعالى ولا واسطة وكشف بظن مسلم برسل عيسى  
 هذا الظن والحال لانه يقول كان الرسل دعوم على وجه ظنهم اصحاب وحي  
 ورسل من الله تعالى ان الرسل محمد وان نوموم هذا المعنى بل معنى كلام  
 انه يجمل ان يكون دعوة الرسل اياهم بطريق مبهم وهم فهموا من كلامهم  
 لسوقهم ايم به عون الرسالة والخبر برئي بما ذكره لانه انما يجوز عليهم  
 الابهام لا الابهام هذا وانما خبره ان قول الشرح بناء على ان الرسالة من  
 الله تعالى دليل على ما ذكره الفاضل المحمدي لانه ليس منطوقا بقوله ظنوم  
 لان ادراك ان الرسالة من رسول الله رسالة من الله مبني على الاعضا  
 بانه ورسول وليس في الظاهر من ذلك فتبين انه منطوق به دعوم محمد  
 بقوله على وجه ظنوم اصحاب ومن فكانه قال دعوم الى الاسلام على وجه  
 ظنوم رسلا من الله تعالى لا سهوا ولا خطا بل بناء على ان الرسالة من رسول  
 الله رسالة من الله فالمفهوم من العبارة انهم قصدوا الابهام ولا شك  
 ان قصد الابهام والابهام وبعضه ما ذكر صاحب الكشاف انه لما قيل لها  
 عند الملك من ارسلكما قال الله الذي خلق كل شئ وليس له شريك واعلم ان  
 ما ادا الشرح من هذا الكلام دفع سوال بردي في هذا المقام وهو ان قول  
 الكفار في تكذيب الرسل ما انتم الا بشرا مثلنا انما يصح اذا دعي الرسل انهم

رسل من الله تعالى ابتداء فان البشارة في اصحابهم اعلا من الرسل  
 من الرسالة من الرسالة من الله تعالى لا من رسول فقول وللهذا يكون  
 الرسالة من الله تعالى اسنادا على كون دعوة الرسل امام الى الاعمال  
 على الوجه المخصوص والفاضل المحمدي عالم به من ما قبل الشرح رد هذا  
 الاسناد لان الظاهر ان اسناد الرسالة الى الله تعالى في قوله  
 اذ ارسلنا اليهم بناء على ان ارسال عيسى ام كان بامر الله وما كان  
 مننا لقطان اضران يدلان انما على ما ذكره الشرح الاول قولهم اياكم  
 لمسلون والثاني قولهم ان انتم الا يكونون رسل الا قولهم وان قولهم  
 اياكم لمسلون معناه مرسلون من رسول الله ما من الله تعالى والتمس  
 معوله وان يكن بهم للرسالة ما هو في كون مرسلهم رسولا من الله تعالى  
 لا في كونهم من ذلك المرسل ثم ادخ الحجاب عن اصل السؤال في قوله  
 وان الخطاب قولهم ان انتم الا بشرا مثلنا اول الرسل معا على طريق تغليب  
 المحاطين على العاص فيكون بقي الرسالة عنهم تغليبا عليهم كانهم  
 احضر واعبسي وحايطوه بنفي رسالة من الله تعالى مباينة وانما  
 فان قوله فيكون بقي الرسالة عنهم تغليبا عليهم اشارة الى الجواب ثم اعلم ان  
 هذه الكلمات من الشرح والمحشي منته على ما اختاره البعض من كونهم  
 رسل عيسى واما على ما اختاره البعض الاخر من كونهم رسلا من الله  
 تعالى ابتداء فلما قال الامام الفوطي في رسل من الله تعالى وقبل ان عيسى  
 بعثها الى نطاكته لله تعالى وهو قوله اذ ارسلنا اليهم انبياء وازداد

والمرسل



الرز ذلك الى نفسه لان عيسى ارسلها باسم الرب فان حصل لوجه الاول  
 اصلا لانها ادبها النبوة حيث قال في جواب من ارسله الله الذي خلق  
 كل شئ كما سبق وظهر المعجزة حيث اظهر اكل ما طلبوه بطريق النخدي من  
 النخدي من حوافر العصافير كاصبا المومن وخوفه مما ذكره في الكشف  
 وغيره فيكونان مرسلين ابتداء فلما ارسل الله محاز عن الامر بالارسل  
 وكوز لغير النبي الاله الى نضد بن النبي ان يظهر المعجزة لنضد بنه فانه  
 معجزة له حقيقة كما حقق في الكلام ثم هذه الوجوه يدل على ان الثاني اولى  
 دراية فان جميع ما ذكره تكلفات عن ارتكابها غنى ومن ادعى ان الاول الراجح  
 رواد فعله الدخان قوله فعدوا الى اذ اظنهم رسلا من الله تعالى عدوا  
 قوله والاى وان لم يظنوا انهم رسلا من الله فاصح من الرسال منهم باثبات  
 البشيرة لهم لان البشيرة في اعتقادهم انما هي الرسال من الله تعالى لان  
 رسوله فان قيل علم المناقاة انتفاء المحاسن من المرسل والمرسل هو حاصل  
 من البشر والملك فالبشيرة ينافي الرسال من رسول الله ايضا فلما استعاد  
 المحاسن من وجه لا ينافي سورها بوجه اخر فان الملك لا كامل الرب في اعتقادهم  
 ايضا بل مما سجد معه بوجه من الوجوه ويجوز تحقيق مساسه اخرى بين الملك  
 والانسان الكامل بوجه احتباره اياه من بين سائر الافراد وقوله  
 اذ كنوا الى الرسل السلمة مسجاة هذا ايضا جواب عما سأل ان المكذب في  
 المرة الاولى شان معطى لعله تعالى لذارسلنا اليهم اسس فكذبوا بها فكيف  
 قوله اذ كنوا في المرة الاولى بل يخط للجمع وتقرير الجواب ان استعمال صيغة الجمع

منبني على ان نكته بينا لنا حيث فيكون نكته سالسلة وذلك لان مسا ط كنههم  
 اباها هو لها نحن رسل الله واحدا معا من الواحد اسد وما بنا سسها  
 من الغفابة فاذا كان قول الاخر هذه ايضا كان نكته يها نكته سالسلة لا محالة المرسل  
 ومو الله والمرسل به وهو النوحيد وسأيه ما يتعلق بالغفابة فظهر ان  
 ما قيل لا محالة الى قوله لا محالة المرسل بل يكفي ان حال لا محالة المرسل به اننا  
 من سوء الفهم فان قيل السؤال ما يدلو كان قوله في المرة الاولى متعلقا  
 بقوله كذبوا اما اذا تعلق بقوله حكاية او يقال فلا اذ لا دلالة في الكلام على  
 نكته بل جمع في المرة الاولى فلما كان الواجب ان يقول حكاية عن رسول  
 عيسى اذ كذبوا بقوله بان الجمع قد يطلق على السمسة لا ومله ههنا كما لا يخفى  
 على من رطع سليم اسس مما سمعون وحكي لما كان هذا محال  
 للسئل الموثوق به عدل عنه الشارح في شرح المصاح فقال قيل بولسن معج  
 الجباد الموصوف والام وحكي وقيل بولسن وراسس والعال سمعون وحكي  
 العظمى عن الطري اهم صادف وحيد وفي وسلم لم اى الجيز اذ لا جمع  
 صم الى الجيز كد حمل الله في له على الزيادة كما في قوله تعالى ردف لكم لان الفعل  
 المستقضى اذ تقدم المستقضى لا يجوز اذ قال الام عليه السعوية ولما لو ان  
 الملوح فلما جعل عليها بل جعل الام الاجل قوله اى يحكمون بالانغراق منه لانهم بظهور  
 لبسوا معه فمن بالفعل والمراد ان الكلام المقدم مساره  
 لما كان المتبادر من طوله ناكه ان يروج كنهه وخصوصه وسكنه  
 كما يشهد به الامثلة المذكورة ومن وافق قوله في تفسيره في استنفاق المعبر ودالك



الى بحر المحاط به واسطه الملوحة مستشرقا ومنزودا بالفعال ليس كذلك لان  
 التاكيد يكون من اجزاء الكلام على مقتضى الحال اول الاول بقوله والمراد ان  
 الكلام المعقد تم شير اشارته ما الى جنس الخبر لانه بشر الى حقيقة الخبر وخصوه  
 واول الثاني قوله حتى ان النفس السعس والعزم المسارع بكاد بتردد  
 ومطلوع معنى ان السامع لا يتردد فيه ولا يظلم بل يعجز ان يتردد ومطلوع  
 ومن شانه ذلك قوله معنى عمار العار الى بقية فائدة فاد السطيل قوله  
 عرض العود على الاله لم يخل من عرض معنى اطهر والبرزلة بعد سكتي  
 المعصود وخلاف المراد كما لا يخفى قوله بل كلام عزل العزل جمع الاعزل وهو الذي  
 لا سلام معه قوله وحوط صطار التفاوت بقوله اه فائدة الانتفاء ههنا  
 الشفق عن سدة العلة ونوم الغرور او اهام انه كان لعلة انكاره كخطا  
 السامع ان يسي على سبب فهم سلاح فيه واثار علمه محاطا ما يسي بمك  
 فهم رماح قوله لان عارهم اي كاورهم عن الحد قوله لما بعده اي الموت  
 اي سبي من الدلائل اراد بالبليل ما اصطلاح علمه اهل الاصول وهو  
 عكس الوصول صحيح النظر في السطح في وارادوا بالنظر في ما يتناول  
 السطر في سعة كالمفردان التي هي حسب اذا ربيت ادت الى المطلوب  
 الخبري او في ضماؤه وامواله كالمفرد الذي من شانه انه اذا نظر في احواله  
 اوصل الى العالم للصانع ولتناوله المعقود ايضا صله شاملا للحموس  
 حيث قال معلوما له او محسوسا عنده وقد يذكر في حل لفظ الكتاب  
 ههنا وجوه معصية لا فائدة في ايرادها منها ما قاله الربوز في معنى

المعصية ههنا ان يكون موجودا في نفس الامر حال في الحقيقة ومعه نظمه  
 لان محدد وجوده لا يتغير في الارنداع ما لم يكن حاصلا عنده واغترض عليه  
 باذن لا يلزم من كلام العاقل ان محدد وجوده كاف في الارنداع لانه يكون  
 المعنى اذ كان هناك في نفس الامر من الشواهد ما لم يمكنه ارنداع قال  
 ليس لازما لكونه معطى للمعطل معامه وليس شئ لان الشارح ليس  
 معطى عن قوله اذ انا لمع ولان على لروم الارنداع كقوله معطى لمع لزوم  
 الارنداع للمعطل في شئ موجود في نفس الامر غير معلوم للمعطل ولا محسوس  
 عنده فانه اذا لم يحصل عنده بنفس له عذر في الانكار فلا يصح معطى لكانه  
 معطى له عدمه ويؤيد ما ذكرنا ان امره المص لو كان ذلك لم يبق لخصوصه  
 المقارنة المستفادة من قوله مع معني بعينه بل يكون غشوا  
 اذ يكفى ان يقال اذ كان ما ان ما لم ارنداع بان يكون كان تاما ومنها  
 ما قاله الخالي في معنى ما ان ما لم سبي من المعطى لو ما لم به قال في الحقيقة  
 ومعه نظره لان المناسب في ان معطى ما ان ما لم به لانه لا ساطل المعطى بل  
 ساطل به ولان وقع حمل العبادة على الحد في والابصال لانه معطى ط  
 وقوله لا ادب معطى في التمثيل لمخصص المعام ان ههنا عار سبي الاول  
 كقولنا لا ادب معطى في الاول معصية ان يكون السامع مما لا يتغير بل المتغير  
 لمعصون الجنة مثله بغيره وان احتملت كونها نظمه لذلك التغير بل حفظ  
 السامع معصية كونها نظمه له وان احتملت المثال فان نظر الى الاول  
 اول السامع بما في الجواب من قوله هو لا يفسد ان يترتاب في انه من عند الله

رنداع



وان نظر الى ط العاشر اول النكاح والاول بان المراد السطر والسطر من حيث  
 انه فعل فيه وجود الرب كعدمه معولا على المهرل ويورد الثاني قول المصنف  
 وهكذا اعتبارات السمع فان قوله لا رب قد لو كان معالا لما نحن فيه لو كان  
 من اصل السمع فكان الانسب بامره عن قوله وحكمه العسائر ان النقي لا حال  
 لم لا يجوز ان يكون معنى هذه القول مثل اعتبار لا رب قد سائر اعتبارات السمع  
 لا ما يقول لو سلم صحة في معنى لا سائر قول في الاصحاح الذي هو كاشح  
 هذه اكله اعتبارات الاثباتات وقس عليها اعتبارات النقي وهو انه  
 ما من الرب عند معني ان احد الابرتاب قد عبارة الكشاف بهذا  
 ما نقي ان احد الابرتاب قد واذا المنق كونه متعلقا للرب ومنظفه كالمنازل  
 منها ان قوله ان احد اقسام مقام فاعلى نقي فيكون النقي واردا على عدم الارب  
 قد والمقصود وروده على وجهه فوجه الشارح المحرر بان في الفعل اعني  
 صحر اسمع اذ افعال الرب كما يدل عليه السؤال ومنها كنفذير ان ما في  
 الرب بمعنى ان احد الاسرات وورد عليه ان النقي ح موهوم الى العلة والتغير  
 فلا يقابل قوله واذا المنق كونه بل الواجب ان يقال واذا نقي الرب كذا او  
 على معنى كذا او الناقض المحشي بعد ما نقل هذا البراد في حواشيه على  
 قال وعمل السمع بمعنى الاسان بالجزم معصا اي ما اني بان احد الابرتاب فيه  
 متنبها اي ليست الجملة الخالي بها منفية هي هذه ومحصل ان ليس المنق الا انما  
 لم قال معصا المعاملة الا ان الكلام في استعمال النقي بهذا المعنى وفيه بحث لان  
 الكش في ذكر استعمال مثل هذا اللفظ في مثل هذه المعنى ممثلا بقولهم ضيق

١١٥  
 في المركبة فان المراد ليس النقص بعد التوسعة بل الاسان بها صفا من  
 اول الامر فان فعل المعنى الذي اخذه من هذه التوسعة بتكلمه كقوله يمكن ان  
 قد من التوسعة المحذورة في السمع على تلك الكلمات بان حال معني  
 قول ما من الرب عند المعنى ليس المعنى الرب بهذا المعنى واذا المنق  
 من كونه متعلقا للرب فلنا هذه التوسعة لا سمع بوحس النقي الى القيد فمع  
 عدم صي للتعامل بقوله واذا المنق كونه متعلقا للرب على حاله او كذا  
 ان حال واذا المنق الرب بهذا المعنى وكونه فليما مل وعمل لا في قوله  
 ان احد الاسرات قد زائدة كما في قوله على ما منكم الا سمع قوله لو ما هو  
 متعلق بالبرية قوله وهو راجع الى ما في كالمعنى لكن بيانه بالذليل المحرر كان  
 مقتضى الاستدلال ان يذكر صحتها اكثر من دليل واحد اللهم الا ان يقال اللهم  
 في الذليل للجنس قوله وهو انه كلام مجتزاه الى صفى الذليل وكبراه وكل  
 ما هو كذا فلا ينبغي ان يرتاب فيه وقد عرفت ان الذليل قد يطلق على المركب ايضا  
 وفعال التوسعة السهو الظاهر ان لفظ السهو سهو من التامع لا من  
 في مباحثه فكذلك المسند اليه بصواب حاله وهو ان السهو لا يدفع باننا كبد  
 المعنوي لا يقال المانع من دفع التاكيد المعنوي السهو واذا هو الضمير لانه  
 يعود الى السابق ان سهوا سهوا وان صوابا بصواب حتى لو قبل مكان  
 نفسه في حاله كان دافعا لسهو السهو ايضا ولا شك في انتفاء هذه المانع في  
 فيه فان ضمير قد لا يرجع الى المحذورة لا ما نقول لا دخل للضمير في ذلك لانتفاء الرفع  
 مما لا صفة فيه ايضا كالتنقي واصح واما وجود في كونه عاين زيد بنفسه زيد







في الربط بين فلن وكالمرى في موضع الحال والواو في والفن والفنون  
 الصروب والالوان والمعنون الصروب والالوان مع الجيم المبتدئة وحاصل  
 المعنى ان لذت الدنيا من مأكول ومشروب في ملبوس وركوب  
 وقد اسجل صاحبه مما حله وبهواه وكلفه قطع المسافات فيجاء به عود اليه  
 نفسه والنساء البيض المسخرة في الثبات الفاخرة مشتهيات بالاضام  
 مما تلذذه العاشق لكن الغنى مهدف للدهر والدمع دون اثاره كما بهن بريح  
 وكما بسلم يعلم وكما بعض تكدر وشي من هذه الاحوال لا يبقى الا ربحا سلسلا  
 عليه القواطع والخيفات فالبار اذا حصل كالعارو غنى النفس  
 كنفرة فان واحد منها لا يبقى ثم اسها كل ذلك للشي من الموت الذي ليس  
 وزاده غاية ولا يحصل منه قبيلة ان دهر على سبيل بعدى  
 الشمل ما شئت من الامر ونفسه حمدة والهاء في بعدى اما ان يتعلق بلفظ  
 فالمراد بعدى وصالحها او شملها فالمراد مرادها وهي على الصدر من  
 سس صاحب الكشاف في قوله تعالى واد الفوا الذين آمنوا  
 قال الاستاذ روح الله تعالى روصه لاحاجة الى هذا التكليف بل قولهم مع  
 المومنين امنا من باب جعل المنكر كغير المنكر عامه من غير بل الاشارة انهم  
 ادعوا ان ايمانهم لا يمتنع على ان ينكره لثبوتهم بلوازمه البينة  
 فلا حاجة الى تأكيد وان كنتم منكرون له وكذا قولهم مع شياطينهم من  
 باب الكلام على خلاف مقتضى اللفظ بجعل غير المنكر لاشتمال المقام على ما ينبغي  
 يقتضى الاشارة كما لمنكر وهو انهم تركوا صحتهم وصحبوا المؤمنين واسلموا

بالكلمة

بالكلمة المحرارة على السنهم والتموا الشرايع وكان هذا مظنة لان يكونوا  
 محلصين في هذا المعنى وح يكون شياطينهم معضدين عليهم بحسب الباطن  
 زاعبين ايام ارضوا عنهم وعن شملهم بالكلمة فتقولهم لهم انا معكم وان كان  
 مصدقا عندكم مظنة لعدم الضد في الاشارة فيكون التاكيد لاجل هذا المعنى  
 قوله اوحدون جمع اوحدى بالخاف باء النسبة للتاكيد كما جرى قوله مظنة  
 للتخفيف ومثله للتاكيد مظنة السى موضعه وما راعه الذي يظن كونه قد  
 ومثله موضعه الذي يتحقق وجوده منه معمله من ان التاكيد ما جعلت  
 اسما فانه لدفع الابهام الى ايهام رجوع التاكيد الى المشهور  
 به بلانا وبلفظ فانه لو اقتصر على قوله ان المنافقين كاذبون لم ياتوا بم  
 التاكيد راجع الى قولهم انك لم تقول انه عاظم وفعله حوله والا الى وان  
 لم يكن لمع الابهام لما يظهر للاطباء وحده لان المحاطب عالم به ويلوازمه ولا  
 سواء فمعنى ولذا ذكره بالاسم الط معى ان وضع المظهر موضع  
 المظهر من فراج الكلام على خلاف مقتضى اللفظ معصى بكه وحى من الشا  
 على كون المورد مطلق الاستناد وما قولهم الشى اذا اعيد معرضة  
 كان الثانى عين الاول فأكبره لاكل قوله قال الى المص في الايضاح قوله  
 لان سمة السى الذى يسمى جمعه او مجازا انه تغل بالمعنى وعبارة الايضاح  
 بمكة الا لا سمة المسمى جمعه او مجازا قوله ولحاكم بذلك هو العمل دون الوضع  
 سواء كان حكمه بذلك بنفسه بلا استثناء شى اخر كما في ائمة السبع النفل  
 وسقى الطبيب المريض او الاستثناء شى اخر من عرف وخوفه منم الايم



بلية وكس الخليفة الكعبة قد زعم انه داخل في تعريف علم المعاني دون الشان  
 حسب قال في الابيضاح اذ لم يورد الكلام في المجاز والحقيقة المعنيين في علم  
 البيان كما فعل السكاك ومن تبعه له قول في تعريف علم المعاني دون غيره  
 علم البيان وهو مراد ما ذكره الشارح الحجة ولانا لا نسلم انه من الامكان  
 الاحوال المذكورة فانه من الاحوال الاسناد حقيقة لا سيما عند المص  
 كبر احوال الاسناد مثل السكيد والحر حتى يرجع الى اللفظ كما لا يخفى  
 بل الظاهر انه داخل في تعريف علم البيان لانه متعلق بابراز المعنى الواحد  
 نظره وحمله في مراد الموضوع فلو قال لما جعلنا الحقيقة والمجاز من صفات  
 الاسناد وورد فانه البحث منها استظهر اذ الحقيقة هي لغة كان  
 سامعا عند الطعن واحتمل هذا لما لا يكون المسند اليه اعا  
 اعترض عنه ما سمي انه عنده كس حقيقة ولا مجاز سواء كان مخلوقا  
 له او لغيره هذه العبارة ظاهرة على قول المعنى لا القائلين بان  
 حال افعال العباد وما على قولنا فمحمدة الى السائل قوله صادر عنه  
 ما صار له اي ظاهرة فان الضرب طاعة ما صار له والمرض والموت  
 ظاهر ان دون قوله والاطح ما يكون المسند اليه مصدر اميل به الى  
 الخلل او مع الخلل فان مر المسند الى الخلل او مع مع مع ان كس يحول  
 على قوله لوجود القرينة الصادقة وهي كون المخاطب مع علمه بانه لم يكن  
 عالما بان المتكلم يعلم انه لم يكن بناء على سهو او سبان قال  
 العاقل الحسن في مابل وهو ان السهو والنسيان في المشهور لا يتصور

الابد العلم فاذا زعم المخاطب ان المتكلم سبي او نسي فقد علم ان المتكلم عالما  
 بانه لم يكن وهو القسم الاول وكلامه في القسم الثاني وجوابه ان المعنى  
 علم المتكلم بذلك حال بكلمة اي علم المخاطب ان المتكلم عالم بكلمة بعده محض  
 فلا يمكن ان يسمي سهوا او سبان في القسم الاول بل في الثاني نعم يتصور  
 في الثاني حاله باله من محله ابتداء فالاولى ان يصرح بها ايضا فان قيل  
 هذا التكلف اعلم بل من جعل السهو والنسيان بالنظر الى المتكلم علم لا يجوز  
 ان يحل بالنظر الى المخاطب فلا يلزم ذلك فلما اذ لم يعلم المخاطب ان المتكلم  
 لا يتصور معنيون بكلامه يكون واحدة في التعريف عند الظهور سواء علم المخاطب  
 محصور او لا في سبي التقيد بكونه ساء على سهو او سبان ضابجا لا مبيح  
 له فسايل الاول انه جعلها صفة الكلام والص لا اسناد معنى ان  
 التعريف كذا ان مطابق المعرف فلما جعل الحقيقة صفة لا اسناد ووجد ان مرادنا  
 نحن لا نسأل عنه قوله مع انه لا يسمى صفة ولا مجازا الى في الاصطلاح  
 فورد عليه ان الشيخ سماه حقيقة وكفى به شبهة قوله على ما هو به خبر ان  
 وفي الفعل اي فعل المتكلم متعلق بما يتعلق به علمه وواقع موقعه زمان  
 لقوله على ما هو عليه بل والله على الثاني اظهر لاجابة الى هذا الا فراب  
 لان الجواب يتم ما قلناه مع انه ضعيف لان المتبادر من قولنا لكلمة عن المتكلم  
 كذا انه كذلك بحسب اعتقاده حقيقة فان قيل اذا كان المتبادر به فكيف  
 يصح الجواب فلما سمي على اطلاق المعنى المذكور علمه بالعلم  
 اما الاول فلصحة قوله على نحو قولها قال العاقل الحسن في ذلك لان الاصل



والادبار ام ان ثابتان للساق فيصنف على اسنادها اسناد  
معنى الفعل الى ماموله فانه راجع في معنى الجملة مع انه مجاز كما مضى عليه  
الشيء فان قيل المجاز الفعل الاسناد الى غيره ماموله فلا يصح ان يعد منه ماموله  
اسناد الى ماموله اسناد الى ماموله او ما يشتمل على اسناد الى ماموله فقلت  
الاقبال والادبار وان كان صفة للنافذ فابنه لها لكنه غير محمول عليها اطلاقا  
فاذا قيل جلت النافذ كان الاسناد حقيقته واذا قيل من اقبال كان مجازا  
لان الاقبال بطريق الحمل فاما مامولا فماده فاذا حمل عليها فقد حمل على غير ماموله  
محمول عليه حقيقته هذا الكلام فان اورد عليه ان هذا السند لال بانها صفة  
الحمل على سور المجاز وبما يصح اذا كان صحة الحمل من شرط الحقيقة  
وموط لا يستلزم ان لا يكون نسبة المصدر الى فاعله كما صنفه لانتفاء  
شرطها في قلنا المص بيان انتفاء الاسناد الى ماموله فانه معناه اسناد  
شيء الى اخر يكون بثبوت له على طريق ذلك الاسناد مثلا في قولنا اقبلت  
النافذ قد اثبت الاقبال للنافذ على وجه يكون ثبوته لها به كذا الوجه فيكون  
صنفه كذا العادة مقبلة فان الاقبال قد اثبت لها على وجه يكون ثبوته لها  
بذلك الوجه بخلاف قولنا الساق افعال فان الاقبال لم ثابت لها لكن لا على وجه  
اسناد اليه لان وجه الاسناد هو الحمل والاقبال ليس بمحمول عليها فيكون  
مجازا قطعه ان المراد سان اسعاد الاسناد الى ماموله لكنه لما كان سان  
اسعاد صحة الحمل في صورة التراجع افتقر عليهم قال ويظهر لك من هذا انه لو قيل  
تعريف الحقيقة هو ان يسند الفعل ومعناه الى شيء موثبات له على وجه

اسند اليه انه قد وقع الاغراض وذلك لان كلامنا الاقبال والادبار ليس  
ثابت للنافذ على وجه اسناد اليها لان اسنادها اليها بطريق الحمل وثبوت  
لها ليس كذلك لاقبال في بدل في تعريف المص مثل قولنا النافذ مقبلة  
وليس حقيقته عندنا لاننا نقول اسناد مقبلة الى الطية صفة موجب وقولها  
واسناد الى المنيه اذ اسناد للحمل فيخرج ماموله اسناد الفعل ومعناه  
قوله هو ماموله اي قول الجنب في خبرته اجنبها صحه اول البيت نرفع  
ما رقت حتى اذا دركت اي ذكرته فضلها الذي فعمده وبعده وما يام  
معي حين فارقتي صحه والذات احلاء ولم اقول الى شيء مفعول اي حال من  
التفوش والصور الطيبة السند كالشيء المسفوش الذي اصرى عليه  
شانه لاذ ان الشانه العالم بالاسباب والثناء للمبالغة قوله ومعنى عدمه  
المصاف في اي في قوله فانما هي اقبال وادبار جواب عما بهر على قوله  
ولس اصاع على حد في المضاف اليه مقامه بملاضط قوله وان كانوا ابدركونه  
منه فان القوم لما صرحوا بتقدير المضاف فيه فلا وجه لانكاره وحاصل الجواب  
اما لا تشكروه بل ناوله وجوابه ان سط ما في التعريف عبارة عن المكاس  
بغيرهم ذلك من جعل ما سنده اليه للفعل ومعناه في التعريف وذلك  
ط وان ضح على بعض قوله على ما صرح به فيما سبق حيث قال واسناده الى  
الفاعل والمفعول به اذا كان منبئيا حقيقته لاقبال الط ان المكاس  
هو الفاعل والمفعول للمصان لا الاعطاس لانهم قالوا في مبثنة راسه  
ان الفعل اسند فيه الى المفعول وط ان مبثنة فاعل لفظي من قولنا



انما هي اقبال وادبار اسند معنى الفعل الى الملاكس الذي هو الفاعل  
لغيا لا اقبال بالتناقض وصدوره عنها فينبغي ان يكون حقيقا لا ناقضا  
هذه الاشكال العقلية عن معنى له في قوله الى ما هو فذلك قد عرفت ان معناه  
قام به وصف له وحقق ان اسند له ولا شك ان المصدر ليس من صفته ان  
اسند الى الفاعل بل الجبل والاسناد الى المبتدأ عنده ليس بحصة  
ولا مجاز ان قيل اما ان يكون قول الشيخ جهة على المصدر وسفره على  
بجائفة او لا فعل الاول لا يستقيم هذا الكلام وعلى الثاني لا يستقيم قوله فيما  
وكذلك قول الشيخ عبد القاهر انها كل جملة اه قلنا فنحن نرى الثاني في قوله  
لا يستقيم قوله محاب فيما تراه قلنا هو يستقيم لانه اذا ذكر في معرض السند  
لمنع قول المعلق لانه لا يتم حقيقة ولا مجازا فان عاد على نفي سنده ارباب منه  
النق مطلقا اياه حصة مجازا منه واسند سميته من كفى به قدوة ولا تعلق له  
بالاصطلاح والخلاف محمد ومابيل المثل ينابم او لانه كمنى ما لم يبل في  
السري السيرة في الليل معنى الكمنى في سيرة الليل في طلب وحسبك وحطان  
لانك كمنى وما نام مطبعتي حيث كانت على السيرة وهو اياه ان معناه انه لو ابا  
الكلام اه طمنا الكلام يقتضي ان يكون قولنا ما صام نهارى على قصد نفي  
الصوم عن النهار مجازا وليس كذلك فالتحقيق ان نفي اسناد نفي الفعل  
فان اعتبر اسناده ثم نفي حقيقة وان اعتبر نفيه ثم اسند فجاز لان النفي مع  
الفعل في معنى فعل مثبت موضح النفي كعدم الصوم في معنى الاضطرار  
وعدم الرجوع في معنى السيرة ان نفي صرح ابن الحاجب بان الفاعل في مثل هذا هو

لا الفعل وبسبب مجاز احكامها ومجاز في الاثبات واسنادا مجازيا  
خضع المجاز بذكر هذه الاسماء اعتناء بشانها لكثرة قوايده ثم هذه  
الاسماء اما على ظاهرها بان يراد بها المجاز العقلي من الاسناد وخاصة  
لانه قال من الاسناد عطف او يراد بها مطلق المجاز العقلي الشامل لمعنى  
الاضافة ونحوها كما سيجي فوجه السند الاول ان كان محار على فهو في الحكم  
اما طامه او تقديره كما سيجي او ان الحكم لكونه اشرف من الاضافة ونحوها  
اعبر في وجه التسمية ووجه الثانية ان المجاز في النفي فرع في الاثبات  
كما ذكره او ان النفي ما لم ياول بالاثبات لا يكون مجازا كما حققناه وعلى  
لا بد من اعتبار الاشرف لان الاثبات انما يكون حكما واما الثانية فاما ان  
الاسناد بمعنى مطلق النسبة ان الملاحظ هو الاشرف في الملاكس  
له عدم ما هو لانه اذا دونه فلا سنده ولم يقل الى غيره ما هو لانه يكون ما  
للمعنى ما نفاذ لوضوح تناول صدر الاسناد الى امور لا ملاكس  
منه وبين الفعل والاسناد حصة وانما قال غير ما هو ولم يقل الى  
ملاكس لا يكون له كما سيجي انه خالف الشيخ حيث لم يشترط في المجاز العطف  
ان يكون للفعل فاعل في التقديرين او ان نفي الفعل له صار حقيقة  
وانما قال غير ما هو ولم يقل الى ملاكس ولو قال كذلك لكان ذاهبا الى ما  
التمه الشيخ وهو معتض عليه ووجهه قوله ما اولت الشئ انك  
مطلب ما هو اه قيل المراد بالتاويل سميته ان بلا صفة الحكم علاقة  
معناه بين هذا الملاكس وبين ما هو له ويلزم ان ينصب فربما جازية



او متالبة على ان غير معتقد لظاهرة وفول الشارح الخبر حيث قال جمل  
 التاويل ان نصب قرينة صارفة للاستناد عن ان يكون الى ما مولى فيه  
 عن اذ ليس التاويل نصب القرينة لان نصب القرينة انما يحتاج اليه  
 من جهة المحاطب لئلا يشبه المقصود عليه والتاويل انما يحتاج اليه للجمع اصل  
 الكلام وكونه جاريا على القوانين وليس بشئ لان العلاقة قد هيئت من  
 قوله الى ملاكس فان حمل على يلزم السكرار واما البحث فغير وارد  
 لان صي الجاز كما يتوقف على العلاقة يتوقف ايضا على العهد حتى صرحوا  
 امان وجود العهد صر مفهوم الجاز عند علماء هذا الفن وان كان شرطاً  
 عند علماء الاصول فالتحقق ان قوله صنفه فذلك ناولت الشئ انما تطلب  
 ما ناول اليه اشارة الى ان التعميل منها للمكلف ومعناه ان الفاعل  
 يتعالى ذلك الفعل لم يحصل بمعاينة معنى التعميل بحارسة الفعل فكذلك معنى التاويل  
 بحارسة الاول والرجوع وما ذاك الا لئلا يال والمرجع قطع ان كونه بمعنى الطلب  
 بهذا الاعتبار لا ما يبين ان يكون هذا الباب للطلب اذ لا دلالة على كلف الطلب  
 المستفاد من الطلب ومن في من الخمسة سان لما ومن الفعل بالوضع  
 وفي اشارة الى ما ذهب اليه من الجاز قد يكون له صنفه وقد لا يكون  
 فان اذا كان له صنفه يكون مال الى ذلك الحنفية والا لا يكون مال الفعل  
 ولا شك ان الرجوع الى المعنى الخفي او الفعل بعد الاستناد الى غير ما مولى  
 يستلزم نصب القرينة مادة فان قبل فعل هذه الاحاجة الى قوله الان  
 ولا بد للجاز من قرينة قلنا هو توطئة لنفسها الى القطبية وغيره فلا معنى

ذكر ما في التعريف قوله لان اولت وما اولت ومعلت ومعلت على كونه  
 الخمسة ما ذكره والمراد به تذكر كون التاويل للمكلف فان التعميل علم في ذلك  
 المعنى كما ان المعمل علم في المكس وله اي ولا تفعل العالم على ان الفعل  
 ومعناه هو افعال ما سبق لان معنى الفعل بسبب المصدر كما سبق فلا يتأخر  
 قوله الان والمصدر الاستلزام ان يكون ملاكس لنفسه لكن برده عليه  
 ان المراد بالفعل في قوله اي للفعل هو الفعل الاصطلاحي فلا يتأخر سبب التعميل  
 الان بحيث راضية وسبيل معقم وسبيل شاعر ويمكن ان يقال المراد  
 بالفعل الحديث وهو المصدر المنسوب الى فاعل ما بانه صار عنه تفرقة كون  
 الكلام في الفعل المستند كما يظهر من التعريفين ولا شك في وجوه في الفعل  
 الاصطلاحي وما سوى المصدر كما سم الفاعل والمفعول وكذا ما جاء  
 معنى الفعل في مع قوله الان والمصدر وكذا الامثلة الا انه فليتايل قوله  
 محله نقيب بالادام لان السبب لغة المنفعة في فشتي بمعنى المتفرقات  
 وبلزها الاضلاف قوله ملاكس الفاعل اي بحدوره عنه والمفعول به  
 اي بوقوعه عليه والمصدر اي بابشغاف منه والزمان والمكان بوقوعه  
 فترها والسبب بحدوره به قوله وكذا ما يعني التسمية والاستثناء قوله  
 لان الفعل لا يستند اليها اي لا بطريق البناء للمفعول لا صفة ولا مجازاً  
 فمنها صور اربع والاستناد اليها بطريق البناء للفاعل صفة وهي  
 ماطلة مطلقاً في المفعول لا امتناع الاستناد في بعض الصور كما  
 معه وعدم تباد الاسم الاول صفة ومكان في بعض اضر كالحال والاستناد



البرهان في ذلك الطريق مجازا وحى ايضا باطله فيما سوى المفعول له مجازا  
 ان يقال ضرب السادس طريق الاستناد الى السبب والاسناد طريق  
 البناء للمفعول معصمه والاستناد اليها بذلك الطريق مجازا ومما ايضا  
 باطلتان لامتناع الاستناد في بعض الصور كالمفعول معوله اما الاول  
 فلا شئ اذا كونه بعد الواو فلو اسند الله لاسم كذلك الامتناع مجمل الواو  
 بين الفعل وفاعله لانه كما يجوز منه فيكون الفاعل بينهما لفظا ونقدا  
 فاصلا بين العضا وكما بها واما الثاني فلان شرط حذف في الام في المفعول  
 له ان يكون فاعلا فاعل الفعل المفعول واذا بنى الفعل للمفعول فلا فاعل له معنى  
 يكون المفعول له فعل فيكون الشرط ويمتنع حذف الام فلا يقال ضرب  
 مارب بل للسادس وعدم سماع الاسم الاول حقيقة وحكما في بعض آخر كـ بعض  
 صور الحال فقول في معنى المفعول مامول سملها قد عرفت معنى  
 مامول وانه هو السند الله في الحقيقة فيكون عبارة عن الفاعل ما كان الفعل  
 وصفا فاعاد سواد كان حقيقيا او اعتباريا صادرا عنه او من غيره فاعاد  
 مثلا فاعل المضروب للفعل المبني للفاعل لان الضارب به صفة فاعله المضروب  
 فاعل الضارب للفعل المبني للمفعول لان المعصوم به صفة فاعله فاعله  
 ضرب الى الاول معصمه والى الثاني مجازا واستناد ضرب بالعكس معنى  
 لاجل ان ذلك الغير شاذ لا يقال الطائر مجرد ملك العمل بغيره  
 موله كمن لا سنده الله مجازا وكذا كمن يكون هذا الاستناد مجازا من غير  
 عام الى اعتبار ماسم مامول في ملك العمل معصمه الملك كما ذكره مع انقضاء

دلالة على لادله من وجه فكان اراد ان مجرد الملك وان كفى في ذلك  
 لكن ملاحظ ماسم مامول ادخل فيه ولم لا نفعول سببان ان هذا على  
 المجاز على طريق الاستنارة وطريقها ان يكون علاقتها المشابهة فلا بد من اعتبار  
 المسامه وهذا امر في عام الظهور وعدم العثور على من يخبر وقصور  
 كمال ما سنان انما هو مختار صا صا الكش ف ومن ابن علم ان مذهب  
 المعصوم ذلك لا يعول من قوله في الابيضاح واستناده الى خبره ما لمضاهية لما  
 له في ملك الفعل مجاز فقد استنبه الاستناده اعلم ان صاحب  
 الكش في ذكره في نفسه قوله تعالى صم الله على قلوبهم كلاما يبرده على صوره اشكال  
 وقد كان هناك اصح لان اضرا ان لا يبرده عليها ذلك الاشكال لكنهما فاسد ان  
 فالشايح المحمدر اثار الى في ذنبك الاصل من اوله الى دفع الاشكال بـ  
 صحيح ثابتا وذلك لانه قال معصوم ان يستعار الاستناد من غيره الله  
 به فكون الحكم مسند الى اسم الله تعالى على سبيل المجاز ومول غير معصمه  
 ثم قال معصمه ان للفعل ملا يسان شئ فلاس العاقل والمفعول به والمصداق  
 والزمان والمكان والمسبب له فاستناده الى الفاعل معصمه وقد بسند الى خبره  
 الاشياء على طريق المجاز المستعصى استنارة وذلك لمضاهية لها الفاعل في ملكه  
 العمل كما ايضا هي الرجل الاسد فورد عليه ان المفهوم منه ان الاستناد  
 الى هذه الاشياء من سبيل الاستنارة الاصطلاحية بان استنبه الاستناد  
 عن الفاعل للمصنف لغيره لعل في المشابهة في ملك العمل كما يستعار اسم الله  
 للرجل الشجاع مثل بهيمة الاسد في الحرة فكون الاستناد مستعارا والاعا



والفاعل مستعار منه وبغير الفاعل مستعار الكثر لا يخفى ان المجاز المسمى استعارة  
لفظ استعمال في غير ما وضع له والاسناد ليس بلفظ ولا ضرورة في ارتكابه  
لجواز ان يكون الخور في المسند كما في احياء الارض الرشح او يكون في المسند  
اليه ويكون من فعل الاستعارة كالكلام كما ذهب اليه صاحب المفتاح فاراد  
ان يدفع مدني الاصحابين موله ولا مجاز ولا استعارة في شئ من طرفي الاستعارة  
لكن نفى جبن المجاز والاستعارة صحيح في المسند اليه لما ثبت في البيان  
انا اذا جعلنا اسم المسند مثلام اذ فالاسم السبع بالبناء بل لم يصح استعمال  
في الموضع بطريق المجاز صي يكون استعارة بل هو حقيقة دون المسند لما انفرد  
عندهم ان قد يكون حقيقة كما في ابنت الرشح وقد يكون مجازا مرسلا كما في ربح  
المقام بمعنى طلي وقد يكون استعارة كما في احياء الارض الرشح ثم اجاب  
عن اصل الاشكال بان نم اده سمة هذه الحال حال الاستعارة الاصطلاح  
فان الفعل سند الى غير الفاعل ساء المشابهة كما هو طريق المجاز المسمى استعارة  
او يطلق اللفظ على غير الموضوع له بناء على المشابهة وليس مراده  
ان المجاز في الاسناد استعارة اصطلاحية اعني استعمال لفظ المشبه  
به في المشبه حتى يرد الاشكال والاولى ان يثبت نحو جده  
واما قال الاولى ولم يقل والصواب لان الشعر يجوز ان يكون بمعنى  
النابض فيكون مثالا والجزم المستفاد من قوله فهو بمعنى المفعول  
فبانظر الى لفظ المتبادر الفهم قوله وصعبه اي تحقق معنى شعر  
قوله على تباينه اي بلوغ ذلك الشئ في وصفه نهاية المدة فان قولنا

سعر

سعر شعره ان الشعر لغة كماله في وصفه كان نفسه شاعر وقد مر  
من معرفة الاسناد المجازي لم ان اه السؤال حواره تشو لا نها  
قد ذكرنا قبل مما حجة الى الاعادة واما السؤال الثاني فحاصل الاعراض  
على المصنوع وصاحب الكشف وذلك ان قد علم بما سبق اجماع القوم على ان  
المجاز العقلي هو الذي ليس المسند بالفاعل المجازي بل يشبه المجازي  
بالجفت في التلبس فوزد على المص ان كلامه يقتضي ان لا يكون الاصل  
المذكورة من فعل المجاز العقلي اذ لا يلبس فيها المسند بالفاعل المجازي  
وعلى صاحب الكثر في انه من المحمدين على وجوب تلبس المسند بالفاعل  
المجازي كما نقل عنه فيما سبق وقد صرح بان مثل الضلال البعيد والغدا  
الابم ما لا يلبس فيه المسند بالفاعل المجازي محار على فعل كلامه ساقض  
وحاصل الجواب اما عن طرف المص فبان ليس به اعم من ان يكون سوط  
صرف او بدورها والامتد من فعل الاول واما عن طرف صاحب الكثر ف  
فبان وان قال في عهده صم انه على علومهم بل يوم تلبس بالمجازي لكنه ليس  
مختار له ومعتبر عنده واما قال السوء وكثرة استعماله بل المعنى عنده  
تلبس ما اسند اليه الفعل مجازا معاملة للتعص مطلقا سواء كان في مكانة  
الفعل او لا لانه عرف المجاز العقلي بان يسند الفعل الى شئ يتلبس بالذي  
هو في الحقيقة فلما اطلق التلبس في التعريف علم ان المعنى عنده ذلك  
فان ترك قيد في التعريف اعتمادا على ما سبق ابعده عن الاكتفاء بمطلق التلبس  
بالفاعل الحقيقي فكذلك احد ان يفهم هذا المقام حتى يخلص عن التشبه



والاولا ثم قوله مثل الكتاب الحكيم والاسلوب الحكيم فان الحكيم ليس صفة  
لمن له الحكمة وهو من شئ الكتاب لا الكتاب وكذا الاسلوب واصحاب الحكم صفة  
مشبهة فلا يلزم منه وبين منقول ب قوله والظاهر ان هذا المصداق  
الضلال والعقارب ليس ما يلزمه ذلك المستند الى البعيد والابيم قوله ولكن  
ان يجعل امثال هذا الى امثال قوله خارجت بشارتهم فان مثل كثيرة اما  
حاصل السؤال ان المصداق في غير هذا الجواز العقل الاستناد فخرج  
ب من التعريف المجازي العقل الذي في الاضاف او التعلق كما في الامثلة المذكورة  
في الشرح وحاصل الجواب اما لا تشكك في نحو العقل وما سوى الاستناد  
ايضا فالمذكور في الكتاب اما معرف المجاز العقل في الاستناد وحاصله  
ويوقف حال غيره بالمعاني عليه او مطلق المجاز العقل باعتبار تعميم الاستناد  
الى المذكور عليه بصرح الكلام والمداول عليه بطريق الاستلزام واثبت  
جيبه بان الوجه الاول من الجواب كلف والثاني فاسد اما الاول مط  
واما الثاني فله عدم جريانه في بعض صور الاضاف الا في ملائمة كما في  
كوكب القمر فاصح ذهب العاقل المحشي في شئ من المقطع الى انه مجاز لغوي  
لا عقل حيث قال ان المحسة الكرسية في الاصا والامم موضوعه لا اصا  
الكامل الصحيح لان غيره عن المضاف بانه للمضاف اليه فاذا استعمل في ادنى  
ملازمة كانت مجازا لغويا لا حكما كما نوح لان المجاز في الحكم انما يكون عرف  
السيد عن محلها الاصل الى محل اخر لا جمل مناسبة بين المحلين وط  
ان لم يقصد من وسد الكوكب عن سى الى الطرف بواسطة ملازمة بينهما

البرهان ظهور جدي في هيئة ملائمة الشئ بغير مقيد فظننا في قوائنها  
ليقبل كما في زمان طلوعه الذي هو ابتداء البرد فجعلت هذه الملازمة بمنزلة  
الاختصاص الكامل من الكلام ولا يخفى ان ذلك به اليه في شرح كلام الحكيم  
ليس كما ينبغي لان الجواز اللغوي عنده كلمة والمحسة الكرسية في الاصا وليست  
تلك والصواب في الجواب ان يقال ما ذكره من صور الاضاف والتعلق  
اما بواسطة المحسوس والمجاز على راي المصداق او داخل في الجواز اللغوي  
لله عنده اعم من المفرد والمركب قوله باسناد في السلسلة اهل الدار  
معناه باسناد في الببل سماع اهل الدار واعلم ان هذا المجاز قد يدل  
عليه صرحا معنى ان الاستعارة كما يكون بالكناية يكون ايضا هذا  
المجاز بالكناية فكما ان الاستعارة بالكناية عبارة عن ان يسكن عن  
ذكر المستعار وتذكر شئ من روادفه ولو ازمه ويرفر عنه بذكره  
كقولك انشبت المحسة اظفارها فانك سكنت عن ذكر المستعار الذي  
هو السبع وذكرت الاظفار التي من لوازمه ورفرت عنه بذكره كما  
هو شأن الكتاب هكذا هذا المجاز فانك اذا قلت سئل الهموم فقد  
عن السيد التي هي المجاز وذكرت لازما من لوازمه ليتفكر منه وذلك  
لان السلسلة لا يكون الا مجازا فلما اوقفنا على من ليس اهل الحزن  
فقد صطلح عنونا مجازا فقد دلت على هذا المجاز بذكره لازمه فيكون مجازا  
بالكناية ولا يخفى ان هذا المثال ونظايره من المجاز اللغوي على راي المصداق  
كما سبق اقل شكلا منه فلا عليك ان تعده منه ولا المجاز



الفصل على ما يفهم من نظير كلام السكاكي والمصنف اما كلام السكاكي فلان المتبادر  
 من لفظ الكلام وان كان المراد عين ذلك كما سبقت في واما كلام المصنف  
 فاعني بمراد من هذا اختصاصه بكلام عقيد الحكم المصطلح بالاسناد الصريح وهو  
 قلت البينة اي صاحب المفتاح اه حاصل الجواب ان صاحب  
 المفتاح اخرج بهذا القيد الكذب فقط مع انه يخرج في قول المصنف  
 ايضا فالسري السان والعرض لصاحب المفتاح قوله هو الكلام  
 المتبادر الى المركب الذي اقيده خلاف ما ثبت عند المتكلم اي ان  
 ما ثبت في اعتقاده بحسب نظامه حاله من الحكم في ذلك  
 الكلام سواء كانت مائة او اقل قوله لخص ما من التاويل اي النوع  
 ما من يطلب الموضوع الموضوع الذي يؤول ويرجع اليه تلك هي  
 الاصل قوله افادة نصيب على انه مفعول مطلق لقوله المقادير  
 في الخلاف للمصدر وانما افادة ليطهر بقاء بواسطة ولا بعد عن  
 معلومه وذكر المصدر اعني افادة لتعلق به الالام في الخلاف والمفعول افادة  
 عامه مخالف لما هو عند المتكلم بواسطة الفعل لا بواسطة وصح قوله  
 لئلا يمنع طرده الى كذب موصول باليس من كذب وقوله فاسار  
 جهنا مطلق على قوله واعترض المصنف وسمي بيان السر في كفاية  
 القيد وحيد بن دفع الاغراض الاول ايضا اي حين اذ لم  
 حجة التسمية ما عند العقل ما في نفس الامر بنيد دفع الاغراض الاول وهو  
 منع المصنف بطلان الطرد كما اندفع وهو منعه بطلان العكس وذلك

وهو من المصنف بالكلية في قول خلاف  
 ما عند الحكم من كلام اختصاصه بكلام عقيد الحكم المصطلح

لان المصنف لما منع بطلان طرده بمثل قول الدهري واسند خبره  
 الى قول يضرب من التاويل بعد سلم دخوله في قوله خلاف  
 ما عند العقل على ان يكون عبارة عن خلاف ما في نفس الامر والشايع  
 ما ابطال حوار التسمية عنه بطل مبنى ما سلم وهو المراد ما نه فاع  
 الاغراض الاول فليشمل واما وجه ارتباط قوله ارتباط قوله  
 اذ لا امتناع في ان اشتمل اه باقبل فهو انه دفع ما يرد على عدم جواز  
 التسمية عنه بانه يستلزم وجوب ذكر قوله خلاف ما عند المتكلم فيضيق  
 قوله يضرب من التاويل لان كلامها يخرج مثل قول الدهري ووجه  
 الدفع ان غاية ما نلزم من ذلك ان يشتمل التعريف على قيد من يفرد كل منها  
 بغاية خاصة مع اشتمل اكهما في غاية اخرى ولا امتناع في ذلك لان  
 قوله خلاف ما عند المتكلم بقيد دخول نحو كسي للبيان الكيفية وقوله  
 يضرب من التاويل بقيد خروج الكواذب وما يشتمل كان في خروج قوله  
 الدهري لكن اسناده الى الاول اولي لانه السابق في الذكر والمقصود  
 بالثاني ابراج الكواذب وعاء ذلك ان ينافي قول السكاكي في  
 طرده فانه انما يمنع لو لم يخرج ما ذكره بقيد اخر اشار اليه بقوله وعلى هذا  
 اي على تقدير جواز خروج قول الدهري بقوله يضرب من التاويل ولو  
 اسناد خبره الى قوله عند المتكلم كان الانسب للسكاكي ان يقول يخرج  
 نحو قول الجاهل بدل قوله لئلا يمنع طرده لان امتناع الطرد انما يكون  
 اذ لم يخرج الخبر بقيد اخر بخلاف اسناده لخروج الى الاول لان السبق مرجح



ثم اشار الى دفعه بقوله لكن المتأخر فانه تفسير ما عند الفعل حصول  
عنده وسنذكر ان قوله خلاف ما عند الفعل يخرج كقول طائفة فلا يصح ان يقال  
انما قلت خلاف ما عند المتكلم دون ما عند الفعل يخرج قول الجاهل وحديث الربيع  
محال يعني من الخلف سأنتم اذا فسر ما عند الفعل بالاجتماع عنده وخلافه  
بما يتبع عنده كما ذهب اليه الفاضل المحشي نعم الجواب عن السؤال على بطلان  
الطرد فانه اذا فسر ما عند المتكلم قوله خلاف ما عند الفعل متنا ولا يقول الجاهل  
فيصح ان يقول انما قلت خلاف ما عند المتكلم دون ما عند الفعل يخرج كقول الجاهل  
ملاحظة السبق فان قلت ما ذكرت من تغير كلام المصنف بان اه  
وجه الاشعار ان المصنف لا يستخرج خروج كقول الجاهل الى قوله تناول  
اعرفت بدفعه في قوله غير ما موله فلا بد ان يكون معناه غير ما موله في نفس  
الامر اذ لو كان معناه غير ما موله عند المتكلم خرج به فلا يصح استناد خبره  
الى قوله سأل صدق فان بعضهم قد يخرج حتى مال والظاهر ان كلامه عن الاستناد  
عاد ولم يرد ان اقدام من لم يحد على هذا الكتاب ما في قوله وفي نفس الامر عطف  
تفسيره لقوله عند الفعل تزوج اي حشد اريد بغير ما موله في تعريف الجارزة  
ما هو في نفس الامر به وعلى ذلك التفسير كونه ما ذكر من قول الجاهل والمفسر  
فانه ليس بصادق عليه لانه استناد الى ما موله في نفس الامر فلا يكون مجازا  
مع ان الفصل الى انه استناد الى السبب وهو بوجوب النحر وبالجمله ان  
اراد غير ما موله يعني انه ان اراد بغير ما موله في تعريف الجارزة ما موله  
في نفس الامر بان يكون معناه الاستناد الى غير ما موله بالتناول فقد خرج عن ذلك

اشكال ما ذكره مما هو استناد الى ما موله في نفس الامر بالتناول وان اراد  
بغير ما موله عند المتكلم في الطرد بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
الغيبه في مقابله تعريف الحقيقة بما موله عند المتكلم في الطرد فقد خرج كقول  
الجاهل استدركه البطلان راسا لا نبات من الربيع والافعال الكاذبة التي  
سبق ذكرها بقوله عند المتكلم في الطرد فلا يحتاج الى هذه السواول لاجلها وانما  
اقصر على هذا من الامر من ولم يذكر ما موله عند المتكلم في الحقيقة لان لفظ ما  
اذا اطلق معناه ما موله في نفس الامر لانه الكامل في هذا المعنى اذا  
لوحظ فيه هذه المقابلة بتعريف الحقيقة تاسيب ان يراد به ما موله عند المتكلم  
في الطرد وسنذكر شي من التبادر والعهد عنه فلم يذكر لكن ان رغبنا بعد  
حيث قال وكذا كقول الموصد استدركه البطلان بالتناول عند احفاء حاله  
من الدهر وانما هارانه غير معتقد نظائره الى اخر ما ذكرته لو اردت ان  
عن تعريف المجاز كونه ما ذكره اراد بالاسناد الى ما موله مضمون  
الط قال الفاضل المحشي يرد عليه ان قولنا ما موله اذا اطلق نبي  
مع ما موله في نفس الامر كما اثر السبب لانه ما موله معناه ومناول الامر  
المذكورة وان صح نقسب اليها فلا يصح ان يراد في التعريف والتفاته  
غير وارد لان غير ما موله غير ما موله لان سلبه ونقصه وقد عبرا عن  
الاصح اعم من بعض الامر فلتأمل قوله وجب له حل ان في تعريف الجارزة كقول  
الجاهل انبت الربيع البطلان راسا لا نبات من الربيع والافعال الكاذبة  
اصحا لكون الاستناد في كل منها الى غير ما موله في الواقع وقد عرفت



ان ما هو المذكور في السور من متناول له وكذا ايدى من قول المعتزلي  
 خلق الله الافعال كونه اسنادا له من ما هو له عند الحكم وقد عرفنا ان القطة  
 ش على ايضا خارج جمعها بقوله ونباول لا يقال العام لا يحقق الا في  
 الخاص فان قيل هذا السؤال انما يريد اذا اخصر العام في القسمين  
 الباطلين او ابطال القسم الثالث ايضا اوج بطله العام قلنا حاصل السؤال  
 ان العام لا يحق الا في ضمن الخاص وقد بينا في الخاص حيث مر فساد  
 كل من القسمين فكيف يصح بعد ذلك ارادة العام كسب سائل القسمين السابقين  
 على ان الثالث ايضا قد ابطال في الجواب وان كان طريق الاشارة كما سبق  
 بيانه لا يبقى اشكال في ورود السؤال مادام لم يعلم او لم يظن لم  
 يذكر المحقق على لم في لم يظن قصد الى عموم النفي للحكم والظن لما عرف في ثمره  
 او الى الكتاب ان او في ساق النفي عند عموم النفي واما الشارح فقد اعاد  
 مما اشارة الى انه محروم معطوف على نفس المحروم لا مرفوع معطوف على  
 الجازم والمحروم ولم يرد ادخال او في النفي قصد نفي العموم فنفس المعنى  
 بل جعل عطف على قوله لم يجز قوله اي بعد تنبيه اشارة الى ان عن جهتها  
 بمعنى نفي كافي قوله تعالى لتكن ظمعا من طين قوله وفي الاساس المعصية  
 من كل كلام الاساس الاشارة الى ان مراد الشارح باللبالي عام بل هو الشجرة  
 اما حصل معنى اكثر من انما يريد عنه باللبالي لا طمعه لا يخفى عن القطن قوله  
 على عدم القول اي معولا في غيرها اطلق او اسر على قوله او كون الامر بمعنى  
 الجزئية او هي مطلقة او مسبوقة وسيتان في مباحث الفصل والوصول نظام

ما ولى الاشارة بانجزة قوله وكذا ان يكون منقطعاً الى لا ينفق ما فعل  
 من جهة الالزام ويكون السماع من الغيبة الى الخطاب ووجه حسنة  
 ان الشارح لما ذكر اطراف القضية عنه بذكر ملزمة ومواد عا وذنوب  
 عليه لم يجد رشي منها عنه لم ذكر سبعة وهو الشجرة بذكر ملزمة ومواد  
 ايضا وموزوال شعر راسه لم ذكر سبعة هذا المستتب وهو وجه اللبالي  
 محقق عنه ان جميع ما حصل له من المصائب انما شاء وسبب  
 اللبالي فاضطر الى ان يجا طبعها خطاب بغيره وتفرع وتفرع وتفرع  
 فعل الله اي امها وارادته القبل والعال اسان بمعنى القول  
 واراد ما مر انه امر الكونى لا الكسفى ولهذا عطف عليه ارادته  
 فان الامر الكسفى لا سبب على الارادة كما عرفت في موضعه واراد ان يترك  
 قوله فاد بدل وجه الدلالة طقانه اذا عرفت بالامر الكونى فقد عرفت  
 بالامر بان جميع الكمونات سنده الله تعالى وبعدس واللام في الفعل للبعد  
 والمعروف وعنه من عرج اولاً سنده افا وعلى المعرف من محمل قوله  
 وانه المسمى اه على العموم كما لا يخفى فان قيل لم لم يعكس بان مجمل قوله  
 اقتناه فعل الله على المجاز عرفت قوله السابق عنه فترعا عن فزع  
 صدى من اللبالي قلنا لا لا كون العا فلان كون القول السام معطوف على  
 الصريح والنظر الصحيح يقتضى حمل على المعصية وحمل الاول الذي لا يقول  
 من ادنى مسكه على المجاز واصفاً اي المجاز العقل اربعة  
 نقل عنه اه انه قال المعصية العقلية ايضا لنقسم باجدها الى هذا الاسم

مظن القدر والغال



وامثلتها ما ذكره في المجاز بعينه لكن اذا صدرت عن الدهري بناء على  
اصحاده الا انه لم يذكره اعتناء بشأن المجاز لان المقصود في هذا الباب  
اما كصمان وصصمان اما كصمد للحم والمازنا للصين  
لان الامثلة التي ذكرها المصنف من هذا القبيل والى حصة بان الشارح اذا  
بان قولنا احي الارض وشباب الزمان من فعل المجاز اللغوي فقد اعترف  
بنسب الجواب الذي ذكره سابقا على السؤال بكونه فان فعل كثر اما بطلان  
المجاز العلي وهو الجواب الذي احتجنا به قوله وكذا المراد شباب الزمان  
ازدياد قوتها اي وقت ازدياد حيو الارض هذا في المضاف اعتقاد العلي  
فان من الطه ان شباب الشيء لا يقوم بغيره قوله مشبوبة من شباب  
اذا وقعت لانه اشترط في المستند ان يكون فعلا او مفعلا  
يعني اشترط في المستند الذي استناد به مجاز عقلي او صفيقة عقلية كما  
سبق في غير بغيره لا في مطلق المستند فلا يبرر الشبهة باللام اشترط  
المصنف في المستند ان يكون فعلا او مفعلا حتى يلزم ان يكون المستند مفعلا  
لما خرج في حكم المستند بان المستند يكون جملة حيث قال واما كونه جملة  
واما على مذهب السكاكي فمعنى اشكال على قوله ان قال  
لانه لا يلزم من كلامه ان يكون طه فالجواز العقلي معروضا على كونه المستند  
جملة وكل من للمصنف والمجاز الوضعي بحسب ان يكون في كلمة فابكون جملة  
يخرج من هذه الاقسام ويمكن ان يجعل المركب ايضا صفيقة ومجازا باعتبار  
المفردان او باعتبار انهما مستعمل في معنى الموضوع الاول وهو

المجاز العلي في القرآن كثيرة اختلف في وقوع المجاز لغويا كان  
او عقليا في القرآن والكثرة الظاهرة في الاستدلال لا وجه من ان المجاز  
كذب لانه من صدق في نفسه فلا صدق هو والصدق في النفس والاسماء  
معها ووجوه ان الكذب انما يلزم لو كان النفي والاثبات معا للمقابلة كقولنا  
هو حمار بالحملة ليس حمار بالحملة اما اذا كان احدهما كصفة والآخر  
بالمجاز فلا يلزم من صدق النفي كذب الاثبات لانها لا يتناقضان انه يسلم  
ان يكون الباري مجتورا واللام طه اما الملازمة فلان من قام به فعل سبق  
منه اسم العاقل واما بطلان اللازم فلا ممانع اطلاق المجتور عليه انما قال  
وهو ان مله من اطلاق الاسماء عليه تعالى سوقف على الاذن وقد  
انتفى فلا تنافي امسح الاطلاق لانه لا يصلح لغة ولا لازم صحة له والحق  
وقوله لا بان بلغت في الكثرة حد العدد يلزم به ولا يفيد من التحمل في صور  
معدودة ان الممكن قوله هو ما يدل من ذكر الصفة وكذا لم يرد المحسوس  
وهو كنهه عن شدة وكثرة اليوم والاضحان هذا خفي في غاية الاستدلال  
الفعل الى زمانه وبيانه ان من جعل الولد ان سماء وكثرة اليوم والاضحان  
لم يؤمدا وكذا منه ومن الطول فاذا وصف اليوم بحمل الولد ان سماء  
علامه الطه فمعنى جاز ان يكون به عن شدة ذلك اليوم وكثرة اليوم  
والاضحان في او من طول حمل سلع الاطفال في او ان الشجر في قوله  
جمع نخل هو نفع الشاة والقاف على معنى في الانشاء اثبات برهانه  
في الانشاء فقط بعد نفي اصصاصة بالجنة وابره امثلة في الانشاء



في كل منها اسما او نبي الى غير ما يولد بؤته ما احسنه من الجواب الصواب  
واما آجر النهر ولا يطع امر فلان فزيادة من الشارح بناء على كلام السابق  
وقد عرفت ما فيه كاستعماله في تمام المسند بالمدكور لم يقبل بالمسند  
ليلا يوسع المسند الى ما يحسنه فانه المعلوم من الاطلاق اي من جهة  
الفعل حال الفاعل المحشي في الشعار بان انتصاب معللا وعادة على  
التيه وليس منها مفرد ويميز بها فان انقسام الاستعمال الى الفعلية والعادة  
يوجب ايهاما في صفتها لا في ذاتها ولا نسبتها كحاج اليه فان الاستعمال لا  
والمسند هو البناء لا الفعل والعادة وان جعلت مسندة على معنى الحكم  
ما سجد الشئ وعده محالا كاف قوله بما سجد الفعل كما في مصدر انما  
الى مفعولها فلما يصح ان يجعل فاعله على تلك السند الاضافية لان التيه  
عن السند الى المفعول مفعول كما ان التيه عن النسبة الى الفاعل فاعل وكذا  
لا تلك النسبة في المصدر اعلم الى التمر واما عرفت في الظ الى خبره فعدا  
الى طرفه الاجمال المعصل والعجيب ان انتصابها على المصدر الى استعمال  
عمله او عادة او على الطريقة المصدرية اي في الفعل او العادة وانفسه  
بهما بيان فاحصل المعنى دون توجه الاعراب لظهوره وقسم بحث لانه  
قال في شرح قول صاحب المعراج معنى طارعه وقد عاظه الصريح عمر ان  
عنه الشان الى ان الفعل المسند الى الميمية في الاصل قد لا يكون الفعل  
المدكور بعينه بل ما لا يلائمه في الاستغراق في الفعل من التمدد في صميم من ذلك  
ان التيه صحيح منها بان يكون معللا وعادة فاعل افعال فاذا صح التيه لم يصح

ما احسنه من الوجيب اما الاول فلما فيه من تقدير غير المدكور وهو المدكور  
بلا ضرورة مدعوا لهما واما الثاني فلما لا لم يوز حذف في في الطرف المحل  
ولو سلم حوازة في فاعلا يجوز اذا حاربها هو في حكمه من العصب والفعل  
لكل فانه في حكم الموقوف في المكان دون الميمية منه في موضعه ان حذف لا يكون  
فيه فلا يجوز فيها في حكم ايضا فليست بل يعني يكون كس لا بد من احد من  
المحسنيين فان في قولنا محبتك جاءت في الكس لا بد من احد من محبتك  
او من مسكة انه على حقيقة وهذا رد على الشارح العلامة فانه ذهب  
الى ان معنى الاستعمال العقلي ان الفعل لو خلى ونفس مع قطع النظر  
من محال الوهم ومعارضة بعدة محالا حتى اعترض على قوله الا في مصدره  
عن الموحدة في مثل سباب الصغير بانه داخل في الاستعمال العقلي لان  
السند مثل هذا الفعل الى عمره تعالى متمنع عقلا والدمري الجوز انما  
جوزه لغلبة الوهم لا حكم العقل فظهر ان ما وقع في بعض السنج لان الفعل  
لو حل ونفس خطأ فاحش والصواب الان وصدوره عطف على  
استعماله واما يجوز عطفه على تمام في قوله كاستعماله تمام المسند  
لان التقدير يكون هكذا كاستعماله صدوره عن الموحدة في مثل سباب  
الصغير وهو فاسد لان صدوره عن الموحدة ليس محال فمثل هذا الكلام  
اذا صدر عن الموحدة يعني اذا صدر عن علم كونه موحدا مثل  
هذا الكلام الذي صدر عن لم يعرف حاله يجعل ذلك فربما على عدم ارادة  
فاحشه في حكم كونه مجازا لان هذا الكلام الصادر عن الصليان مجازا



فلان في ما سبق من قوله ولهذا لم يحل له قوله لكن امثال هذه الست  
ما سجد العمل اشارة الى رد كلام العلامة كاسبق بريد العمل في الجاز  
العقلية اعلم ان ههنا امر من انقضاء الاسناد الحقيقي و انقضاء  
الاسناد المجازي فاعلا او مفعولا به اذا اسند اليه الفعل يكون مقبلة  
وقد اتفق الشيخ والامام الرازي وصاحبه المضاج والمص على انقضاء  
الاول كما انقضا على سماء امضاء المجاز اللغوي للصفة اللغوية  
وقد اشار الله الى ذلك بقوله لكن لا يلزم ان يكون له صفة واختلصوا  
في الثاني فذهب الشيخ الى انتقائه ايضا وخالفه الامام الرازي والسكاكي  
والمص في ذلك وما كان لل خلاف في الثاني وكان قول المص ومعرفة حصص  
يوجبه في الاول اوله ان لا يبان المداد معرفة فاعله او مفعوله الذي  
اذا اسند اليه يكون صفة وقد قال في الانصاح واعلم ان الفعل المبني  
للفاعل والمجاز العقلي واجب ان يكون له فاعل في التقدير اذا اسند اليه  
صار الاسناد صفة فتدبر واستقم ما اودعه من دقايق الحسن  
والجمال من ادفع ما يرد على البيت ان الحسن من الاعراض الثابتة  
في خرداتها فكيف يزاد ما يزداد النظر ووجه الرفع ان من الوجوه  
للمنة ما اذا نظر اليه بعد ابدن النظر في غاية الحسن والجمال ثم اذا  
تأمل فيه وامعن النظر اليه بغير حلاوة وكلامه اذا زاد الامعان اذا زاد النقصان  
ومنها ما اذا نظر اليه بغير الحسن الفائق وكما توهم تأمل فيه يحصل العشور  
على الدقايق وهذا الوجه من قبيل الثاني والقول بان دفع ما يرد من

نوع مخالفه بين ما في البيت وبين اسناده ان المعاد مثل في الكرام والبطا  
يجوز له على معاداة المعاد وكثرة المشاهدة نقل الحرفة وعم محض فان العبرة  
والامرام من الحسن الذي في الكلام وصرح في هوكان ولي على بغير المثل  
اوتة انيكنك عابدة ايكنك مضافا للجل وبعدة فان سلمت لكم  
مما لا مسمه جمل وان قبل الهوى رجلا فان ذلك الرجل للجل الجين الماصري  
التي سبب هوكان فان قيل ما وجه تقديمه الفاعل الحقيقي في سر بني زوك  
لنقطه الهوى احد متحابلك من لفظه غنى قلنا القدوم فعل البدن وقايم به ان  
فيجوز ان يسند الاقدام الى النفس بخلاف السرور فانه فعل النفس وقايم  
بها فلا يجوز ان يسند المسيرة الهوى كذا الهوى قايما بالنفس فالصواب في ذلك  
بسبب الهوى ابتداء هو النفس والبدن تتبعها فلا يجوز ان يسند السر  
اليها فلا اعتبار ان يكون المعنى اي المعنى في معرفة كون النجور  
في الاسناد دون المسند قوله واذا كان معنى اللفظ موجودا على  
الصفة به وعلله انه ان اراد بمعنى اللفظ مثلا في اخذ من صفة فاد ما فلا  
انه موجود على الصفة وان اراد به العدم كما يدل عليه قوله فلا اعتبار  
اذن اه سلمناه وجوده لكنه لا يستلزم انتفاء المجاز في اللفظ  
يلزم اذا كان الموجود المعنى للصحة وبسبب ذلك وجوبه انما خسر  
الثاني ووجه الاستلزام ان ذلك المعنى اذا وجد حصة ولم يرد باللفظ  
وفي الكلام يجوز يعلم ان لا يجوز في اللفظ بل ارادة معناه الموضوع  
له وانما يجوز في الاسناد بخلاف ما اذا لم يوجد فان اللفظ لا يكون مجازا

نسلم



كما في ارض الارض وكفه لكن يبقى منها بجان ان ذلك لا بدفع كون  
البحر في اللفظ يجوز ان لا يراد به ذلك ولا المعنى الحقيقي بل معنى اخر  
مجازي كما يجوز ان يراد في اقدم من جملي على القدم وارساد الى الحق  
حينئذ ان ذلك المعنى قد لا يوجد والاسناد مجازي كما في ارض الارض  
المرسع ويمكن للكتاب عن الاول بان ارادة المعنى الاخر وان جازت  
نظر الى الطلكن المبالغة المستفادة من الاسناد المجازي نفوت  
2 ولا يبقى ما بين العدول عن قدمت الحق الى اقدم من حق مثلا فلا يجوز الكلام  
الا فراده في نظره البلاء والكلام في كلامهم وعن الثاني ان المسمى انه اذا  
ذلك المعنى لم يكن يجوز في اللفظ بل في الاسناد وليس انه اذا لم يوجد  
لم يكن يجوز في الاسناد وليس هذا الا اذا ايضا للمسمى كما لا يخفى فلا يقال  
ومن لم يتفهم على المراد وابعده عن الحق كل الابداد اجاب عن الاول بان  
الاقدام للحق في المسند الى الحق مجاز حاصل منه وهو حصول موداه القدم  
لاجل الحق فالقدم من معنى صفيق لاقدام المسند الى الحق مجازي في  
معنى الاقدام الى القدم بملاحظة الجوز في الاسناد وقال الامام  
الهازي في نظره جوابه ان المراد بالفعل ان كان الاصطلاح في تعامله  
موجود وهو رتبة ووجهه وحق في الامثلة المذكورة وان اراد الحقيقي  
فلا وجود له حتى يطلب الفاعل بوضيحه انك ادراك صدقك  
وحصل لك بروية السرور ثم سرني رؤيتك فقد اخذت من السرور  
فعلا مستغيا بمصدره المستر وهو سر منسنا للفاعل فاذا اسند به الى

روية لما سبقتها للسرور المعنى على تقدير وجوده هناك في ملكه  
الفعل وحصل المقصود من الكلام هو الاسناد والنسبة مصحاح  
كان اسناد السرور الى السرور مجازا اعتقليا وليس هناك فاعل صفيق  
لو اسندت اليه كان صفيقه اذ لا ضرورة تدعو الى اعتباره فان المقصود  
من نقل الاسناد انما هو المبالغة في ملائمة الفعل وفعله من المتوهم  
كنقله من المتحقق في تحصيل عرض المبالغة في الملائمة فظهر ان نقط  
سرني سبيل فيما هو معناه لغة وهو اعطاء السرور الا ان ذلك المعنى  
موجود معروف قد غلق بغيره عن صريح وتقع صريح وليس له  
فاعل صفيق لو اسند اليه كاف حقيقه وكذا الحال في اقدم من بلدك  
حق وسابره الامثلة فظهر صريح ما افادة الشيخ عند المعنى وان دفع  
اعراض الامام والتكاكي والمصنف وقال الذي عندي نظره في  
سلك الاستفارة بالكنية الذي منه اء جنة نظره اي الذي  
اقتضاه راي موافق بنظم من النوع من الجاز في سلك الاستفارة  
بالكنية وكذا لا معنى لقولنا طلق من سمح به في الماء  
لا يقال لام عدم صح ان يقال خلق الابن من ابيه قال تعالى خلقكم من  
نفس واحدة لا ينعول كلمة من في قوله من ماء دافق اعا دلت  
على العلة المادية ومن من اسه داخل على الفاعلية فلا يمكن التغير  
عنه لان منه التغير يودي الى العسر وقوله فقام لبني وكل هي  
اوله يارب قد فرجت عن عني قال لان قوله سباده صيام اه



بيان المسألة ان حال اضافته الشيء الى نفسه اما يلزم اذا كان الاسماء  
في نهارة وموهم لم لا يجوز ان يراد به معناه المحقق ويكون الاستغارة في  
المرجع اليه بان يراد به ذلك الشخص كما هو حكم الاستخدام المذكور في علم السمع  
ومع ان يراد بلفظه معسان احد هاتين صبيحة الامر او يبراد باحد  
صبيحة احد هاتين بالامر سواء كان المعنيان صمصام او مجازين او  
صفيحة والاضمة مجازا فان مع هذا التفسير ما قبل ان استخدم فلا معنى  
للتشبيه وبطل الدفع بان شرط الاستخدام ان يكون للمعنى معنيان  
للتشابه بينهما معنيان لان النهار الذي ادعى كونه صابا ليس شافيا  
النهار واضمحلال الوجه بان ليس المقصد الى السند بل هو كالتعادل  
الاسم كزبد لا يطلق عليه اسم لا صفيحة ولا مجازا ولا مجاز دفع  
ما قبل ان التوقف انما هو في الاطلاق صفيحة وجوابه ان مبنى  
هذا الاعتراضات اه اعترض بان المراد السريع اذا كان صفيحة السريع  
لم يكن اسناد الاثبات اليه صفيحة وان ادعى كون السريع قادرا مختارا  
لان الاسباب انما يستند صفيحة الى من هو قادر صفيحة لا ادعاء ولا يمكن  
ان يقال قصد بالاسباب ام وهي سمى بالاسباب المحقق كما هو مدعى  
السكاكي في الحسنة واسناد الامر الومى الى القادر الاعاى صفيحة لان  
السكاكي صرح بان الاسباب ما محقق وسمى لان مراد الشارح  
دفع اعتراض المص عن السكاكي معسان مدعى وقد حصل في ذلك  
ولم يدع صريح كلام السكاكي كيف وهو ايضا من العالمين بفناء كائن

وهذا الاعتراض على تقدير عام انما يدل على ضعف مدعى السكاكي لا ابطال  
جواب الشارح ومن شراح الانصاح من رد هذه الجواب بايراد الاعتراض الاول  
وعنه ان دفع دعواه لم يرد على مدعىه وما قبله الا ما قبل سكن العاوة طقة  
طحا لم يرد على مدعىه في الاستغارة بالكتابة اه وهو ان قسم المجاز  
الى المرسل والاستغارة قسمها الى المصرفة والمكتبة فوجد كون المكتبة مجازا  
مع ان السند في قول المهدى واد المنه السبب الطارة مسعود في التو  
ادعاء السند لم يكون مسعود فما وضع له بالحقص وفي غير ما وضع ما دل  
والجواز عنه ما استعمل في غير ما وضع له بالحقص ومواد اما الاسم  
ان ذكر الطرفة من شراح الانصاح من ردة بالالام ان الصفة في  
ازراره للمدوح طوار عوده الى الطارة ساوول الحقص وسمى بشي  
لان السائل علاو الط ولا ضرورة مدعوا له فكون فاسد او لو سلم  
فلا يعلق له اصل الجواب فان الجمع ما في بعد كالاخف وعن الرابع  
بان السوفيق انما هو مدعى السند معنى اجاب من لم يصف على مراد  
السكاكي عن الاعتراض الرابع بان السوفيق انما هو مدعى السند  
والسكاكي ليس منهم بل هو از اطلاق الاسم على الله تعالى من غير توقف  
على السمع ولهذا الى لجويزة اطلاق الاسم على الله تعالى من غير توقف  
صرح بان السريع استغارة بالكتابة عنه تأول يعرف هذه الجواب المحب  
انه لو صح جعل السريع استغارة بالكتابة بطريق الاطلاق على تعالى لوح  
عبد العالمين بالسوفيق ان هو صريح مثل هذا الترتيب اي ما استند



فعل الباري تعالى نفسه الى غيره للملازمة على السمع والالزام بطا المعلوم مثل  
اما بيان الملازمة فلان من مدعيه الوصف سواء كان بليغا او لا واسم  
مثل هذا التركيب ولا حظ الاعتناء المذكور لم يبع منه استفاد ما لم يظهر عند  
صحة اطلاق ذلك الاسم على تعالى بالسمع اذ ليس فيه اعتبار دقيق كمنه  
على من ليس من ارباب البلاغة وقد علمه الاقتدار بهم واما ما كان بطلان الالزام  
فلان مثل ذلك التركيب شائع ذائع في كلام العالمين بالوصف ايضا من  
موضع على السمع فان دفع ما اورده الفاضل المحشي بان لا لام ان السكاكي يميز  
ان لو صح مدعيه لوصف البلاغة الغائبون بالتوقف في صحة على السمع فانه  
لم يعتقد ان في ارباب البلاغة المذكورين من مدعيه الى الوصف طلالا  
الا ان سائر بطلان اعتقاده ذلك وان فهم من مدعيه الله واما العالمون  
بالوصف من غيرهم فلا اعتقاد لهم فانه قد علمه الاقتدار ما لو كان وربما  
لم يحرروا بعض وصوه نصر فانه في كلامهم مع تردد على الشارح ان الملازمة  
محمودة على صحة فعل الترميع استعارة بالكناية بالطريق المذكور لا يستلزم  
موضع صحة مثل ذلك التركيب على السمع عند العالمين بالوصف بل هو ان  
يقولوا صحة لاصحاله وجها اخر غيره كالجواز العقل

من الامارات اللاحقة له انه لا واسطة  
لكم قال السارح في شرح التمسيد اعلم ان اللاحق لما هو موكا علق  
على الامر اثنى الاول له اللاحقة ملا واسطة كذلك بطلان على مطلق الامر اثنى  
اللاحق م قال حصل الاول يكون حوله ان لا انه تغيب لما هو موكا حوله

او كونه اه عطف على ما هو موكا وعلى يكون عطف على لانه ويكون الجمع بينهما  
لما هو موكا فعل موكا يكون حوله موكا من الاعتبار اللاحقة له لانه اشارة  
الى ان الامور العارضة للمسند الله من حيث هو موكا اطلع موكا على الامر  
الاول له اللاحقة له ملا واسطة بهذا ان يعرف موكا الكلام او حد واسطة  
مسا مال من فعل عن المرام عدمه على سائر الاحوال لانه عبارة عن  
عدم الانسان به اه وذلك لان الحذف وان كان مشعر عن الاحاطة  
لعدم الانسان الا ان المراد به عدم الانسان من اول الامر وهو موكا  
غيره اشارة الى ان العدة التي لا سبيل الى تكميلها حتى انه اذا لم يذكر  
فكأنه الى ثم حذف موكا الى ان الكلام في حذف المسند الله يكون  
مقصودا ووجهه امن الكلام لانه موكا موكا كما في حذف فاعل المصدر موكا  
فاعل الفعل واقامة المفعول معانه كما سبقت له بقوله وهو يكون موكا  
اليه المحدث موكا فاعل اه قال في شرح المفتاح عدمه على سائر الاحوال  
الكود المتغيرة والاختلافان بل غاب عنها حيث انتفى بالكلية فكون اوى  
ما يبينان ويكفي ان يذكر موكا موكا وان جميع ما سبقت من احوال المسند  
الله سوى الذكر متفرج على الذكر فالحذف موكا عن الذكر فقط لتخلل  
الاصل وفوقه فكون كالمفضل من العصا وكائنها ولو اضر عن الجميع لخال  
العهد من المتباعد من الذكر والحذف وليس الذي مباحث كثره  
فلا جرم موكا حسن الترتيب ذكر الحذف قبل الذكر وما كان  
الاول معلوما موكا في علم الحواصا موكا موكا موكا موكا



فقد ايضا انه بحث عن الالفاظ من حيث هي اجماعا بحث يدل على اصل  
المعنى مع قطع النظر عن اقاويلها الواضحة والمزايا الزائدة على الاصل والكم  
ان اللفظ المحووظ المحذوف اذ اوردت وحذف المحذوف بناء عليها يصحح اللفظ  
وسمى المعنى خلاف ما اذا قصد المحرر والمحرر اياها فان مجزوء المجوزة لا يكون  
في المحذوف بل لابد من مرجع الاشارة لمكانه ان كان متفرعا على الاول في الواضحة  
وسمى في الاشارة ان يبين في علم المعاني بالنبينة راد لفظا  
ايضا وهو اما الاشارة الصحيحة مسماة من قوله فلا تضرار عن العبد  
لما نحن على التامل ومثل ان علم نظر اللفظ العبدية هذا الوجه  
يشترك الاول في ان المراد باللفظ ظاهر العبدية هو حاله الحقة وبقره فان  
في الاول كونه ركن اعظم وفي الثاني مجوز ان يتعلق به عرض من الاغراض  
المذكورة وانما اوردته مصدرة للمجهول وان كان حاله ناهي الدرس المرد  
لان الظاهر ان المقام ان المعنى ساسا من تلك الاغراض كذا على البليغ السليمة  
في ذكر المسند اليه وان لم يخصص شيئا منها مع وجوده في المحذوف  
فمعنى اعماره في حذف الاغراض عن المعنى فالقول يجوز ان سلق  
به عرض من تلك الاغراض بعد ما حذفه البليغ بعيد لكن لما لم يجب عليه  
اعتبار ما ثبت في نفس الامر بل حسب الظاهر كما سبق في اوائل الكتاب  
لم يثبت هذا القول الى الظاهر فلهذا لم يسمى ان الاعتماد عند الكبر  
على دلالة اللفظ من حيث الظاهر اما قال من حيث الظاهر اذا الاعتماد  
حسب الحقيقة يكون الذكر ايضا على شراطة الفعل اذا الالفاظ ليست الاطلا

نفسها الواضحة يختلف باختلاف الاوضاع لا مقبول عليها في الحقيقة بل على  
واما حال محصل لان الدال عند المحذوف اي بمعنى انه لا عدول مصد  
لان موقعه على كون الدال عند المحذوف هو العمل معطو وليس كذلك  
بل الكل منها مدخل في الدلالة على تقدم المحذوف والذكر وانما هو مظهر في  
الحال ان الاعراض في الخيال من غير ان يكون له اصل لان الدال بالوضع عند  
المحذوف ايضا هو اللفظ دون الفعل لكن الاعتماد في دلالة على العمل قوله  
بما ذكره على وزن البشرى بمعنى الاجرة تعالى ما عرهم الا باضرة بل اقره اذا  
في الصحيح كقول قال في كيف اباه بعدة سهر درهم وقرن  
طويل سهر مسداه اي في سهر او صهر اي السهر سهر والحمل استعارة هو  
ما لك عليلا على الاول او ما سجد عليك على الثاني لم يقل اما على  
لا صهر او النجيلة لم يقل او المحصل مع انه المناسب ما سبق لان المعنى  
اورد الس مثالا لهما سهرها على ان الاعراض المحذورة في هذا الفن  
اذ لم يمانع من حذف ملحوش الى ذلك باختيار الواو على الواو ولكن  
ان يذكر كذا وجه اخر وهو الس على ان مصاحبة الهوى وشدة الغرام  
صقلت الشاعر كذا لا بعدد السكلم بازديدهما يفيد العرض او بعينه  
اعترض المودني على المفتاح بان المرجع في هذا الوجه الى الاغراض  
عن البعث بناء على الظاهر فلو كان ذكره عينا واجاب الشارح عنه في المحذوف بان  
ذكره لانه من احد هما الاغراض عن سواها الا ان ذكره وال من المثال  
وهو خالف لما يشاء فاعل لما سدر الى الداعي وبعدد سس والثاني التوطية



والتمهيد لقوله او ادعاء العصب وما بينهما من نوع ضعف لا يخفى على  
العاقل اجاب في شرح المقصود بان يكون المقصد هذا المعنى بغير كونه الاخر  
علافا فائدة منه وان المسكلم قد يقصد احد هما ولا يخط الافر ساء قوله او ادعاء  
العصب نحو وثاب الالوف الى السلطان فانه وان جاز ان يهيه غيره  
لكنه ما در ملحق بالعدم فهو كان متعين له فيدعي نفسه قوله سبب صحتها  
وسامه الصحة العلوية النعم والسامه الملالة ذكر الواردون اولاً الخ  
في المال قوله كقول السببا ومثال الضيق المتعام سبب قولنا العصب  
وكا الاضفاء على كضيق المتعام ومن في من غير ضل الاضفاء وفي من كان  
سان بغير السامع وكان تابع الاستعمال الوارد على تركه اه  
ورود الاستعمال على تركه يتناول التباس وبغيره فانك اذا سمعت  
من العرب كلاما خذ في فيه المسند اليه من غير قياس ومثلت به  
في امره امك على هيئته فقد اتبعت الاستعمال الوارد على تركه كقولك ربه  
من غير رام اي ربيه مصابه من محط لا ان ليس بها ربه اصلا واول  
من قال لكم من عبد يعوب وكان من ارض الناس وتدر ان يذبح محاف  
على منتم بسم الغنقيب في 2 اما علم بقدر على ذلك حتى علم ان يذبح عنه  
مكاتها خرج معه ابنه مطعم فزنى الحكم بها بن فاضطحا فلما عرفت  
الثالثة رماها مطعم فاصابها فغند ما حال الحكم ذلك فغضب مثلاً في كل من  
اصاب شيئا مع ان ليس بالكل كذا في مقتضى الامثال وكقولك شنته  
اعرفها من احزم قال ابو عبيد اخبرني الكلباني ان هذا الشعر لابي اهرم الطائي

وهو به عام او مجردة وكان له ان يقال له احزم لجان ونكر ليس فونوا  
لوما في مكان واحد على وجه عام فادموه فقال ان من رملوى بالدم  
اعرفها من احزم فانه كان عافا لواله الى غير ذلك من الامثلة وادامعت  
منهم ما خذ في فيه المسند اليه وبكلمت به عصب في عرض من اغراضك  
فقد راعيت ايضا الاستعمال الوارد على تركه واما الاستعمال الوارد على  
تركه نظيره محض بالقياس اذ لا نظير الاله قوله فانهم لا يكادون يكونون  
لهم المسند اذ قال ان مالك في سرج السجود واما الحذف الواجب فكيف  
المسند المحذوف عنه مقطوع العصب المنصوت بدونه ولكونه لغيره  
مدح اردد او رسم كقولهم وصل الله على محمد المسند اليه واحذوا  
من المسند عدد التوسين ومررت بفلا مكن المسكن فهذا وكوه من  
المنصوت المقطوع للاستعانة عنها بحصول العصب بدونها فذكر لك  
النصب بفضل ملتزم اضماره والرفع المعصى لمره المسند لا يجوز  
اظهاره وذلك اهم قصد والثناء المدح فقلوا اضمار الناصب اعادة  
على ذلك كما التزم في التداء اذ لو ظهر الفاعل اضماع معنى الانس ونوع  
كونه جنة امثا تفاخرا التزم الاضمار في النصب التزم ايضا في الرفع  
اجزاء لهما على ستن واحد ولا يصح هذا الى العربية اه  
لاعمال هذا مخالف لما سبق ان الحذف يصح الى لمر من احد هما الغريبة  
لانا نقول قد سبقنا الاشارة الى ان المخانة الى العربية ملو الحذف  
والمراد لا الميزو كالمتر فاعمل من التكنة وقد يكون حذف الشيء



ما بلغ من الخفاء الى اخره قد بحث وهو ان الموصول كونه اسما لا  
لا يعنى ذكره موصوف قبله فلا فائدة هناك والاستفاد المذكور انما هو من  
ابهام الموصول ون الكذب فلسا ط واما ذكره فلكونه الاصل  
سببان ان هذا مع تمام العدمه فيكون قوله فلكونه الاصل في مقابلة  
قوله فلا ضرر من العتس ساء على الظاهر ولا شك في حوار ان بقصد  
السلع في مقام الكذب الا ضرر من العتس ساء على الطوف في مقام اخر بالذكر  
مع وجود العدمه للكذب كونه الاصل قوله نصف الموصول على الاصل  
سواء على اهم كما نسب لهم الاشارة الى هذا الكلام ذكره صاحب الكفا  
في مائة ذكره بر اسم الاشارة وما كان الكفر بر نوعا من الكفر او رده  
الشارح ههنا ولهذا قال ومنه ولم يقل نحو وكفه الاشارة بفتح الحزة والهاء  
الاستبعاد وقوله في غيرهم متعلق بعبث والهاء المنزل ومعنى على حاشيا  
على حدتها وانقرا دة وحاصل ان كثر بر اولئك افاد منهم بكل واحدة  
منها على حدة منها على حدة فيكون كل منها غيرا فاعاد اسم ولولا له رجا  
فهم اخفنا صم للجمع فيكون هو الميم لا كل واحد اوسط الكلام  
جاء الاصماء المطلوب فان لم يذكر في نسبة اعتبارات الذكر  
مثل هذه الغيبة مع انه معتبر فيها ايضا قلنا لان تلك الاصماء مطلوبة  
في انفسها فالعبارة سببا بغيره من غير احتياج الى الصريح به خلاف  
قوله اوسط الكلام فانه ليس مطلوبيا اصليا بل المطلوب منه امر اخر  
وهو الاصماء فلا بد من ذكره حال في شرح المفتاح لو ذكره لفظ الاصماء

السماع

صح في حق السامع انما الصما كالسماع مثلا كان السمع كونه صما  
على ص ص حل له ما لك سمك ناموسي وكان يتم للواب عجز وان يقول صما  
لانه السؤال عن الماهية كما اذا قيل ما زيد وجوابه انسان لانه فانا قيل  
لو كان ذكره ما ذكره فاذ به اجمال قوله ولي فيها ما ريب اخرى والمخام صمعي  
التفصيل والبسط قلنا وجهه اما الاخر ارض ان يوردى الاطياب الى  
الاكثر او اراده ان اساله تعالى عنها استلذا او اجماع كلامه فيكون  
سمعا سامعا وبقر من هذا الاجال قول الشاعر به صامعا مطمعه  
صل العلوب باخا طها طواي وهو وكسى احد اعادة الفاظها والاس  
ما حل ان المراد بالسؤال عن الحسن اسحوا رما منه مصفاها ليطهر له  
المسامه البعيدة من المعلوم عنه والمعلوم الله وشاهد العذرة الباهرة  
قلنا على موسي له كك اجابه بانها حسنة من حسن الصما مصف  
فانصف به اقراد جنسها من الانكاد عليها والنسب بها وهو ضرب النجف  
لبسط ورده فساك الفهم وما ساسها فلس هناك بسط لاقتراف  
الذي رجا بعد حرة في تلك الحفرة وقد ذكره كسر السند الله للنهويل اه  
السهول مل ام المومنين ثام ك بكذا واسمى مثل الصمعي فجادم  
الاسد والاشهاد فخر به شام في هذه العصبة والتمجيد على السامع في  
حس لا يكون له ان يقول ان لم افرجه من العدمه كوان يقول العاض ربه  
حكمت عليه بكذا وجوابه ان علوم السمع وارادة التخصيص تفصيل  
لانها صمعه الخلف يخص الحوار التزم به صم لان المراد بعلوم النسبة



وارادة المحقق اسم العرصة مطلقا فان الجزاء لم يكن عام السند الى  
كل سند الله بان لا يكون في المقام الذي يورد صالحا لان مقتضى ال  
متقدم سواء صلح في نفسه كوقام في المقام الذي سبق فيه ذكره زيدا ولا  
كوقال في ما يشاء جاز حذف السند اليه لان مقامه وان كان عام السند بان  
صلح في ذلك المقام لا ينسب الى المتقدم ولم يرد خصصه كذا خير من هذا انما  
جاز لان مقامه وانما اذا كان عام السند في ذلك المقام واردة خصصه  
محقق لم يحذفه لا سيما العرصة لكن ان كان المحقق في التبعيض  
ذكره مثالا يوعى انه اراد مجموع السند عمومها في نفسها لكن مراده ما ذكره  
بدليل انه في شرح المفتاح بعد ما ذكرهما والمراد مجموع السند الى كل سند  
الله ان يصح في تلك الحالة اسناده الى كل واحد مما يبعث انصافه في نفسه  
واسناده الله فانه في ما قال الفاضل المحقق ان يكون السند غير عام  
اي غير صالح في نفسها لا يورث منه فانه قد يرد خصوصه حاصلها انصاف  
المسند بشئ معين فلو حذف المسند الله فهم من اختصاص المسند  
به انه المقصود كما في خالف ما يشاء فاعل ما يرد وكذلك كون النسبة  
عامه مع عدم ارادة المحقق في نفسه مخصوصه والله على ان المسند  
الله جميع ما يصلح له سند كما في قولك خير من هذا الفاسق فكيف  
يكون اسنادا من العرصة الى المحققين تفصيلا لا سيما العرصة  
مطلقا مع ان لها افراد اخر مثل تقدم الذكر في السؤال وبغيره  
وقبل مراده فيكون ذكره واجيبا يعني ان مراد المحقق بالاعراض

حيث قال كان ذكره واجيبا لاراجا والحال المحقق ما يكون مرجحا  
لا موجبا او مراده فيكون ذكره واجيبا فلا يكون مقتضى الحال لانه  
مؤثر اريد على اصل المراد فاذا كان ذكره واجيبا لا يكون زائدا على اصل  
المراد والحال عن الاول ان الحالة المحقق علم من الموضع والمرحم والمرم  
منها هو الاول وعن الثاني انما لا نسلم انما جاءه عن وجوب الذكر وكونه  
مقتضى الحال من مقتضيات الاحوال بهذه المثابة كما قال المحقق  
فما سبق وان كان المحقق مسكرا وحسب الا بكار  
وذلك لان العرض من الاخبار كما مر من فائدة المحقق الله اعلم ان منها  
ثلاث مقدمة سوغت في المطلوب على امر من جهة وهي الاولى ان كلا  
من حكم الجزاء المسمى بقاعدة الجزاء ولازم الحكم المسمى بلام فائدة الحكم على الله  
ان احتمال حكم الحكم متى كان ابعده كانت الغاية في بيان الحكم والاعلام  
اخرى لان تاثير الاعراب والاعراض في العرصة اشبه وحصول العلم والكمال  
وزوال الجهل والنقصان في اكثره ومتى كان الاحتمال اقرب كانت الغاية  
اصف لعكس ما ذكره الثالثة ان بعد الحكم في نفسه وما يجتاز ما يرجح  
الى ذاته انما هو حسب خصصه المسند الى محصل المسند الله والمسند  
لاصغاره الى السباب وشروط وخصوصيات وجود اكثر ما يوقع  
في المطلوب على الامر من فلان المطا ان يعرفه لافادة المحقق الله فائدة  
واذا علم ان احتمال حكم الحكم متى كان ابعده كانت الغاية في الاعلام  
وان بعد الحكم بحسب خصصه المسند الى محصل المسند الله والمسند فاعلم



ان كان المحقق هو الموصف علم قطعا ان معرفته لا فائدة للمخاطب انتم  
 فائدة واما توصفها على الاولى فلان مضمونها لا يخص حكم الجبر بمعنى فائدة  
 على ما اول لازم فائدة كالا يقتضي على المسائل فلو ايقن الحكم المأفود في  
 على ظاهره لم يستقيم ظاهره اطلاقهم على الحكم او الاستقيم الكلام وسئل المأمور  
 فظهر وجه بناء الكلام على كون الا لازم حكما وان صحت على النكته والتكثير  
 وان امكن ان يخص بالوصف اهـ قال للحاكم الى من ينظر لان ما ذكره  
 بهما لا يقتضي معرفته المسند اليه بل لا يقتضي المعرفة عاينه انه مقتضى  
 وهو ان من المعرفة ومقتضى العلم لا يجب ان يكون مقتضايا لا يقتضي  
 قالوا فلو اذ كان المقصود بعين المسند اليه عند السامع او اوصاره  
 عنه في ذهن السامع لكان مقتضيا له اشارة الخارج الى معرفة ما اشار الى  
 دفع قوله لا يقتضي معرفته المسند اليه بقوله وكما اورد المسند والمسند  
 اليه الى قوله وهو الموصوف لانه كمال المحقق اسارا الى دفع قوله  
 بل لا يقتضي معرفته عاينه ان مقتضى المحقق على بقوله والتكثير وان  
 امكن ان يخص بالوصف الى معنى ان الحاصل من خصص التكثير انما هو  
 اصل المحقق بمعنى التميز عن الغير وهو ليس مطلوب والمطلوب كمال المحقق  
 وليس بجاصل في ذاته في المعرفة لان المعنى في ما اخل في ضمنها بخلاف  
 التكثير فان المعنى فيها مستفاد من الخارج ثم المعرفة يكون على وجود  
 مساوية بعد ادراج ما يعرف من غير الشرح على المعنى ما في بيان ان  
 كل صنف من هذه الاضافات سمي ما هو لانه في بيان تعريفه بالاختصار

وعمره فكان الصواب ان نقول اما معرفته بالاختصار فلان المقام للمحكم الى  
 وهو الدفع ان المعرفة بمعرفة كالمكون مقصودا وينتقل به فرض كذا  
 يكون على وجود متفاوتة من الاختصار والعلمية وكيفية سئل بها اعراض  
 بمعرفة عاينه الا يكون لمقتضى منها خصوصيات امر سئل حالها ضمنها في  
 العيان ما ذكره المحقق لا ما هو من المعرفة وعمره المقصود كونه اعراض  
 المعارف سائر عام كونه ان ساء انه سأل ثم ان اعراض والمقتضى  
 للمحكم المخاطب لا يستحال الاستنباه في الاول وعلمه في الثاني ولهذا رآه  
 المحقق من ذلك الربط وقد يترك الى الخطاب مع معنى ان الخطاب كمال  
 او كائنا معين ومن العيان معنى او يقال طاعة وهذه الخطا لا لا طاعة  
 معه والخطاب معه صريح في تثنيه المقتضى قوله الى عمره ان عمالا وموصيا  
 الى عمره من كاستعمل الى طريق التفتيح قوله على سبيل الدليل اي دون  
 الشمول اذ لم يوجد في القرآن ولم يقل من العرب الموثق بعمر بنينهم عطا  
 عام بصيغة الجمع فلما كان المقتضى صيغة الافراد واصار سبيل الدليل قوله  
 وتلعب التمهيد عطف تفسري لقوله ساءت قوله لسعد العموم مقتضى  
 بقوله فلا يبرئ مخاطبا بعينه لا العمول مخرج في خصوص الخطاب لغضا والمقتضى  
 لانه مقتضى ان يكون الا صراح في خصوص الخطاب لا جمل ارادة العموم وموت  
 الخطاب سائر العموم فاني يكون سها عليه لا يحسن ان الوجوب الذي احسان  
 التحريم بعد عطا ومعنى بل الواجب ليس التثنيق والوجوه الدقيق  
 ان يقال انه متعلق بمجموع قوله بل ساء ان اكرم الله او احسن فيجزيه



في صورة الخطاب فان المراد بالعموم في قوله ليقيد العموم بكون الخطاب والاول  
مطلق العموم منهنما ام ان الاول العموم والثاني للخطاب والاول مستفاد من قوله  
ان المراد ان الكرم الله او احسن من قوله مخترع في صورة الخطاب ولا يقرر في الاول  
ان المراد بصورة الخطاب ما جرد عن معناه ففقد الى العموم اكتفى في الثاني بان  
قد يبره قوله شعرت بك ان السوء الذي اختار لفظ المفتاح حيث قال  
فلانه يحاط به بحسبه كما ان قلت ان الكرم او احسن اليه ففقد الى ان سوء  
شاملة لا يخص واحد دون واحد فان قوله ففقد الى اخره غير قول المصنف  
سوء العموم وظاهره متعلق بقوله فلا يبره اول الاضمار لغيره كما في عبارة المصنف  
ابتداء اي اول مرة واحترز به عن احصائه اهـ الظاهر ان الموصول  
والمعرف بالاضافة اذ اريد بهما المعهود والخارج والمعرف بلام العهد والخارج بالخبر  
الخارج في الاضمار ثانيا لئلا يوقع كل منهما على تقدم الذكر كقوله او تغدير اما الاول  
ان يحترز بهما البعد عن منع التثنية ايضا ولا يستد اضرابها الى ما بعده كما  
فعله والحاصل المحش قد جعل اثالث منهما من فعل المضمر واستد فرجه الى قوله  
ابتداء ولم يترك الاولين وسنسمع منه ومن الشارح في عدة مواضع ما هو  
السوء من الثلاثة فلما عد التثنية ان ذكر العود الى امره اشار  
الى المنع اولاه لاسم ان الاسم المحقق في العلم لكون القيد الا  
معسا على الاولين انما يكون مخففة لوارده بالاحصاء الاحصاء  
الوصفي وهو ممنوع لم لا يجوز ان يكون العلم منه ويشتمل على الرحمن والجنس  
المخصص في شخص كرج العبد الاول والاخره الاخير وما فيه من نوع ضعف

وما فيه من نوع ضعف لان الخيارات ان الاختصاص وصف خبر ثانيا  
بان المنصوص بالقبول والتفريع في العالم اختاره لكنه ليس بياض لان النوع  
الذي ادعاه ممنوع فان قوله ابتداء على تقدير كونه بمعنى اول يخرج الامور  
المذكورة كما عرفنا انما هي حاجبة الى حمل على معنى سفسف حتى يكون هذا  
بمعنى معنى قوله باسم كخص به ولو سم ذلك لا يكون افعلا راسيا به المعارف  
قوله لان اللفظ لمعين انما هو العلم وما سواه انما وضع ليشتمل في معنى  
ممنوع فانه كلام مرجوع والصحيح ان كلام المعارف سوى العلم وضع لمعين  
لكن بوضع عام يعرف في موضوع قوله وبعد اللسان التي اي بعد القصة الصغيرة  
والكبيرة فان اللسان يصغر الى معنى بعد الايكات الى المكلف المحل  
والاكتفى على المصنف ان الوعد ما ذكرناه اولاه كخص الغرض من ما ذكرناه  
بمعنى من ان معناه اول زمان ذكره وليس ما اختاره الشارح الخبر  
من ان معناه اول مرة ان المسند اليه في الاول المذكور مرة واحدة  
في زمان واحد لانه فان اول زمان فمعنى اول زمان ذكره الطرف  
الاول من الزمان الذي ذكره المسند اليه ومعنى ثاني زمان ذكره الطرف  
الثاني من الزمان الذي ذكره المسند اليه كلاهما ما اختاره الشارح فان  
المسند اليه المذكور مرين في زمان مرة بطريق العلم واخرى بالجنس  
كما على هو انه احد الى قوله لم جعل علما للذات ذنب صاها للذات  
الى ان الغرض للذات وان احد صلا صره ولا خص انه اذا جعل علما لا يظفر  
قاعدة في حمل الاصل عليه ان يكون بمنزلة ان يقال زيد احد ولا سكر



في انه اصل الاسم واما اذا اريد به المفهوم الكلي فيكون مقبدا عليه  
الواحد له انه او المستحق للعبودية احد فالله ان هو مستبد او غيره الله  
واحد يدل من الله او حده حده اذ روي عن ابن عباس رضي الله عنهما  
قال قالنا ما محمد صنف لنا ربك الذي ندعوا اليه فقلت نفعني الذي قالنا  
عن وصفه هو الله وبكسر الهمزة ما بالي قلنا بالفرق بين الاصل في معنى  
احده الله او احد الله ان لا يكون قد اصله والافغني وصد ان يسمع  
ان لا يشارك شي في ماله وصفاته كماله في مظهر قابله للكل وهذا معنى  
قول صاحب الكشاف ان الله محصاه به ان يدفع فوجها بانبشاه  
من مظاهر عبارة الكشاف انه اسم بمفهوم العبودية بان مراد بالمعبود وانه  
سما هو ممل ما صدق عليه وهو الواحد الذي لا اله الا هو او تعظيم  
او اثاره كما في العباد الصالحين الله علم الله علم اودم مفضو  
قطعا والكنية علم صدرت باب او ام او ان او ب واعد مما من الاعلام  
سما سما موصوف الاعباد بالصالحين اودم سما للخصيص بل للكشف  
والموصي عم الكني قد يكون كالانجاب بحسب الاصل عن المخرج كاني الفضل  
والمحالي والى المتعاضد وعن الذم كاني الفضول والى البشر والى الجليل  
والى من فينقض بها معرف الله اسم الله وحمل شاعلا للكنية  
او كناية عن معنى يصلح له الاسم كد اولى به فعل كذا او في التنزيل  
نعت بدى ابي ابي اعمام ولا يخوله اولى به فعل كذا ثم قال وفي السيل  
نعت بدى ابي ابي اعمام الى ما اشار اليه المصنف من الانتراض على صاحب الفتح

قال في الانجاء وما ورد صالحا كناية من غير باب المسند اليه قوله من الله الى  
معناه صاحب الفتح حيث اوردته مثالا للمسند اليه وان احاط به في  
موجبه من الاول ان لفظه بدى في المعنى والثاني ان التمثيل فاهو يكون  
المعام معام الكناية اعلم ان اسم ابي لهب عند العربى وقد عدل عنه الى الكنية  
ومن الغضا بالمعزة عند ارباب العرب ان اكثر الكنية للمسود والكسرة  
وذلك الكافة ليس من اصلها فلا بد من السوحد وقد ذكر له وجوه منها  
انها قد يكون لغرض اخر وهو مسما الكسرة عن كونه حشوها وقد سراج  
بوجه يحتاج الى التحقيق فنقول وبالله التوفيق الكناية على ما يلى ان يذكر  
لفظ ويراد لازم معناه مع جواز ارادته معه فنهنا ذكر اولى به اريد  
بالكنية وهو لازم لمالكس العرب وهو معنى الكسرة ما لزمه له فلان العرب  
المطلق وهو الكامل الخلق ليس جبرهم واما كونه معنى اللفظ فلا رهم بعد  
في الكنية المعاني الاصله حتى يكفون اولادهم ويحسبونهم بما يدل على  
معان مستحقة بتقاء لون بذلك ومن البصر في ملاحظة المعنى الاصل  
في الكنية قول الشاعر قصيد ابا المي كس كى اراه سوق كان كدى  
فلما ان الله رايت فردا ولم ارم منه ابنا لده فان قل لك كس  
الله ليس معنى ابي لهب له واما معناه المي كس كى فكنى مع الكناية  
عليه قلنا سجد في البيان ان الجواز قد يكون مسما على الكسرة والكناية  
على الجواز لا مانع من الجواز وما يدل على ان الكسرة انما هي هذه الالباب  
اه ومن بعض شراح الفتح الى ان الكناية قد باعتبار ان ذلك شخص



انه جهنمي سواء كان اسمه بالحب او زيد او غير ذلك فان اراد ما يفهم من  
ظاهرة بان قطع النظر عن ان الصواب يكونه جهنميا انما هو في ضمن ما يشتهر به  
من اطلاق اسم الى لهب عليه فترد الشايح واراد بلامنه واللا في رد على رده  
ما اورد الفاضل المحشي من ان الشخص ملكان مشهورا بهذا الاسم وطرفه ما يكونه  
جهنميا صاكونه جهنميا بما يفهم من هذا الاسم في ان يكون كناية عنه بخلافه  
فوك من الله جل فانه لا يفهم منه ذلك المعنى وان اريد ذلك الشخص بعينه والابعد  
في ذلك اذا اطلق على اسماء مهم منه كونه جو او اذا بقية عنه هذا الرجل  
لم يفهم قال من انهم شرطوا في الكلام ان يكون المقصود بالذات ومناط  
التشبي والاثبات هو المعنى الكفائي والمعنى الاصل وسئل الله والشرام  
كون الشخص بهما وسبيله ووصف كونه جهنميا هو المقصود والمناط بعينه  
فوق السعد عايننا من الفعل من وجه العدول عن الاسم الى الكنية قد مر  
وجب ان يعلم ان الالهيب انما يستعمل منناه منزهة عما وصف  
الله بعض سراج المصباح انك اذا قلت راي اليوم الالهيب وارون كافر  
جهنميا غير من سمي به لا يستشهد به الى لهب هذا الوصف يكون من مد الفصل  
انما معنى كنه العلم ان الالهيب استعمل منناه في الشخص المسمى به لا مطلقا بل  
منه الى جهنمي بواسطة معناه الاضافي على ما سبق كنهه كما ان طول النجاد  
استعمل في معناه الموضوع له لا مطلقا بل استعمل منه الى طول القاصر ولو استعمل  
مد اللفظ في غير معناه لا يشترط ما رسمناه بهذا الوصف يكون استعادة  
لانه استعمل في غير ما وضع له العلاقة المشابهة مع فربنه مانعة قطعه ان

قول الفاضل المحشي ان قوله وكذا ان يعلم ان الالهيب انما يستعمل في الشخص  
المسمى به استعمل منه الى جهنمي يدل على ان كنهانه ما عصار الوصف الثاني اي  
العلمي دون الاول الى الاضافي والكل وجه اما الثاني فما او صحابه واما الاول  
فما ذكره من اهم مدحهم وروى في الكلي المعاني الاصلية بما لا يليق ان يصدر  
منه عن سئل او اهم اسم استعادة او التبرك به اه فعل نكره لفظ  
الاهام او ايد الاله بالاعلام اولى بالاسند او التبرك قوله كالتناول كونه  
سعد وسعد في دارك والمطهر كونه السعال في دارك والسجل كونه  
رد فعل كونه اعدوهم فربنه تدل على ذلك قوله وغير ذلك كالتنبيه على عداوة  
السامع بانه سمين عند المسند اليه الا باسمه الذي كنهه ولعل وجه الصفا  
منه الاشياء بالعلم انهما لا يطهر ظهورا ما بالاسم الذي كنهه المحشي من  
جميع الوجود ثم الموصول وذا اللام سواء في الهمزة على س  
الموصول عرف من ذي اللام كما نعلم ولو كان الموصولان اعرف منه لما  
وقوع صفة للمعروف باللام وقد وقع حيث جعل الذي هو كونه صفة للمعروف  
وقد مر في موضعه ان الموصوف لابد ان يكون اعرفا وما ويا واسماء  
اعرفه وروى اللام من الموصول ظاهر معن المساواة وعرف المضاف  
كعريف المضاف اليه مع ان التفاوت للمعروف المضاف اليه معتبر في  
المضاف بلا تفرق ويعلم حكمه من حكم هذا عند سبويه واما عند المبرور فان  
تفرق المضاف انقض من تعريف المضاف اليه لانه ليس به وجه  
مدح من الله من باب الكوفون ان الاعرف العلم المصير المصير ثم اللام



ولعلمهم نظروا الى ان كلاما من الوضع والموضوع له خاص في العلم بخلاف سائر  
 المعارف فان الوضع فيها عام وان كان الموضوع له خاصا وعنده ابن كيسان  
 الاول المضمرة العلم بالاشارة ثم لا واللام ثم الموضوع وعنده ابن الشراح  
 اخر فيها اسم الاشادة لان معرفة العنصر والعلم بالمضمرة العلم ثم دو اللام  
 وقال ابن مالك ضم المضمرة العلم الخاص الذي لم يتفق له مشاركي وصحة المحاطة  
 جعلها في درجته المضمرة العاط من ايهام اي الذي لا تشبهه معرفة المشار  
 والمناوي ثم الموضوع ودو الاداة والمضاف فحسب المضاف له لانه  
 موضوع لانسان لا يخفى فيه اما اذا كان موضوعا للجنس فظاهر  
 واما اذا كان موضوعا للجنس المفرد المنتشر فلانه يكون مطلقا فيجري  
 عن العنود والمختصة لان المطلق هو المنفرد للذات دون الصفات لانها  
 ولا بالاثبات لعدم علم المحاطة بالاجوال المصداق سوى الصلة اراد  
 بالاصطلاح معنى المضمرة فان الصلة كما ان يكون من الاحوال المعصورة على  
 موضوعاتها ولو غير صنف واللام يحصل التفرق بها لانها لا يحصل بالبعض ولا  
 تميز بالمشتركة وقد صنف ذلك في موضوعه لعدم معنى هذه الكلام ودره  
 وقوله لما استشرع ورود المنع على قوله على حدوى هذه الكلام مستندا  
 بانه قد يقال الذي كان منك اسس لا اعرفه او الذي كان مع زيد اسس  
 لا اعرفهم وبغير قابلية عند سها دعه معوله ونذره وقوله يعني ان مثل  
 ذلك الكلام مائة يكون قليل الجدي وافر في نفسه فيكون مطلقا  
 بالعدم اي تفرقه الغرض المسوق له الكلام لما كان الغرض المسوق

له الكلام هو المقصود الاصل بالكلام وكل من المسند اليه والمسند  
 انما جئ به لافادة ذلك المقصود وكانت الصلة صدرا زادة معبره لكل  
 من ذلك المقصود والمسند اليه والمسند كان حمل التفرقة على غير  
 العرف اولى من حمل على معبره السابق ولهذا حمل الشارح التفرقة على  
 ولم يرفع الامر من فلسا ط فان من لم يرفع على المراد قال ما اراد  
 ولقد تفرقت مع الفتوة بدوهم التفرقة بالادوية البنية غير تكملها لخصي  
 وموهبها كناية عن مراقتة لهم واماعة لاثارهم ساسب الاستد  
 واسماها الراعي والشيخ معنى الشارح اي السمع للمحاطة للخطا الشارح  
 وعصادة الشيء ما يعبر عنه والمراد بالحاصل والكلالة وذلك اشادة الى  
 ما يلعب من الذوات وقد تشابهه واللام على وزن الكلام وبال الاء المقصود  
 اظهار التمام على ما فرض منه ولقد صدق فيما قال او سمع المحاط  
 على مطاء منه السبب بعنهم من الصلة بحكم العرف والاستعمال كما صرح  
 به الشارح وانما نسب الى المقصود لانه الاصل في الكلام وانما جئ به لاف  
 لازالة ايهام فيه وبكذلك الحال في سائر الاعتبارات ان الذي  
 مرورهم اي تظنونهم وجه تسمية زونهم وتظنونهم ما ذكره النخاعة ان  
 الاداة اذا كانت من الغير لا يكون حاليه عن عدم الجزم غالبا قبلته بها النطق  
 فيكون نفسا بالاراء اي الى غير بقية تقول علمت مد العمل على وجه  
 ملكه على هذا التفسير فخذ من كلام صاحب النبيان حب حال  
 او ان تومي الى وجهها الجزم الذي تنبيه عليه وذلك بان ياتي وذلك



ما من ما بالصل على وجه يعرف منه وجه بناء الجنة على سبيل الارصاد وما  
شاهد هذا المسمى من سائر الالهة احد من المعصين معروفا وقابل المعراج  
ومن ثم صطلوا في المستشهدات على هذا بنطبق جميع الاسماء المستشهد  
واعترف على الغافل الخشي اول ابانه معصيا سندرك لفظ البناء لان الذي  
له طوف واصحابه محله هو الجنة تقسم لساوه وما سائر ما لا عا له  
لا يكون ودرجه اى وسيله الى التقظيم والامانة وسائر المعاني المتفرقة  
فان كون الصلة مثلا في قوله تعالى ان الذي سمك السماء كنت يومى الى  
ان الحشر عن الموصول من جنس السماء لانه خلقه في السعظم الا ترى ان  
لو قيل بي ما بنينا الذي لا سمك السماء كان عظيما شأن سائر السمك  
ما عا لاسمهم ولا فاقب هذا المعنى اصلا فاسعظم باسم من ذلك الصلة  
لا من اما بها الى جنس الجنة وفس على ذلك سائر الامثلة ثم قال في  
ان بفرد الوجه على بها الجنة اى اسماوه المسماة وربطه به سواء كان  
على لثبوت الجنة في نفس الامر ولا فالا فان سبب لثبوت الدرجات  
وعلى ما عا على اسماوه الى الموصول وسما به عليه وكذا الكفر بانعكاس  
الى الدرجات والجواب عن الاول ان المراد من الجنة الجنة المعنى كما قالوا في  
العلم يحصل صورة الشئ في العقل لانه صورته الحاصلة فيه فتكون  
كلمة قد ذكر الموصول بها على انه مع كونه صفة يستلزم اصافه  
الى محله الموصول وكما لو افي مع من الوحدة سمع عدم الانقسام انه  
نسب على اربا من المعاني العقلية لا عساره لا الامور العسيرة وهذا كما

اما الموصول اذا كان مسند الاله الى الجنة من حيث الاله او المسكلم له وبناف  
اباه على المسند الاله قال الى وجه بناء الجنة ولم يعل الى الجنة ولهذا اراد  
صاحد المعاني الذي يسميه عليه ما كذا لا عساره من لفظ السماء وسما به واد  
ما هو ما عليك بلا صا ظهر كذا ان لا عساره في العساره ولا اسما والحو  
عن الثاني موقوف على تنبيه مقدمة وهي ان مدار هذه الفقه واساس  
قواعده كما صرح به اربا به على اعتبارات ادوية وحكميات العدة لاني  
لعاب الذوق ان تعلق اصحابه وبعدي اربا به مثلا ادا قالوا حاصلة كذا اشياء  
الامن خصوصية كذا احد تغليبه مع ولا يعمل من الدحل في جنس الفقه ان كالم  
ولا سمع مدان نيكه ونظيره انهم لفظ وعبر اذا استعملوا على سبيل  
مرى بعد هذا على المسند كاللازم صي قال الشيخ في دلائل الايمان وانت  
اذا نصفتي الكلام وحدت مبدى الاسمين بعد ان ابد على العمل اذا  
مضد بهما مع المعنى ونرى هذا المعنى لا يستقيم بهما ادا لم بعدا لو  
فعل كذا ثم لك او غيرك راب كلاما مفكوبا عن جسمه ومنبر عن صورته  
وراب اللفظ قد ساع من معناه وراب الطبع ما ان يرضاه هذا كذا  
وراب حريان من اسس من اربا به العين اذا الكبر وجوز ان يستفاد  
ذلك المعنى متهما اذا اضطررنا ليعمل به ذلك بالصورة اذا عرفت  
هذا فنقول لو قيل بي ما الذي سمك السماء لم يكن تقظيم شأن بناء  
البيت باقيا اما كلام صاحبه النبي ان قط لانه بعد ما فستر وجهه بناء  
الجنة بما مر قال ثم يتفرع على اعتبارات ربا جعل درجته الى التفرع بين







في بعده وبوسطه بتفريق على اعتبار ان عقبة المشار اليه وهو  
 الذي يؤمنون انه لا يحسن المراد بالاوصاف التي يكون المشار اليه  
 من اجلها جديرا بما يبرر وهي المعاني القائمة بالغير كما تدل عليه الحجة بقوله  
 من الاعاد بالعب لا بها التي تسمى بها المشار اليه ويكون من اجلها هدر  
 بما يبرر بعده اي بعد اسم الاشارة لا النقص في الحجة لان المشار لا يغيرها  
 بالذات كما لا يخفى على المسائل فظهر ان قول الذين يؤمنون ليس من جهة  
 الاوصاف فان قلت سلمناه لكن اي سر في اختيار اشارة لسان النار  
 انه الذي يؤمنون على المعنى قلت السر في السند على المقصود ووضح  
 الابهام بخلاف ابتهاد فانه لو قال عقبة المشار اليه وهو المفعول لسمع  
 ان المراد بالاوصاف المذكورة في هذا المقام هي النفوس النورية لما  
 تقرر ان اللام توصف بالموصول وان امكن زوال هذا الومع بالبال  
 الصادق فاضحي ما قال الفاضل المحسني ان المسبب وهو المفعول  
 لان الذي يؤمنون من جهة الاوصاف كما صرح به في قوله من الاعمال  
 بالعب والحمد من هذا الفاضل انه سجد بقول الحق من الاعمال  
 بالعب وهو محال وباللام اي هو المسند اليه باللام اعلم ان  
 الحائز قد توجد بشرط ان يكون مع بعض العوارض كالانسان  
 بتقدير الوحدة فلا يصدق على المقعد وتسمى الحائز بالملوطة وبه  
 بشرط شئ وقد يوجد بشرط النجدة عن جميع العوارض ويسمى النجدة  
 والحائز بشرط لا شئ وقد يوجد لا بشرط ان يكون مغايرة او جردة

على معنى كونه ان تميزها العوارض وان لا يتعارفها ويكون مقولا على النفس  
 وعلى المجموع قال المعارف وهو الكلي العظمي والحائز لا بشرط شئ واما الحجة  
 المتكررة من الحائز والشخص فهو الهوى لا الحائز او اعرف هذا  
 مفعول المعنى المحقق من اهل العبد ان وضع اللام للمعروف  
 ومعناه الاشارة والنقص والاشارة اما الى ما صدق عليه  
 الحائز كخصوصه فزاد او قدس او كثر وتسمى العبد الخارجي واما  
 الى الحائز فاما ان يحد من حيث هي وتسمى يعرف الجنبين والحائز  
 والحائز والطرف او بغيره من ذلك حسب حكمها في ضمن فزاد وتسمى  
 العبد الذهني او من حيث حكمها في ضمن جميع الافراد وتسمى الاسرار  
 فظهر ان الاصل عندهم هو العبد الخارجي ويعرف الجنبين بمعنى ان يعرف  
 حكمه فيها كحل على العبد او وجد سبق الذكر حكمه او حكما كما  
 سمي والاعمال يعرف الجنبين سواء كان المتكبر هو صاحب الجنبين  
 او العبد المتكبر منه على اختلاف المذهبين واما العبد الذهني والاسرار  
 فمنه وبعده يعرف الجنبين كما يشاء من غير ولد وزوج اخرى كادعاء  
 العبد فهو البطل الحائز وادعاء الاشياء بعد لول المعرف كود  
 والكل العبد كما سمي في احوال المسند واما الاصوليون فالأصل  
 عندهم هو العبد الخارجي لانه صفة المعنى وكمال النجدة والاسرار  
 لان الحكم على نفس الحائز بدون اعتبار الافراد فليس الاصول  
 حد او العبد الذهني موقوف على وجوده فربما العبد والاشارة



فمن فروع معرف الجنس كما شئت من فروع اخرى كما واد العينة  
 كونه البطل الحامي وادعاه الاستشهاد هو المفهوم من اطلاق حيث لا  
 في الخارج خصوصاً في الجمع فان الجمعية فربما العنصر الى الافراد  
 للصفة من حيث هي من فان امسح لكل علمه يحمل على السرد كما وان كان  
 المعرف جمعا حتى سطل معنى للصفة ويصح ان يرد به الواحد كما في الآخرة  
 النساء فليكن هذا على ذكر منك فان لا نقاش في نواضع الى المعهود الى  
 لكنها عالم سلك على العوارض واللام ينقضي حصه بل يكون لها معنى نفسها فواجب  
 في العباد وجعلها عنها وضمه كان راجع الى المعهود ولهذا ذكر  
 والذكر اشارة الى ما سبق ذكره كناية اه الكناية كما نقر في موصوف  
 بل انما اقسام الاول المطلوب به غير صفة ولا شبهة فمنه ما هو معنى واحد  
 ومع ان يتفق في صفة من الصفات الاحصائية بموصوف معين  
 وذكر تلك الصفة لينوصل بها الى ذلك الموصوف كقوله الفاضل بين كل  
 اسف من عدم والطامس كالمع الاصناف فان الصنف للعدد والاصناف  
 معنى واحد كناية عن القلوب وما خلق فيه من هذا القبيل فان النحر  
 من الصفات المحصاة بالذكور كما هي في الشرح قد روي فان بعضهم قد روي  
 وصحة هو في قوله وهو مستند اليه راجع الى الذكر في قوله والذكر انما  
 قوله ولا اشارة الى نفس الحقيقة ومفهوم المستمى المراد بنفس  
 للصفة هو الكامة لا بشرط شئ التي هي العلم من المخلوط والحجزة وهذا  
 قال من غير اعتبار في صدق علمه من الافراد وان عدم اعتبار له بغيره

لعدم ومنه اي من قبل اللام التي لا اشارة الى نفس الجنس اللام  
 للداخل على المعرفة فان المراد بطل من الانسان والكلمة هو كامة  
 من حيث هي من المخلوط واللا لا يمنع صدق على الحجزة ولا الحجزة ولا  
 لا منع صدق على المخلوط وهذا معنى قوله لان المعرفة للامة اي من  
 حيث هي من وقد بان المعرفة للام للصفة لواحد من الافراد  
 فان قبل كما ان له ما في الصلة للحجزة من الانسان نوع والاموان جنس  
 مثلاً فلما ذاك ايضا من فروع تعريف الجنس لكنهم لم يحدوها منها ولم  
 يلتفتوا اليها لغيرتها وعلما استعمالها سببا بالنظر الى الاحكام  
 معنى بطل المعرفة للام للصفة الذي موضوع الحقيقة اه وصف  
 المعرفة للام للحقيقة بالذي هو موضوع للصفة فخرج باجم ضمنا  
 في جعل المعرفة باللام لا اشارة الى نفس الحقيقة سيما للمعرفة  
 باللام لا اشارة الى المعهود من كون المعرفة صفة في الجنس فلا يباين  
 قوله الا في فاسد موضوع لواحد من احوال جنسه لانه منك ولا بعد  
 ان يكون المنكر موضوعا لجنس والمعرفة لآخر وشيئا من غير  
 سمة اختياره كون المنكر موضوعا للمعرفة والمنفرد ان شاء الله تعالى  
 ان التبادر من ظاهر قول المصنف قد بان لواحد ما كان كون المعرفة  
 للام للصفة مستغلا في ذلك الواحد بان يكون المراد به مجموع الكامة  
 والعوارض حتى يكون من قبل اطلاق العام واردة الخاص محصو  
 ولم يكن كذلك اوصى بالامنه بد علمه حيث من اولا بقوله يعني بطل



المعرف باللام المتعريف للصفة الى قول على ما ذكرنا وصقنا باني يقول وحقق  
اه وفوق ثانيا يقول والفرق بينه وبين النكرة اه واورد السؤال  
والجواب رابعا بقوله فان قلت المعرفة باللام للصفة وعلم الجنس اه وحاصل  
الكل ان هذا من قبيل إطلاق العام وإرادة الخاص لا خصوصه بل باعتبار وجوده  
في ضمنه ومطابقته له وسيسمى في آخره المفعول ما في هذا المعام من  
الاشكال في التقيد باعتبار الوجود فان قيل المفروض انه انما أطلق  
على الفرد الموجود وهو من ان التقيد فكيف يصح السمع فقلنا المراد  
بالفرد الموجود الفرد المنتشر لا المعين الشخصي فصيح اعتبار التقيد  
وكذا المراد بالواحد في قوله فإطلاقه على الواحد وقوله واذا أطلق على  
الواحد الفرد المنتشر فاصد موضوع لواحد من احاد جنس  
هنا من حيث بعض النجاة وستة اختياره ان راي ائمة هذه الفقه قد بنوا  
كثيرا من اللطائف على كون اسم الجنس حاملا لصفة الفردية والجنس كاسم  
ان شاء الله فلا جرم فهم به والله اشارة بقوله اي الى كونها  
الجبرود واللام بالنظر الى الفردية سواء وان كان في المعطوف  
علم احكام المعارف يعبر اكثر بالاكلام على ما في ما سمي بعد ان  
معامل معامل النكرة كغيره فيوصف بالجميل حتى يكافوا ما يكلفوا  
حيث قالوا ان المحصور في الذهن معتبر في المعرفة دون النكرة وقبل حيث  
اولوا بالمعارف ما وقع صفة له من الجميل كما يشعر به ظاهر لفظ ايضا  
حيث قال ثم والمعرف باللام قد ياتي لواحد باعتبار عهده في الذهن بعد

ان قال وان كان باللام فاما الاشارة الى مهور بينك وبين مخاطبك واما  
الارادة نفس للصفة فانه بكاد ان يكون صريحا في عوده الى الخلق بل  
حقنقه اذ لم يستعمل الا فيما وضع له قال القاضي المحشي بهد علمه ان اسم  
الجنس بهذه المكان موضوعا لواحد من احاد جنسه فاذا عرف باللام للصفة  
واربده مفهوم المسمى من غير اعتبار لاصدق عليه من الافراد كما ذكره  
فقد استعمل في جملة معناه فيكون مجازا قطعاً سواء فهم من انك تعدد  
باعتبار الوجود وانضمام العرائس كما في نحو ادخل السوق اذ لم يفهم كما في  
مقام التعريف الا ان يدعى ان المجموع المكنى من اسم الجنس واللام موضوع  
ماراد للصفة وضعا اخر معاملة الوضع مفردة وفيه بحث وهو انه لا يبعد  
في ان يوضع مجموع الاسم وحرف التعريف باذنا للصفة بوضع اخر يولي  
كالوجه الذي اثار في الملوح والحمد لله يعرف في الدرس الا في  
ان احد قسمي المعرفة وهو الاسم في العهد والكتابي موضوع بوضع اخر  
باذنا لكل خصوصه في المانع في القسم الاخر ان يكون كذلك على ان  
عبارة ثم تدل على ان الوضع العام معتبر في التعريف للجنس اذا جعل  
اسماء الاجناس موضوعا لافراد المنتشرة فلنباطل فان هذا بحث  
سسمه على كثير من المحلصين حتى هو يعمون انه مجاز باعتبار ذكر العام وإرادة  
الخاص ويعتبر ضنون ايضا بانه لا دلالة للعام على الخاص بوجه من الوجوه  
عدم التعريف على ما سجد باللعط من الاطلاق والاستعمال وهو ما يقع عليه  
ما عمار الجارح هذا وقد سعى لي منهما اشكال وهو الموضوع في الموقف



ولم من ذلك التقدربا اعتبار الوجود ذلك إشارة الى ارادة الجمع  
 ووجه باعتبار الوجود متعلق بذلك والمعنى ولزم التقدربا من ارادة الحقيقة  
 لا مطلقا بل باعتبار الوجود وانضمام القرينة وسبغ من ذلك  
 الاستقارة قال المصنف ودليل انها مجاز لغوي كونها موضوعا  
 للمتشبه لا للمتشبه ولا لا علم منها وقال الشارح وهذا الكلام صريح  
 في انه اذا اطلق لفظ العام على الخاص لا باعتبار خصوصه بل باعتبار عموم  
 فهو ليس من المجاز في شيء كما اذا رايت زيدا فقلت رايت انسانا  
 او رايت رجلا فقلت انسانا او رجلا لم يستعمل الا فيما وضع له لكنه  
 قد وقع في الخارج على زيد وكذا اذا قال اكرمت زيدا او اطعمته وكسوته  
 فقلت نعم ما فعلت لم يكن لفظ فعلت مجازا وكذا المصطلح في جوامع  
 الانسان حيوانا طوقا قال فليسائل فان هذا أحد تشبيه على كنه  
 من التخصيص حتى يوهي وان ان مجاز باعتبار ذكر العام واردة  
 وتعمد ضنون ايضا بانه لا دلالة للعام على الخاص بوجه الوجه منشأه  
 عدم التعريف من ماسعد بالمعنى من الاطلاق والاستعمال ومن ما يقع  
 عليه باعتبار الخارج هذا وقد يبق له بهذا اشكال وهو الموضوع  
 في المعروف بلام التعريف للجنس هو المصنف من حيث هي كما عرفت  
 والمصطلح على تعبير الشارح لم يستعمل فيها بل في المخلوط بما سبق  
 ان ليس المصنف الى بعد المصنف من حيث هي بل من حيث  
 الوجود في ضمن بعضها والحاصل ان السالبة معان مسابرة الاول

الحامد من حيث هي والما في الحامد المخلوط والسالبة مجموع  
 الحامد والعوارض فاذا انفابت فال موضوع لواحد منها اذا  
 استعمل في الاخر يكون مجازا فيه بالضرورة والشارح قد بين ان  
 الاول لم يستعمل في الثالث لكنه اعترف بانه اذا استعمل في الثاني  
 مع انه والثالث متساويان في المعايير الاول فليسائل  
 اشبه باللام الى المصنف لكن لم يقصد بها المماثلة من حيث هي  
 اه بل بين العبارة ايضا معنى الاشكال السابق فان المقصود  
 في الاستقراء لما لم يكن المماثلة من حيث هي بل من حيث  
 جمعها في ضمن جميع الاخر ولم يكن اللفظ مستعملا في المطلقة  
 بل في المخلوط فيكون مجازا كما صرح به صاحب كشف الكثر وغيره  
 من المصنفين ولا شك انه والمعهود الذي في مرتبة فاذا كان  
 ذلك مجازا ينبغي ان يكون من هذا ايضا مجازا فيلزم منه ان العارف  
 ومسله كل مصداق الى كونه اما حال مصداق الى كونه لانه لو كان مصداقا  
 الى معرفة بغير عموم الاجزاء لاجرة ثبات حتى يصدق في كل زمان وكذا  
 ولا يصدق في كل الزمان ما كونه وهو انما لا نسلم عدم تجزئه اه  
 معنى اما حمار الشق السام قوله لم يسمه عن تعريف العهد بغير الخارج  
 فلما لا نسلم ان المصطلح في المعهود الخارج الى فردا او اكثر مسمى في  
 الخارج ومعهود من الكلام والمخاطب لا كما في العهد الذي يبنى على خلاف  
 المصنف فان المصطلح فيها الى بعض المماثلة باعتبار حضورها



في الدنيا وهذا العدد من الكثرة فانه غير معتبر فيها غايته ما في  
 ان يوجد فيها للصور في بعض الاوقات ولا يذوور في اذ لم يعتبر فيها  
 عدمه حتى لا يكون وجوده بل لم يعتبر وجوده وعدم اعتبار الشيء  
 اعتبارا لعدم وعرفي هو ان لا يكون في كل منزهة هذا يعرف من  
 الاستغراق العرفي والمعرفي الخارج فان المراد في الاول كل منزهة  
 العرفي وان كان بعضا حسب اللغة خلاف الثاني فان المراد منه  
 بعض الافراد لغة وعرفا واحدا المعنى في الاول الكلمة حسب العرف  
 وفي الثاني بعض مطلقا واستغراق المفرد اشمل فالصاح  
 المعصاة واستغراق المفرد يكون اشمل من استغراق الجمع قال الساج  
 وسائر المعص من سائر اعداد لفظ يكون استغراقا ان استغراق  
 المفرد قد يكون اشمل لاداما فان الحكم اذا نسب الى الجمع المستغرق  
 كان منقبا الى كل جماع فان استلزم سوية لها بثبوتها لاحادها فمهم  
 سوية لكل واحد هو المراد بالواحد والاعلا هو المراد بالكل  
 من فعل هذا لا يكون عبارة المعصاة كلمة وكلف لا والمهم في قوة  
 الحكم فان كل هو في صدد مساو القاعدة والقواعد كلها فلما اكثر  
 قواعد من الفقه وامثاله اكثر بان لا كليات بيان ذلك التكملة  
 اما ظهورها في الاستغراق فلانها ان كانت موضوعا للمعصاة  
 فمن الجنس يستلزم من جميع الافراد ولو ثبت فرد ثبت للجنس  
 في ضمة وكذا ان كانت موضوعا للمعصاة المنتشرة فانه انما يسمى اذ

استغراق المفرد  
اشمل

جمع

جميع الافراد واما احتمالها عدم الاستغراق فلان اسم الجنس حامل  
 للحمية والوحدان المطلعة فربما يقصد بعضه عن الجنس المنقسم  
 سلك الوحدان فيكون عاما ظاهرا في الاستغراق وربما يقصد كل واحد  
 المعاملة للعدد فلا يكون من العموم في شيء قوله الا عند قوله  
 استثناء من قوله مر جوحا يا اهل ذالمعنى وقينتم شر  
 عامه ولا يقسم ما يقسم من اي يا اهل ذلك المقتل وقاكم الله وسعظكم في  
 جميع الشرور والصالح ولا تقسم ما دمتم احياء مفره من المضار  
 وتعالى ان يقول لو سلم كون استغراق المفرد اشمل ان  
 لانكم كون استغراق المفرد اشمل من استغراق الجميع في التكملة  
 المنقبة فان رجل في فوكك ليس رجل في الدار كما انه حامل للجنس  
 والجميع فربما يقصد بعضه عن الجنس مطلقا كان للجمعية بطلب  
 فلا يسمى في فرق منه وبان ليس رجل وربما يقصد به نفي القيد  
 الذي هو للمعصاة فلا ساقى ثبوت للجنس بصفة الوحدة او لا يستلزم  
 فلا يكون من العموم في شيء ولو سلم عموم في المنكسر فلا اشمل ذلك  
 في المعرف بل هو الاستغراق فان مفردة وجمعه سواء في الشمول  
 كما ذكره اكثر ائمة النحوي والاصول ودل عليه الاستغراق والتنقيب  
 به ائمة التفسير في كل ما دفع في التنبه بل من هذا الغيبيل وانت خبير  
 بان هذا الابرار انما يريد اذا حدث القضية كلية واما اذا كانت  
 في حكم الجزئية كما عرفت فلا ورده وسنسمع في احد الكلام ما يفيد



الغشور على المرام وهو الحق في هذا المقام ان شاء الله الملك العليم  
وهذا صحيح بلا خلاف حاد في القوم الازيدية فيه كثرة وهو ان السمع  
بين المتباينين بان الاستثناء في الاول متصل وفي الثاني منقطع  
مشكلا لان المستثنى منه في الاستثناء المتصل كما ان يشمل المستثنى  
وعنه يجب الدلالة ليكون الاستثناء لاحرازه ومنه من الاول  
حكمكم فان اعتبر كون المستثنى من افراد والاخرى داخل في المتصل  
المسال الثاني والفرق حكمكم فلما لم يكن خروج الواحد  
مع لأم ان الجميع لا يحصى الاكساب للجمهور كيف وقد عرف  
انها مشتركة في اسباب الافراد ولو سلم ذلك فالمطلوب  
وهو شمول حكم الجميع المستغرق لكل واحد من الافراد حاصل لان  
الواحد الخارج عن حكمهم مع الاسرار الاخرى الى اطلاق في الحكم جميع من  
الجمهور وكذا الاشياء الخارجة عن حكمهم مع الواحد الاخر الى اطلاق  
في الحكم جميع من الجمهور فاذا خرج الواحد في الصورة الاولى والاشياء  
في الباقية عن حكمهم يكون بعض جمع الجمهور خارجا عن الحكم والفرق ان  
كل جمع من الجمهور داخل في الحكم فظهر بطلان ما ذكره صاحب  
المفتاح اهـ قال صاحب المفتاح في مباحث المفتاح الاطباء  
لم يطلب شموله من العظام فزادوا في حصره مرسد ما به وهي  
ترك جمع النظم الى الافراد لصحة حصول الجمهور ببعض دون كل  
فرد فردا على ان الحكم على الجمهور اذا استلزم الحكم على كل فرد كما قرره

ان ارج

الشارح سطر هذا الكلام وبالحقيقة فانقول بان الجميع بعد سطر الحكم  
لكل واحد اهـ فانه كما لا غلظة ان اراد ان كل جمع كذا مجموع  
كيف وقد عرفنا انه انما يستقيم في الجميع التي يستلزم ثبوت الحكم لها  
سواء لكل من احاد منفردة وان اراد الحكم به فسلم حكمه على مدعيه  
المفتاح فانه لا بد على الحكم به وقد عرفنا الشارح انما كما سبق لم  
كلامه في سال مع الاله عن سببهم لكن عدم اسبابه لا يحصى عدم  
استفادته مدعا وانما ثانيا فلان محمدا لصوره النقص في غاية الضعف  
لان النقص كثر اما بنحوه الى القيد فيكون المقصود ورفع الازواج  
الكل فلا يسأل السلب عن كل فرد حتى قال في شروح المقاصد  
في الجميع المعرف المنقش انه ان اعتبر النسبة الى الكل او لا ثم ثبت  
فهو سلب العموم وان اعتبر النقص او لا ثم نسب الى الكل فليعم السلب  
فان قلنا قد روي عن ابن عباس ان الكتاب اهـ من السوال  
فوله وصرح به صاحب الكشاف في غير موضع واما الجواب فانه عجايب  
لان ابن عباس من كبار اصحاب ورث من المعصومين الكتاب  
فالقول الذي كلف احوال الائمة كيف صح انه نسب الى محمد المله وجزء  
ما الكلام الذي هو محض الصواب والحق الذي لا يحوم حوله سائر  
ان حال وانه السوفيق اصل وضع الجميع المستغرق ان يتناول الجميع  
كما تقر ان وضع العام لاحاطة بجملة الجمهور وجزءه بان الجميع  
لا احاد وبنحوه ان في كل جمع لا يكون حكمه عليه يستلزم الحكم على الاعا